في الواقع العربي وبعض إشكالاته

أديب اللجمي

كثيرة هي المشكلات التي تواجه الشعوب في مراحل التطور التي تجتازها . وقد تكون هذه المشكلات من مقياس قدرة الشعوب على تمثلها وحلها، وقد تكون اكبر من هذه القدرة ، أو أقل منها . فثمة علاقة ذات وجهين، تحددها من ناحية، درجة الشدة التي تتمتع بها المشكلة، وتحددها من ناحية ثانية درجة الحيوية والكفاءة التي يتمتع بها الشعب. ولا يكفي ان نقول إن شدة المشكلات وحدها تحدد قدرة الشعوب على مواجهتها ، كما لا يكفي القول إن حيوية الشعوب قادرة على حل المشكلات مهما تكن شدتها . فالولايات المتحدة مثلاً ، وهي أقوى وأحدث دولة في عالم اليوم كله، لم تتمكن من حل مشكلات السود الأمريكيين ولا من الخروج من المتاهة المظلمة التي أوقعت نفسها بها في فيتنام . هذا مع العلم أن الولايات المتحدة تملك من القوة المادية والتقنية ما يسمح لها بأن تؤمن أرفع

مستويات الحياة للزنوج في بلادها ، لو أن المشكلة كانت مجرد مشكلة رصد الاعتمادات اللازمة لتحسين معيشة السود الأمريكيين وهم لا يتجاوزون العشرين مليوناً من أصل مائتي مليون امريكي . أي ان مشكلة الزنوج ، مثل مشكلة فيتنام، هي أقوى من طاقة الولايات المتحدة بأبعادها الراهنة ، رغم أن هذه الطاقة عملاقة، ومشكلة الزنوج بصورة مجردة هي مشكلة ليست بالمعقدة . مثال آخر ، إن جميع شعوب العالم الثالث مازالت عاجزة حتى اليوم عن إنهاء مشكلة الأمية لدى مواطنيها، وهي مشكلة انهت منها جميع المجتمعات المتقدمة وأكثر المجتمعات الاشتراكية ، ويمكن لأي مجتمع إذا أصرّ على حلها ان ينجح في تصفيتها بشكل جيد ، بينما لا يستطيع أي مجتمع أن يحقق تطوراً صناعياً وتقنياً إذا لم تتوفر لديه القدرة على ذلك . والمشكلة ذاتها التي يواجهها شعب ما لا يمكن معالجتها منفصلة عن إطار الزمان الذي حدثت فيه . فهي في هذه المرحلة من مراحل حياة الأمة قد تبدو وكأنها معضلة مستعصية على أي حل ، ثم تعود فتظهر ثانية في مرحلة أخرى فإذ بالأمة وقد تمكنت من إذابتها والتغلب عليها كلياً .

والمشكلات التي تواجه الوطن العربي في السنوات السبعينات كثيرة جداً، منها الاقتصادية والثقافية والعسكرية والتربوية ، ومنها المشكلات الخاصة برفع مستوى معيشة الناس ، والقضاء على البطالة ؛ ومنها المشكلات الخاصة بتوطين البدو الرحل ؛ ومنها المشكلات القومية كإنهاء واقع التجزئة وتحقيق الوحدة ؛ ومنها مشكلات التصدي للعدوان الامبريالي والصهيوني ، ومقاومته ودحره ...

مشكلات كثيرة ، متنوعة ، بعضها ليست مقصورة على الوطن العربي

وحده ، بل هي موجودة لدى شعوب أخرى ، وبعضها هي من خصائص الواقع العربي في مرحلته الراهنة . فإذا لم تكن مشكلة الثقافة من المشكلات الخاصة إذ نجد لها نظيراً في بلاد عديدة أخرى ، فإن مشكلة التجزئة ، بالمقابل ، هي مشكلة عربية صرفة ، قد نجد لها شبيهاً في بعض البلاد ، ولكنها في كل بلد تتمتع بخصائص تجعلها متمايزة بل نوعية إن صح التعبير. والحال كذلك في مشكلة العدوان الاسرائيلي، فهو عدوان من نوع خاص تماماً ، يختلف اختلافاً نوعياً عن عدوان الولايات المتحدة على فيتنـــام مثلما يختلف عن عدوان الروديسيين البيض على الروديسيين السود ، وسوى ذلك من نماذج أخرى من العدوان والتسلط ، وما اكثرها . وليس غريباً أبداً أن تكون للأمة العربية مشكلاتها الخاصة بها ، سواء كان ذلك في السنوات السبعينات أم في الخمسينات أم في فترات تاريخية أخرى . إذ الأمر الهام هو أولاً تحديد هذه المشكلات ومعرفتها معرفة واضحة ودقيقة ، وهو ثانياً القـــدرة على مواجهتها وحلها حلاً يؤدي الى زيادة طاقة الأمة و كفاءتها في مواكبة التطور الحديث .

* * *

ويبدو من مختلف القرائن والدلائل أن المشكلة الأولى التي يطرحها الشعب العربي على نفسه ، بصيغة أو بأخرى ، بصورة شعورية أو لا شعورية ، هي ما إذا كان قادراً على الخروج منتصراً من واقع التحدي الذي فرضه عليه تسرب الصهيونية منذ أوائل هذا القرن واستمرار احتلالها للأرض العربية ، واستمرار دحرها للوجود العربي من فوق الأرض العربيـة ، بل واستمرار تهديدها للحياة العربية

بأبسط معانيها وأشكالها . هل نستطيع نحن العرب أن نتعايش مع الذين يسلبوننا حقوقنا ؟ وهل نستطيع نحن العرب أن نستعيد ما سلبنا إياه المعتدون ؟ وكيف السبيل الى ذلك ؟ تلكم هي الأسئلة التي يبدو لنا جميعاً أنها تطغى على كل ماعداها وأنها اصبحت هي المحور الذي تدور حوله الحياة العربية المعاصرة . فكأن المشكلة الفلسطينية أو مشكلة العدوان الصهيوني ، هي المشكلة التي بدون حلها لا يمكن ولا يجوز التصدي الى حل أية مشكلة أخرى . إنها بالقياس الى مشكلات التنمية والتعليم والتطور الصحي والفني والاجتماعي ، هي المشكلة الأم . بل إن ما كان في يوم ما ، وخاصة قبل عدوان الخامس من حزيران ، مطلباً قائماً بذاته ، كمطلب الوحدة مثلاً وتحقيق الوحدة ، أصبح اليوم وكأنه رهن بالمطلب الأول . وكأنما أصبح في أذهان كثيرين من الواعين في الوطن العربي أن الانتصار على اسرائيل والصهيونية واستعادة الحقوق العربية المغتصبة ، إنما هو الشرط اللازم لتحقيق الوحدة العربية . ذلك أن المنطق الذي يتبنى مثل هذا السياق إنما ينطلق من فكرة أن أساس إقامة اسرائيل فوق الأرض العربية ، وفي فلسطين بالذات ، إنما هو للحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية ، ولتكريس عزل أقطار المشرق العربي عن أقطار مغربه ، ولإذكاء الشكوك عند العرب انفسهم في قدرتهم على تحقيق أية وحدة . فإذا صح ذلك فإن إزالة العائق الاسرائيلي تستتبع حكماً تحقق الوحدة، أو تستتبع في أقل الاحتمالات زوال العوائق والحواجز التي كانت منتصبة في وجه تحققها .

« والهمّ الفلسطيني » ، على حد تعبير الشاعر يوسف الخطيب ، قد بدا في أول الأمر للشعب العربي نوعاً من الاستفزاز الاستعماري البريطاني ، اعتقد معه

الشعب أن مواجهته أمر بسيط ، وأن تصفيته ليست بالمعضلة . تلك كانت مشاعر الناس في السنوات الأربعينات ، وذلك كان موقفهم . فحين ذهب رفاقنا الى صفد في سنة ١٩٤٨ متطوعين في جيش الإنقاذ ، عادوا بعد شهور قلائل وهم على يقين مطلق أن اسرائيل ليست سوى « أسطورة » ، وأن القضاء عليها قضية لا تحتاج لأكثر من تعبئة شعبية قصيرة الأمد ، وأن عودتهم من فلسطين إنما فرضها تآمر الرجعية العربية التي كانت تحكم آنذاك .... وهكذا تدرج المنطق فانتقل من التركيز على حل المشكلة الاسرائيلية عن طريق مواجهتها مباشرة لتصفيتها قبل ان تستفحل وتستشري ، الى التركيز على ان هذا الحل قد أصبح مشروطاً بإقامة حكم عربي وطني تقدمي وتحرري .

وقد كان لهذا الانتقال في المنطق والسلوك نتائج على غاية من الأهمية والخطورة ، إذ أنها لفّت الواقع العربي بدوامة من المشكلات لا يزال يدورمعها دون ان يستقر على طريق الحل الحاسم لها .

فمنذ بداية الخمسينات ونحن العرب نشهد واقعين هما على النقيض تماماً مما كنا نتوقع : ازدياد قوة اسرائيل حيث كان يجب أن تزداد ضعفاً وتفككاً وانهياراً ؛ وتلاشي ثقتنا بأنفسنا وايماننا بحقنا حيث كان يجب أن يصبح هذا الايمان كالطود الشامخ حتى ولو بدأ كحبة القمح . يدل على ذلك استمرار انحسار وجودنا عن ترابنا وبيتنا وحقلنا ، بل وحضارتنا وهويتنا ، وفي الوقت ذاته استمرار العدوان الاسرائيلي علينا ، بل وازدياد تحدّي اسرائيل والامبريالية العالمية لنا . كنا نتوقع من كارثة أيار ١٩٤٨ أن تكون المنبه الكبير لايقاظنا من سبات، ثقل ظله على أبصارنا وبصائرنا ؟ وبعد سنوات معدودات بدت الأمور

وكأننا نسينا تماماً أن هناك أكثر من مليون من إخوتنا عرب فلسطين شردهم الاحتلال الاستيطاني الصهيوني من بيوتهم ومدنهم وقراهم ، وان أبسط بسائط المنطق ، حتى في صيغه البدائية ، تطالبنا ألا نفكر بشيء آخر غير التخطيط لتحرير الأرض السليبة ، وألا ننشط إلا في السبل المؤدية مباشرة الى استعادة ما اغتصبه العدوان منا . ولكننا لم نفعل ، أو أن ما فعلناه لم يكن من التركيز والانضاج بالقدر الذي كان ينبغي . فتحركنا في دروب هي في أكثر الأحيان دروب إيثار السلامة ، والحفاظ على ما تبقى لدينا من متاع ، بعد إذ خسرنا ما خسرنا . ونحن الآن ما زلنا نعتقد ، أو هذا هو الواقع على أقل تقدير ، أن ما نحصل عليه من الاحتكارات العالمية مما يسمى عائدات البترول العربي ، هو مفيد في التنمية العربية لمعركة التحرير التي نريد أن نمارسها، ولكننا لانتساءل جدياً ما إذا كان من المعقول أن نستمر في السكوت عن الامبريالية تستخرج هذا البترول من أرضنا لتفيد منه في إضعافنا وإذلالنا ومواصلة الاعتداء علينا ، وحتى لو تساءلنا جدّياً عن ذلك ، لما كان لتساؤلنا نتائج مشخصة . بقينا في منتصف الطريق في أكثر الأمور . حتى في الأمور التي هي جدية ، لم نستطع ، بل الأصح أن نقول لم نُرد ، أن نكمل الطريق الى آخرها ، ولم يكن ممكناً ولا طبيعياً أن نعود القهقرى من حيث بدأنا .

مثـــال من أمثلة كثيرة يوضح إشكالات واقعنا العربي . انه مثال « وحدة العمل العربي » .

لقد أخذ هذا الشعار في أذهان المنادين به أشكالاً عدة ، وصيغاً متفاوتة .

فبعض دعاته يتصورون أن العرب أشقاء في السراء والضراء ، وأن لقاء الأشقاء أمر يمليه الطبع والدم ، لذا فانه بالرغم من تباين بل تناقض أنظمة الحكم، فإن على المسؤولين العرب ان « يوحدوا قواهم » فيما بينهم ، وألا يتفرقوا فتذهب ريحهم . ومنذ خمسين سنة على الأقل ما زال يتردد هذا الشعار ثم يخبو الى حين ، ثم يعاود الظهور . فهذا المسؤول العربي أو ذاك ، وهذه الجماعة السياسية او تلك ، كل منهم يوقظ الشعار ، لأغراض هو يعرفها ، وهو في الوقت ذاته يعلم علم اليقين ان مثل هذا اللقاء الذي لا يجدد شيئاً ولا يطرح جديداً ، بل يكتفي بالعموميات والتجريدات والأدعية والابتهالات ، هو لقاء لا يختلف في شيء عن اي افتراق ، بل سرعان ما ينقلب الى تبادل الشتائم والاتهامات .

وبعض دعاة « وحدة العمل العربي » يتصورون هذه الوحدة على شكل لقاء بين المنظمات الشعبية كالنقابات والاتحادات المهنية والشعبية المختلفة . وكان هذا الشعار موضوع بحث ومناقشات خلال الأعوام الأولى من الستينات .

وفريق ثالث يقول أن وحدة العمل تقوم على لقاء المنظمات المؤمنة فعلاً بالوحدة العربية . وإذ أن الشعار الوحدوي هو شعار يتطلب النضال من أجل تحقيقه ، فإن وحدة العمل العربي هي بالضرورة لقاء القوى التقدمية الوحدوية العربية ، بهذا يرتبط المفهوم التقدمي بالمفهوم الوحدوي دون ان ينتج عن هذا الارتباط أية نتائج عملية . فالواقع هو أن القوى التقدمية في الوطن العربي لم تلتق بعد على ميثاق مشترك يلزمها وتلتزم هي به ، لينسق نضالها في مرحلة أولى ، تمهيداً لتوحيده ، أي لتوحيد هذه القوى سواء بانصهارها في تنظيم موحد أو بالابقاء على كيان كل منها والاكتفاء بتوحيد نشاطها وحقوقها وواجباتها القومية ، في مرحلة

ثانية . وإن مثال فصائل الثورة الفلسطينية ، واستمرار هذه الفصائل مستقلة بعضها عن بعض ، بالرغم من عديدالمؤتمرات التي عُقدت و كُرّست لبحث وسائل توحيد العمل الثوري الفلسطيني ، أقول إن في هـذا المثال وحده من البلاغة ما يغني عن أيّ شرح .

وفريق رابع طرح بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ شعار « اللقاء العربي » من خلال « حرب التحرير الشعبية » ، وهو يعني بذلك ان انصهار القوى العربية بعضها ، وخاصة القوى التقدميـــة الوحدوية ، انما يتم على أرض المعركة ويجعل الشعب كله يحمل السلاح ، تماماً مثلما يجري في فيتنام . ذلك انه اذا كان الهدف العربي الأسمى هو التحرير الشامل ، فمثل ذلك يشترط اول ما يشترط ممارسة التحرير ، اي تفجير الكفاح المسلح في جميع أطره الشعبية إضافة الى أطره ومؤسساته « الرسمية » بحيث يلتقي جميع المؤمنين بالتحرير ، بواسطة النضال ، في ساحة النضال .

★ ★ ★

شعارات كثيرة ، في مجال توحيد العمل العربي ، طُرحت وما تزال تطرح ، دون يُهيّأ لأحد منها حظ الاستمرار والترسيخ . ومما لا شك فيه أن بعض هذه الشعارات ، كشعار مسؤولية القوى التقدمية في توحيد منظماتها ، أو شعار حرب التحرير الشعبية ، هي شعارات صحيحة بذاتها ، غير أن الإشكال ليس في صحتها بل في القدرة على تحويلها الى ممارسة عملية .

★ ★ ★

وسواء ارتبط مفهوما التحرر والوحدة مع بعضها في مسار النضال العربي ، او كان كل منها منفصلاً عن الآخر ؛ سواء كانت المشكلة الفلسطينية ام سواها هي المشكلة الأم التي تواجهها شعباً وامة ، فإن ثمة بعض السمات المشتركة التي تتسم بها مواجهات الشعب العربي لواقعه في المرحلة التاريخية الراهنة .

وقد تكون السمة المشتركة الكبرى هي اننا من مشرق العروبة الى مغربها ، ما زلنا نعيش على انصاف الحلول . فمع ان للأمبريالية موقفاً واحداً منا ، فنحن ليس لنا موقف واحد منها ؛ وما زال كثيرون من الواعين العرب يعتقدون ان القوى الأمبريالية ليست كلها شراً علينا ، وان اخطـار الشيوعية (لأن الشيوعية في مفاهيمهم مرادفة لكل تحويل اشتراكي) او الاشتراكية لا تقل اذى عما في الاستعمار من اخطار ، وان علينا ان نأخذ من مختلف الايديولوجيات المتناقضة احسن ما في كل منها، وان ننسق منها باقة ايديولوجية فريدة في نوعها تليق بنا . وبصرف النظر عما في هذا المنطق من خيالات طوباوية ، بل خيالات طفلية هي اقرب الى الجنوح منها الى الحال السوية ، فإن ما يعنينا هنا هو الاشارة الى نقطتين : اولاهما ان الكافرين من العرب بالأمبريالية ليست كفرهم بها كلياً ، وثانيها ان المؤمنين من العرب بالاشتراكية ليس ايمانهم بها كلياً ، فكلا الفريقين يتحركون بكثير من التردد ، ويقفون في منتصف الطريق ، كأننا ليس من الحكمة في شيء ان نقطع « شعرة معاوية » . لأننا لم نستطع ان نسير في التحويل الاشتراكي سيراً كاملاً ، بسبب هذا الشك اللاشعوري الذي ما زال يراودنا ازاءه، فقد عزونا اكثر العثرات التي واجهتنا في طريق التحويلات الاشتراكية لا الى ترددنا وغموض موقفنا وعجزنا عن تحديد ما نريد فعلاً من الاشتراكية ، بل الى

مناهضات الاستعمار لنا ، إذ ليس اكثر إشاعة للطمأنينة في النفس من ان نسقط عجزنا على الآخرين وان نرد تخلفنا الى عوامل خارجة عن ارادتنا وسلطاننا ، فبدون ذلك لا نستطيع ان ننام مرتاحين ، ونحن يهمنا ان ننام مرتاحين . يجب إذن ان نعتقد ان الامبريالية لا يمكن قهرها لان عندها طائرات فانتوم وعقولاً ألكترونية وجبالاً من الدولارات ؛ وما دمنا قد اقنعنا انفسنا ان معاداة الامبريالية الى آخر الشوط امر يعود علينا بالخسارة اكثر مما يعود علينا بالربح ، فقد يكون من الافضل الا نذهب في معاداتها الى حدّ القطيعة الكاملة . ولاننا احببنا انصاف الحلول فقد رفعنا شعار الوحدة كلاماً وموعظة ، ولم نجرأ على تحقيقه فعلاً وتشخيصاً . لدينا من البلاغة الكثير في ايراد العقبات التي تحول دون هذا الانجاز الوحدوي او ذاك ، ولدينا قدرة عجيبة على ابتداع المبررات والبراهين التي يخيل لنا انها تشفع لنا في عدم التقدم خطوات حقيقية في طريق الوحدة ، الوحدة بأبسط صورها واشكالها ، الوحدة المشخصة في قطاع بسيط ، ولو كان قطاع الثقافة والفن ؛ وفي هذا المجال ايضاً رضينا بأنصاف الحلول ، وبمنطق التردد والحيرة ، ولم يخطر لنا أن نتساءل بجد حقيقي : اذا كانت الوحدة العربية حلماً طوباوياً فلماذا نستمر في تخدير عقولنا به ؛ أما إذا كانت الوحدة العربية هدفاً يفرض وجوده علينا كل يوم ، وبألف لون وشكل ، فلماذا لا يصبح هذا الهدف حقيقة مشخصة ؟ لماذا نجبن عن تحقيق الوحدة ؟ ألأن اسرائيل لا تقبل بتبديلات في الحدود بين البلاد العربية ؟ ألأن الامبريالية العالمية تحذر من قيام وحدة عربية ، لأن هذه الوحدة ستكون حتماً حرباً على مصالحها ؟ ام لأننا تعودنا ان نرى الأقطار العربية اقطاراً مجزأة ، لكل منها عاصمته ،

وطريقته في الحكم، وكياناته الصغيرة المسايرة لحجمه، حتى ولو كان حجمه لا يتعدى بضع عشرات الألوف من الناس !

إن ظاهرة أنصاف الحلول هذه ليست دلالة على حالة الضعف التي بلغها الشعب العربي بقدر ماهي دلالة على ضمور الثقة بالذات لدى شعبنا وطلائعه. قليلون جداً اولئك الذين مازالوا يعتقدون ان اسرائيل يمكن ان نقهرها، وان نهزمها وان نستعيد منها كامل حقوقنا التي اغتصبتها منا منذ قيامها حتى اليوم. وقليلون جداً اولئك الذين مازالوا يؤمنون إيماناً راسخاً ان باستطاعة الارادة العربية ان تهزم الاستعمار وتصفيه كلياً من فوق الارض العربية. إن اكثر الناس في وطننا العربي وبخاصة الطلائع منهم، اصبحوا يعتقدون ان اسرائيل لا يمكن لقوة ان تزيلها وان الاستعمار تنين ذو الف رأس والف مخلب لا يمكننا ان نتحرر منه. ولو حللنا هذا الاعتقاد تحليلاً موضوعياً لوجدنا انه يرتد الى استمرار ضمور ثقتنا بأنفسنا لا إلى ما تتمتع به اسرائيل والامبريالية من قوة عدوانية خارقة لا سبيل الى دحرها. إن قوة شعب فيتنام المادية لا يمكن ان تقاس بحال بقوة الولايات المتحدة الامريكية. ولكن شعب فيتنام، بسبب ايمانه اللامتناهي بحريته، وبسبب ثقته التي لاحدود لها بنفسه، يمرغ كل يوم في الوحل الامبريالية الامريكية وجميع اسلحتها العدوانية، ويسترد منها رغم انفها حقوقه وارضه وكرامته. ذلك ان إيمانه بحقه لم يتزعزع، مثلما لم تتزعزع ثقته بنفسه. وفي تقديري ان البطولة تشترط اول ماتشترط وجود هذه الارادة الواثقة من نفسها، ارادة الفرد وإرادة الشعب لكي تتجلى اعمالاً بطولية.

ذلك أن العمل البطولي هو تجاوز للذات، بل هو تحد لشروط حياة الذات،

من اجل حياة الأمة وقيمها . ان الخلود لم يكن يوماً للفرد ، بل للأمة ، ولما يقدمه الفرد من اشياء خالدة لأمته وللانسانية . وخلافاً لما قد يبدو للوهلة الأولى، فانه ليس هنالك تعارض بين الثقة بالذات ونكران الذات، بل ان بينهما تواصلاً كلياً . العمل البطولي لايمكن ان يتحقق إلا بنكران الذات ، وهو بالضبط نقيض التنكر للذات ، اي نقيض فقدان الثقة بالنفس .

* * *

هل من سبيل لإخراج الواقع العربي من الإشكالات التي يواجهها ؟ ان تقديم النصائح والمقترحات و « التوصيات » ليس بالأمر المجدي إذا لم يكن نتيجة لتحليل جدي للظاهرة السيكولوجية الجماعية التي اشرنا إليها ؛ ان اعادة الثقة بالذات لشعبنا العربي هي المهمة الأولى التي ينبغي ان تتصدى لها جميع الطلائع في الوطن العربي . كيف ؟ متى ؟ لا أعلم ! بيد ان ثمة حقيقة كبيرة لاتقبل اي شك : ان الشعب العربي ، حين كان في الماضي ممتلىء الثقة بنفسه وبرسالته ، قد تبوأ في الركب الانساني مكان الطليعة ، فقدم للانسانية ارفع نماذج الفكر في القانون والتشريع والفن والأدب والعلم . ان طاقته على معاودة الابداع وانتاج الجديد ماتزال موجودة ولكنها بحاجة الى من يفجرها . وحين تتفجر هذه الطاقة من جديد فسيبرهن هذا الشعب العظيم على انه اهل لتقديم معان جديدة لأنسانية اليوم .

اعلان هام

الى السادة المشتركين في مجلة « المعرفة »

قررت ادارة المجلة توزيع هديتها على المشتركين في عام ١٩٧٢ اعتباراً من شهر آذار (مارس) ولغاية شهر حزيران (يونيو) . والهدية هي كتاب من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي في القطر العربي السوري .

وتضع المجلة أمام القراء القائمة التالية ، المؤلفة من عشرة كتب ، ليختار المشترك منها كتاباً نقوم بارساله اليه مع العدد القادم . ونرجو تفضل المشترك باعلامنا اختياره بأسرع وقت ممكن، وبيان العنوان الذي يرغب في ارسال الكتاب الهدية اليه :

السيبرنتيك وأصل الاعلام ، لريمون رويه ، ترجمة الدكتور عادل العوا .
الروتين ومعوقات الادارة : لعلي الزعيم .
الشمس الغاربة : (رواية) لأسامو دازاي ، ترجمة فائز بشور .
حوار في ليل متأخر (مجموعة قصصية) لمحمد زفزاف .
فيرنر هايزنبرغ وميكانيك الكم : لميلير كوني ، ترجمة وجيه السمان .
النهر : (مسرحية شعرية غنائية) لسليمان العيسى .
الطاقة الشمسية ، للدكتور مارسيل داغر ، تقديم الدكتور أدهم السمان .
فيدل كاسترو ، لناتييز ، ترجمة حافظ الجمالي ، مراجعة عيسى عصفور .
الرياح العاصفة : (مجموعة شعرية) لممدوح مولود .
حذاء أبي القاسم الطنبوري : (مسرحية في خمسة فصول) لاوغست ستراندبرغ، ترجمة : جورج سالم

هذه الهدية دعوة للقراء الذين لم يشتركوا بعد في المجلة، الى المبادرة لتسجيل اشتراكهم فيها وارسال القيمة حوالة بريدية أو مصرفية أو شيكاً على أحد المصارف المعتمدة في دمشق باسم محاسب مجلة المعرفة ، وسيتلقون هديتهم وفق اختيارهم مع أول عدد يصلهم . وكذلك الى الذين انتهى اشتراكهم في نهاية عام ١٩٧١ ، للمبادرة الى تجديده ، للحصول على الهدية .

دور الشباب في بناء المجتمع العربي

د. عبد الله عبد الدايم

في قلب البحران العالمي الذي نشهد ، وفي لجة الضياع العريض الذي يتخبط فيه الشبيبة في العالم ، يحق للمرء أن يطرح سؤالاً حاداً،

أفيكون جيل الشباب هو الأمل والمرتجى ، أم يكون الاعصار الذي يعصف في بنية الحضارة وبنية المجتمعات !

هل جيل الشباب هو جيل الحضارة ، أم هو جيل انهيار الحضارة وأفولها ؟

ونخف الى الاجابة منذ البداية ، قد يكون الاولى أو الثانية ، ولكنه الثانية على الأرجح ، ان لم يقم جهد جاد لاجتناب المصير الاسوأ .

من هنا ننطلق في حديثنا

الشباب في العالم وبالتالي في بلادنا معروض للضياع ، ان لم تحمل مشكلاته محمل الجد ، وان لم يسهم في علاجها وحلها جيل الشباب وجيل الكهول على حد سواء .

وهو قادر على العكس أن يضع صبوته وحيويته ومثاليته وتعشقه للمثل العليا في مواضعها من بناء المجتمع العربي،والمجتمع الانساني ، حين تفهم مشكلاته وتدرك متاعبه وتعبأ طاقاته تعبئة سليمة .

قد تبدو هذه الحقيقة قولاً مكروراً وبدهية معادة ، وما الأمر كذلك عندما اذا نحن فهمناها في اطار واقع الشباب في عصرنا .

فلنمض أولاً الى تحليل ذلك الواقع وفهمه :

الصفات النفسية لجيل الشباب :

عمر الشباب في الاصـــل والجوهر عمر الافكار والرؤى الجديدة ، بل عمر البطولة والنبوة . واليافع في هذه السن ، يمتاز كما نعلم بهمومه الروحيـة والفكرية ، بتعشقه للمثل الأعلى وتعلقه بالمطلق ، حتى ليصح قول الشاعر فاليري « Valery » : ان الانسان الذي لم يجرب ابداً ان يتشبه بالآلهة ، هو أقل من انسان .

وعن طريق قيم الشباب وتطلعهم للمطلق ، يكون تجدد المجتمعات وتحركها . والمجتمع المتوثب هو المجتمع الذي يعرف ذلك الجيـــل من الشباب المتطلع دوماً وأبداً الى القيم الانسانية ، وحيوية أي مجتمع تقاس بمقدار ما يملك شبابه من مثل هذا التطلع والتوتر . أو لم يقل الشاعر فيني Vigny بحق : ان الحياة الكبيرة هي فكرة سن الشباب وقد تحققت في سن الرشد . أو لم يصف بعضهم كبار الرجال وعباقرة الانسانية بأنهم « مراهقون الى الابد » .

وههنا يفجأنا السؤال الصارم القاسي : هل تجد نزعات هذا العمر وصبواته مستقرها دوماً ، وهل هي حتماً تلك الاداة الفعالة لبناء المجتمع الحضاري المتجدد ؟

هل يحق لنا ان نؤمن بها ايماناً سحرياً ، وان نرى فيها قوى ومنازع لا بد ان تتفتح لصالح المجتمع ، مهما تكن الظروف المتحلقة حولها ومهما تكن الاشواك التي تفرش مسيرتها ؟ هل نطمئن الى تلك الأحلام الرومانسية الجميلة ، فنؤمن ان البراعم لا بد ان تتفتح ، وان الأزهار مثمرة لا محالة وان الأشواك والأعاصير لن تكون الا موقدات لوثبتها ، باعثات للمزيد من نضجها واكتمالها ؟

لن يسمح لنا التفكير العلمي بأن نذهب مثل هذه المذاهب الحريرية المطمئنة . ولن نقبل في عصر العلم والتخطيط والسيطرة الموسومة على مجرى الاحداث ، ان نترك وشأنه ذلك الاحتياطي الهائل من الطاقات الشابة ، وان نظن ان معجزة الشباب آتية ، ولو لم نعمل لها .

لم تعد في عصرنا معجزات . ولن نستطيع في أي مجال أن نستخرج من الأشياء الا ما نضعه فيها . وأهم سمات هذا العصر تلك المحاولة للسيطرة على مجرى الأحداث ، عن طريق الدراسة والتنظيم والتنبؤ والتخطيط . وموطن القوة فيه ذلك السعي لامتلاك المستقبل وصياغته وقيادته ، بحيث يغدو ملك أيدينا ورهن مشيئتنا ، وبحيث يكون لنا في ابتكاره وصنعه شأن ونصيب . ولقد أتانا جميعاً نبأ تلك الدراسات التي تعرف اليوم باسم الدراسات المستقبلية أو التحسبية (Prospective) والتي تهدف الى السيطرة على المستقبل في شتى مجالاته ، بحيث يكون الانسان صانعه وخالقه .

واذا كنا ، في عصر العلم والتنبوء والدراسات المستقبلية ، في حاجة الى أن نرسم صورة مجتمعنا في كل ما يتصل بالاقتصاد والنمو والتقدم العلمي والتقني ، فنحن أحوج في أعماق الأمر الى أن نرسم صورة هذا المجتمع فيما يتصل بحياته الاجتماعية والفكرية والانسانية . واذا كانت الطاقات الزراعية والصناعية وسائر

القطاعات المادية ، من مشاغلنا وهمومنا وما نجهد لتنميته والتخطيط له ، فالطاقات البشرية والقدرات الانسانية لابد أن تحتل مكان الصدارة في مساعينا التخطيطية وجهودنا المستقبلية . فلن نربح شيئاً اذا نحن خسرنا الانسان ، ولن ننقذ قطميرا ان نحن لم ننقذ ثروتنا الفكرية والروحية ، وإن لم نتعهد بالرعاية طاقة كل طاقة ، وثروة كل ثروة ، نعني الدوافع النفسية والفكرية . ونحن أولاً وآخراً نطمح الى أن نبني حضارة انسانية ، حضارة جديرة بالانسان وسعادته ، ولن يكون همنا أن نبني زراعة أو صناعة أو سواهما من متاع الانسان ، هذا إن صح أن في مقدورنا اصلا ان نبني اي شيء بدون بناء الانسان .

وبناء الانسان في مجتمعاتنا وعصرنا مهدد . وتلكم هي المسألة . وعلى رأس مشكلات الانسان ، تأتي مشكلات بناء الشباب لأنهم الطليعة والمحرك والمجدد والأمل .

وبناء الشباب ، مرة اخرى ، في مجتمعاتنا وعصرنا ، محفوف بالمخاطر ، والطريق إليه يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم . ومعنى هذا ان الجذوة والموقد في بناء مجتمعاتنا وحضارتنا في محنة وازمة ، وان مستقبلنا كله في ازمة ، مادام الوقود لاهثاً مهدداً بالانطفاء .

فما هي حقيقة ازمة الشباب في مجتمعنا وعصرنا .

أزمة الشباب في عصرنا :

قد نحتاج الى الأسفار اذا نحن اردنا ان نتحدث عن ازمة الشباب . وهيهات ان يتسع مثل هذا المقام لتفتيح بعض جوانبها . ومثل هذا المطلب يحتاج في الواقع الى تحليل اجتماعي نفسي متكامل ، بل يحتاج الى دراسات اجتماعية عميقة والى

دراسات اخرى تنتسب خاصة الى التحليل النفسي . وفي رأينا ان الحديث عن ازمة الشباب في مجتمعنا وعصرنا لن يكون وافياً بالغرض الا اذا اصطنعنا لذلك منهجاً من الدراسة الاجتماعية والنفسية المتكاملة الصبورة .

وحسبنا هنا ، وفي حدود هذا الحديث ، ان نشير الى بعض ما تكشف عند مثل هذه الدراسة الاجتماعية النفسية لأزمة الجيل الشاب .

كلنا يقرأ ويسمع عن ثورة الشباب في العالم . ولن نعود الى احاديث عديدة مكرورة عنها ، والى دراسات تترى حارت في تحليلها وتفنيدها . غير ان الذي لابد ان نقرره هو ان تلك الثورة ، سواء كانت ظاهرة او خفية ، نتيجة طبيعية وغير مباشرة للثورة الصناعية والتقنية التي اجتاحت عصرنا ، والتي تتسع ابعادها لتكون الطابع الغالب والقائد فيه .

والحديث عن الثورة الصناعية والتقنية حديث يطول ايضاً . غير ان الذي يعنينا منها هنا ما احدثته من تغير جذري في المواقف النفسية للشباب . لقد ولدت هذه الثورة قيماً جديدة ، هي قيم الفعالية والنجع والسيطرة والتقنية على العالم . ولقد فرضت قواعد ومقاييس ومعايير، تضاءلت وتراجعت امامهاالقواعد والمقاييس والمعايير التقليدية السائدة في المجتمعات . وهكذا بدت للشبيبة وكأنها البديل للسلطة التي قامت عليها حياة المجتمعات حتى اليوم، نعني سلطة المجتمع وقيمه وتقاليده وافكاره . او اذا شئنا ان نترجم ذلك الى لغة التحليل النفسي – وهي لغة عامة هنا – قلنا انها بدت البديل لسلطة الاب ، بكل ما تمثله هذه السلطة من قيم المجتمع .

وهكذا أدت هذه الثورة الصناعية والتقنية الى إذابة المؤسسات الاجتماعية الثقافية القائمة والى اضعافها وتمزيقها ، وهي كما نعلم مؤسسات لها دورها في الحفاظ

على استمرار نمو المجتمعات ، وفي امتصاص مشاعر العدوان التي يحملها الانسان ، بحكم طبيعته النفسية الاصلية ، ضد المجتمع وضد الحضارة .

ولا نغلو اذا قلنا إن تلك الحضارة الصناعية التقنية قد أدت الى ما يمكن ان نسميه « بالغزو التقني لثقافة المجتمعات ».

لقد فرضت تلك الحضارة ، وما وراءها من سيطرة التبادل الاقتصادي ، قيماً ذهنية جديدة :

من مثل الفعالية التقنية — وتجمع اليد العاملة — وتحرك السكان واختلاطهم — وضعف السلطة التقليدية بعد ان اصبح مصدر السلطة الكفاءة الفنية لا العمر أو الخبرة .

من هنا فقدت القيم القديمة والتقاليد الموروثة طابع القداسة الذي كانت تتصف به ، وغدت تقوم بمعيار نفعها المباشر وجدواها ، دون أي مقياس آخر . ومن هنا حل مبدأ الفعالية والتأثير محل مبدأ السلطة . وههنا تثور المسألة :

ذلك أن مبدأ الفعالية والتأثير لا يملك أي قوة تنظيمية وأي قدرة على الامساك بنظام المجتمع ، في حين ان مبدأ السلطة التقليدي — على نواقصه — كان يملك مثل تلك القدرة التنظيمية ، وكان على أية حال ممسكاً بزمام النظام الاجتماعي، حافظاً لاستمراره .

ويقول موجز : لقد زال — بتأثير الثورة الصناعية التقنية — نظام من القيم دون ان يحل محله نظام جديد ، يقوم بمثل دوره الوظيفي .

ونستطيع ان نقول إن حدثاً هاماً تأتى من ذلك، للمرة الأولى في تاريخ الانسان ، وهو ان غاية المجتمع النهائية لم تعد حماية النظام الاجتماعي من غوائل منازع العدوان البشري — وهي منازع انسانية أصيلة لها قوامها في تكوينه النفسي

كما تشهد دراسات التحليل النفسي خاصة ـ بل غدت غاية المجتمع الغالبة تثبيت جملة من المبادىء والقواعد الصناعية ، بصرف النظر عن نتائجها وآثارها في النظام الاجتماعي .

لقد عصفت بالارث الثقافي والاجتماعي ، نتيجة لذلك كله ، رياح الموت، وزالت صورة الأب (ولنستخدم مرة اخرى لغـــة التحليل النفسي) من مخيلة الشباب وزال منها ما تمثله من قيم المجتمع وإرثه .

وزاد في تعقيد هذه الصورة ، أن صاحب ذلك الإرث الاجتماعي الثقافي، نعني المجتمع وسلطته ، لم يعمل بدوره على حماية ذلك الإرث ولم يدافع عن القيم التي أخذت الثورة الصناعية التقنية بتحطيمها ، بل أسهم الى حد كبير في الثورة على ذلك الإرث ، حين لم يقدم بين يدي حمايته سوى الألفاظ .

فالقيم الإنسانية الحقة التي كان عليه ان يحميها ، من مثل قيم الحرية والحق والكرامة الانسانية وسواها ، مرّغها في حمأة الواقع ، وأخذ الفراق عنده يشتد بين التلفظ بهذه القيم وبين صورتها الواقعية ، وبدأنا نشهد في طول العالم وعرضه افلاس الكثير من الايديولوجيات ، حين تعاظمت الهوة بين اهدافها وتطبيقاتها .

وبتعبير آخر ، أن أبا الشاب نفسه ، قد استسلم هو ايضاً الى حد كبير لتداعي القيم وانهيار المؤسسات الثقافية والاجتماعية ، وشعر بعجزه عن السيطرة على العالم الجديد الوليد أمام عينيه ، وفقد ثقته بنفسه ، وكاد يعتزل مهمته ودوره.

ومثل هذا الموقف زاد في فقدان الثقة بين الشاب والادب، اي بين الشاب وقيم المجتمع ، بعد ان غـــدا الاب ، اي المجتمع ، عاجزاً عن ان يكون السند الحقيقي لمنازع الابن ، اي ان يكون صورة للمثل الأعلى الذي يراه ، للأنا الأعلى كما يقول اصحاب التحليل النفسي .

ولندع هذا التحليل النفسي جانباً ، فقد يقودنا بعيداً ، ولنكتف بالقول ان جيل الشباب – في إطار هذا التغيير – غدا جيلاً يرفض الإرث ، لامجرد جيل يبحث عن الإرث فلا يجده . وهذه هي السمة الأساسية لأزمة جيل الشباب اليوم . انها تجاوزت مشكلة صراع الاجيال كما عرفها الانسان دوماً ، وكما تنطلق من معطيات التحليل النفسي ونظرته الى عقدة اوديب ، لتغدو ازمة جيل . ففي صراع الاجيال التقليدي لايرفض الشاب ارث المجتمع ، بل يرغب على العكس في ان يستأثر به لنفسه من دون ابيه وان يتعجل الارث . اما في ازمة جيل الشباب كما نشهدها اليوم ، فالشاب يرفض الارث اصلا ، يرفض ان يقلد النموذج الذي يقدمه الاب والكبار والمجتمع ، وديدنه الا يكون مثل هؤلاء .

تلك هي الازمة التي خلقتها الحضارة الحديثة لدى جيل الشباب والتي ولدتها خاصة قيم الثورة الصناعية التقنية . انها ازمة انفصال الجيل الجديد ، الجيل الشاب ، عن قيم مجتمعه ، ورفضه لها اصلا .

وقد لاتكون في الأزمة مخاطر ، لو ان المسألة لاتعدو رفض جيل الشباب لقيم تقليدية بالية يؤمن بها جيل الكهول والشيوخ ، ولو ان همه وهاجسه توليد قيم انسانية جديدة ، غير ان الأزمة خطيرة اذا ادركنا انها تحمل خاصة ، روح التنكر لكل القيم والتقاليد ، دون ان تحمل محلها قيماً جديدة ابقى . المسألة ان القيم الانسانية الحقة ، اخذت تتداعى امام القوة التقنية والتسارع التقني المخيف ، وان الجيل الشاب يرتد ، تجاه هذا الواقع الضائع ، الى البحث عن سلوك انساني سابق على الحضارة ، مستمد من نزعة الانسان النفسية الى الفردوس الضائع الذي يحمله في كيانه العضوي والنفسي ، فردوس العودة الى الطبيعة ، الى دفء حياته البدائية ،

الى رحم الام الطبية ، كما يقول ايضاً اصحاب التحليل النفسي . وهـذا معنى مانشاهده من حركات الشبيبة الضائعة، كالهيبية وسواها .

ان الشاب الحديث ، يرفض ان يتأسى ويتشبة بأب فاشل ، اي بمجتمع وقيم بدت عاجزة عن اثبات سلطانها امام هجمة الصناعة والتقنية ، وظهرت وكأنها «مخصية» (اسمحوا لي بهذا التعبير المستقى من التحليل النفسي) امام الطارق الجديد . وحين لايجد في ذلك الاب مايحتاج اليه من عون وحماية ، يؤثر العود الى الام ، الى الطبيعة ، الى حياة الغاب . انه يفر من قلقه وغمه الى سلوك تراجعي ، يتجلى في طائفة من ضروب السلوك الهارب : كتعاطي الكحول والمخدرات ، والاستلام الى ألعاب الطفولة ، بما في ذلك الالعاب الجنسية الطفلة .

لقد ترك هذا الشاب وشأنه ، نهبا لشكوكه وقلقه ، لهذا اخذ يحلم في حلول طوبائية ، في عالم من السلام والطمأنينة كفردوس عدن ، في قطيع انساني يعيش كالخراف بلا ذئب .

وفي أحوال اخرى ، قد يسلك هذا الشاب مسلكا آخر ، هو ايضا فرار وهرب وعجز ، فيتبنى بعض المنازع الفاشية . والديكتاتورية وينساق اليها لأنها تمنحه طمأنينة زائفة ، وتعيد المتكأ الذي يفتقده والسند الذي يعوزه .

تلكم هي ازمة الشباب في مجتمعاتنا وعصرنا ، اطلنا الحديث عنها ، لأننا لانستطيع ان نمضي مطمئنين في الحديث عن دور الشاب ان لم نفهمها ونعرف جذورها الاجتماعية والنفسية العميقة . والمسألة عندنا اولا وآخراً ليست مسألة مواعظ نقدمها ، فالمواعظ لاتجدي ، بمقدار ماهي تحليل علمي موضوعي لموقع الشباب

في المجتمع ودورهم في بنائه ، وبمقدار ماهي توفير الشروط الموضوعية لاضطلاع الشباب بهذا الدور .

والآن ، في وسعنا ان نرتد آمنين الى تحديد العلاج وتعيين دور الشباب والكهول في اطاره .

علاج الازمة ودور التربية فيها :

بدهية اساسية نقدمها بين يدي هذه المحاولة ، وهي ان المخرج من الأزمة التي عرفنا بعض معالمها ، لا يكون بسعي الشبيبة وحدهم كما لا يكون بسعي جيل الكبار ، جيل الكهول ، وحدهم ، بل لا بد من سعي مشترك وحوار مشترك من أجل تجاوز الأزمة .

جيل الشباب إذا ترك لشأنه ولواقعه ومناهله وحدها ، لن يحلم ، كما سبق ان قلنا إلا بالحلول الطوباوية او بالحلول الفاشية الديكتاتورية .

وجيل الكهول إذا انفرد بالعمل لن يكون همه إلا أن يحارب داء جديداً بأدوية وعقاقير تقليدية عفى عليها الزمن ، او أن ييسر ، وهذا اسوأ ، ولادة الفاشية والديكتاتورية والتكنوقراطية .

والحل الصحيح ينبثق من اللقاء بين الجهدين ، ومن الحوار الخصيب بين العمرين .

اما السبيل الى ذلك عندنا فهو دوماً وابداً سبيل التربية . فهي وحدها — ان كانت تربية سليمة — قادرة على عقد مثل هذا الحوار وعلى الخروج بالموقف الصحيح .

ولا حاجة الى القول إن المؤسسات التربوية القائمة ، لا تقدم اي عون في هذا المجال ، بل هي تزيد ضغثاً على إبالة ، وتمعن في انتشار الداء :

فالمؤسسات التربوية في معظم الحالات مؤسسات تقليدية ، تساعد على توليد هذه العزلة بين المراهق والشاب وبين المجتمع من حولها، وتلعب دوراً بارزاً في تكوين الأفكار الخيالية والطوبائية لدى الشبيبة ، فضلاً عن انها ما تزال تأخذ عبءا السلطة القديمة ، السلطة الأبوية التقليدية المفروضة على شبية ينكرونها اصلاً وينكرون قيمها .

ونظرة محللة الى واقع المراهق والشاب في مثل هذه المؤسسات التربوية التقليدية تكفي لإقناعنا بذلك :

فالطالب في المدرسة هو بالتعريف كائن مقطوع الأوصال مفصول عن الحياة ، وهو يدرب في مثل هذه المدرسة التقليدية على التعامل مع الافكار والمجردات والعمليات الهوائية اكثر مما يدرب على التعامل مع الواقع الحي المشخص . وهكذا تقود مثل هذه المدرسة في أحسن الاحوال الى تكوين عمالقة فكريين سريعي العطب غير انهم اقزام في فهمهم لمشكلات الانسان الواقعية .

والطالب في المدرسة التقليدية مفصول عن ذاته ، بمعنى ان ثمة هوة كبيرة قائمة بين عمره الحقيقي الذي تصحبه حاجات ورغبات جسدية واجتماعية واقتصادية عديدة ، وبين عمره الاجتماعي الذي لا يسمح له بأن يروي تلك الحاجات والرغبات . وتزداد تلك الهوة مع طول عمر الدراسة وتأخر الطالب عن دخول الحياة . وهكذا يفتقد الطالب زمناً طويلاً استقلاله الاقتصادي الذي يلعب دوراً كبيراً في تأخير شعوره بذاته ، ويضطر ان يحيا حياة طفل ، مهما تقدم به العمر، وينفصل عن ذاته وكيانه النامي قسراً وقهراً .

والطالب في المدرسة التقليدية بعد ذلك مفصول عن ماضيه ، معزول عن مجتمع الكبار الى حد بعيد ، يحيا فيما يشبه « الحاضنة الصنعية » ، بعيداً عن

جذوره حتى العائلية ، وبالتالي عن جذوره الثقافية الاجتماعية .

هذه الأنماط الثلاثة من الانفصال ، تزداد عمقاً ورسوخاً يوماً بعد يوم ، وقد غدت اكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة خاصة .

واذا اضفنا الى هذه الظاهرة ظاهرة التفجر الطلابي والتزايد الكبير في اعداد الطلاب ، ادركنا خطرها بوضوح اكبر ، وتبيّنا المخاطر التي تحملها مثل هذه العزلة الصنعية لآلاف الآلاف من الطلاب . انها تجعل من الأجيال الجديدة اجيالاً فاقدة الجذور ، بعيدة عن معاناة المشكلات الحية الفعلية القائمة في مجتمعها، مؤهلة للاعتكاف مع افكار طوبائية خيالية ، تبنيها بعيدة عن اي تجربة او خبرة، وتطمئن الى جمالها ورومانتكيتها ودفئها، اطمئنانها الى كل ما يبعدها عن مشكلات الحضارة الصناعية التقنية والى كل ما يقربها من حياة الطبيعة ، من دفء العودة الى الأم الطيبة وصورتها وهواجسها المستقرة في الكيان العضوي والنفسي ، بحكم الارث الانساني القديم .

التربية المرجوة اذن كحل لأزمة جيل الشباب تربية جديدة ذات معالم متباينة .

واول معالمها ان يتحقق فيها مطلبان :

الأول : ان يكون جوهرها التفاعل الحر الخصيب بين جيلين ، جيل الشباب وجيل الكهول ، وان تكون في بنيتها ومناهجها وطرائقها مجالاً حياً لتحقيق تربية مشتركة ، تربية لجيل الشباب ولجيل الكهول معاً عن طريق التفاعل بينها . فالتربية القائمة على السلطة ، بالمعنى التقليدي للكلمة ، بمعنى انفراد جيل الكبار بتربية جيل الصغار ، لايمكن ان تقود الا الى دكتاتورية عميقة مرفوضة . وتعليم الصغار انفسهم بأنفسهم ، رغم جمال هذا الشعار وقيمته ، مايزال الى حد

كبير مطلباً وهمياً يصعب تحقيقه في الواقع رغم تقدم وسائل التعلم الذاتي ونحوها . والموقف السليم ان تنزع التربية ، منذ نعومة الأظفار حتى ميعة الصبا ، الى تعويد الطلاب على روح المسؤولية والمشاركة وعلى ممارسة الفكر النقدي والحوار الموضوعي ، في منأى عن كلا الزجر الضاغط والتنازل المستسلم .

ان العصر قد تجاوز ، كما رأينا ، مرحلة السيطرة الأبوية ، ولا سبيل لملء هذا الفراغ الذي يتركه غياب الأبوة ، الا سبيل التربية التي يواجهها مجتمع الأطفال والمراهقين والشبان جنباً الى جنب مع راشدين معلمين تخلوا عن سلطان ابوتهم . ولابد لهذا من بنى واشكال تربوية جديدة هدفها ان تعلم الطلاب يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة ان يفكروا في حرية وينقدوا ويناقشوا ويتخذوا القرارات ، بدلاً من ان تعلمهم الطاعة والخضوع . ومثل هذا المطلب يستلزم تجديداً كاملاً في بنية المدرسة واساليبها ، بدأنا نجد نماذج له في بعض الاتجاهات التربوية الحديثة التي نقع عليها فيما يعرف باسم التربية المؤسسية (Institutional education) ، المنبثقة من تعاليم المربي الفرنسي (Freinet) وسواه .

وليس المجال مجال الحديث عن مثل هذه الاتجاهات الحديثة التي تقف عند التفاعل الانساني والاجتماعي بين مجتمع الطلاب ومجتمع المدرسة والمجتمع عامة ، والتي تستند الى دراسات محدثة هامة في ديناميات الجماعة ، وتحليل نفسي واجتماعي لدور المعلم التقليدي ، دور الآمر الحاكم الذي لا معقب لأمره ، والتي تنتهي الى اهمية تغيير هذا الدور بحيث يغدو حواراً وتفاعلاً وعطاء متبادلاً .

والذي يعنينا منها انها تؤكد مبدأ التفاعل الحر والحوار الخصيب فيما بين الطلاب انفسهم ثم بين جيل الطلاب وجيل الراشدين ، وتعمل بالتالي على تحقيق ذلك المطلب الرئيسي من مطالب التغلب على ازمة جيل الشباب : نعني خلق بيئة

شابة كهلة مشتركة تؤدي الى بناء جيل قادر على ان يولد قيماً جديدة قادرة على الوقوف في وجه القوة التقنية وحدها . ذلك ان التقدم التقني ، كما قلنا ونقول ، لايقود الى التقدم الانساني على نحو آلي ، ولابد بالتالي من جهد اضافي نبذله لنجعل ذلك التقدم في خدمة الانسان وقيمه . ولا يتم ذلك الا اذا ولد جيل الكهول وجيل الشباب ، عن طريق سعي مشترك حر ، القيم الانسانية الجديرة بأن تضع التقنية ومبدعاتها في خدمة الانسان .

والمطلب الثاني : الذي ينبغي ان يتوافر في التربية الجديدة المرجوة للتغلب على ازمة جيل الشباب ، هو ان تكون تربية متصلة بالحياة وبالمجتمع من حولها لكي تعرّف الجيل الناشىء على واقع تلك الحياة وهموم ذلك المجتمع الفعلية ولكي تنقل تفكيره من اطار المجردات الى اطار المشخص . وهي بذلك تبعد ذلك الجيل عن الهرب الى حلول طوباوية او الاتجاه الى عوالم وهمية ، وتجعله اقدر على قبول المجتمع وفهمه من اجل تطويره وتغييره تغييراً علمياً عقلانياً . واهم صفات مثل هذه التربية السابحة في اجواء الحياة والمجتمع ، ان تكون تربية محورها العمل والانتاج ، تقوم الصلة وثيقة بينها وبين دنيا العمل والعمال ، وتتحلق حول ممارسة نشاط مهني وعملي فعلي ، يحسن ان يتم في مواقع العمل نفسها ، اي في المصانع والمزارع والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها . ولا حاجة الى القول ان مثل هذه التربية التي تتخذ العمل ركيزة لها ، تستجيب الى مطالب عديدة هامة ، بالاضافة الى ما تحقق من معالجة واقعية عملية لأزمة الجيل الشاب . على اننا حين نتحدث عن مثل هذه التربية اللازمة لتكوين المواقف النفسية وتوليد القيم القادرة على الوقوف في وجه ازمة جيل الشباب ، فلا نعني بذلك التربية النظامية وحدها التي تتم عبر مراحل الدراسة المألوفة ، بل نعني ايضاً وخاصة جميع اشكال التربية

خارج اطار المدرسة ، ونعني بوجه عام ما يصح ان نسميه باسم التربية المستمرة او الدائمة .

ولا ننسى في هذا الإطار التربية التي تتم عن طريق المدرسة الموازية التي اخذت تمثل دوراً متزايد الشأن ، نعني بها ما تقدمه وسائل الأعلام المختلفة من تثقيف وتوجيه لها في عصر البث الجماعي والتقنيات الاعلامية اكبر اثر واعمقه .

أزمة الشباب ومجتمعنا العربي :

وبعد ، لننظر بعد هذه الجولة الشاملة في واقع مجتمعنا العربي، من خلال هذا التحليل لأزمة الشباب . لا شك ان معالم هذه الأزمة في بلداننا تشبه الى حدما معالم تلك الأزمة العالمية التي تحدثنا عنها ، سوى انها تزداد عمقاً وخطراً ، اذا ذكرنا انها تقوم في مجتمع ما يزال متخلفاً ، وما يزال بعيداً عن البنى العلميـــة والتقنية والصناعية التي نشهدها في العالم المتقدم . ومعنى هذا ان مجتمعنا قد يحمل الغرم دون ان يصيب الغنم ، وقد يفقد الحسنيين معاً : فلا هو اصاب التقدم التقني والصناعي الذي يدفع ضريبته وفديته ، ولا هو حفظ قيمه وتراثه وسلطان مؤسساته التقليدية . ان الآثار السيئة للتقدم التقني والصناعي اخذت تغزوه ، بحكم انفتاح العالم بعضه على بعض ، وبحكم وحدة التجربة العالمية عامة وتجربة الشباب خاصة ، قبل ان يلج في اعماق ذلك التقدم ويجني ثمراته .

ومن الخطأ ان نتوهم ان مشكلات سيطرة التقنية ماتزال بعيدة عنه لأنه مازال بعيداً عن هذه التقنية. والحق ان مشكلات عصر التقنية تغزوه بيسر اكبر وتعرضه لمخاطر اوسع . ولابد له ، وهو يعد المسيرة متجنباً في الوقت نفســه اشواكها ومخاطرها . وليس حتماً عليه ان يعيد على حسابه فضائل التقدم التقني

ومساواته على حد سواء . ولعله في وضع ممتـــاز يمكنه من ان يفيد من التجربة العالمية بهذا الشأن بحيث ينطلق في طريق التقدم العلمي والتقني دون ان يحطم عالم القيم الانسانية التي لابد منها لجعل ذلك التقدم في خدمة حضارته وحضارة الانسان . يضاف الى هذا ان رياح قيم التسلط التقني بدأت تغزوه كما سبق ان ذكرنا ، قبل أن يمارس التجربة ، واخذت تنتقل اليه وهو في مهدها ، عن طريق انتقال مكتسبات تلك التجربة التقنية العالمية وعن طريق انتشار آثارها في عالم مفتوح الأبواب سريع العدوى ، وبوساطة الوسائل الاعلامية البارعة التي خلقها التقدم التقني ، وغزا بها العقول والأفكار واستباحها في كل مصر .

من خلال هذا الموقف تستبين لنا اهداف تربية الشباب في مثل مجتمعنا العربي . انها ، بوجيز العبارة تنطلق من منطلقين لا يكون بدونهما تقدم في أي مجتمع من المجتمعات ، اولهما توفير المهاد العلمي التقني اللازم لتطور المجتمع ،والثاني — وهو مكمل له وشرط لازب لوجوده — توليد القيم الاجتماعية الانسانية التي تقوى على جعل ذلك التطور في خدمة المجتمع وفي خدمة الانسان فيه . اما توفير المهاد العلمي والتقني في عصر الثورة العلمية والتقنية فمطلب بدهي لايحتاج الدليل. غير ان الهام عندنا ان يتم جنباً الى جنب في اطار الشرط الثاني ، نعني توليد القيم الاجتماعية الانسانية الـــتي تمنح للتقدم العلمي والتقني معناه ، بل التي تجعله ممكناً في الأصل .

وليس جديداً ان نقول بإعداد الشباب لعصر الثورة العلمية والتقنية ، غير ان الجديد فيما نرى ان نؤكد الترابط والتكامل بين هذا الهدف وبين الهدف الآخر وان نؤكد الصلة الدائرية التي تقوم بينهما . فالتقدم العلمي والتقني لايمكن ان يأخذ كامل مداه وابعاده إن لم تعبأ له طاقات الشباب وسواهم في اطار هدف

أشمل ، تشد من أجله العزائم وتركب الصعاب ، نعني هدف بناء حضارة عربية حاملة لقيم انسانية جديدة . والتقـــدم العلمي والتقني ان صح جدلاً أن يترعرع وحده لا يبني حضارة ولا يخلق أمة . وقد رأينا أنه ، من دون القيم والأهداف التي توجهه ، معروض لأن يقلب ظهر المجن ويؤدي الى تردي الحضارة وأفولها ، أو على أقل تقدير، الى انتهاك القيم الانسانية وتحطيمها ، حين يستخدم ضد الانسان بدلاً من أن يستخدم لأجله .

ان الذي يخلق الأمم والحضارات الأصيلة هو القيم التي يؤمن بها ابناؤها فتتفتح عطاء خصب الجوانب ، في العلم والصناعة والاقتصاد والثقافة وسواها ... وشواهد التاريخ العديدة أمثلة صارخة على ما نقول : انها كلها تبين لنا أن الأمم التي استطاعت أن تنهض نهوضاً سريعاً وتخلق حضارة جديدة ، هي التي عرفت أن تجمع بين شرارتي التقدم هاتين : المهاد العلمي التقني من جهة والقيم الفكرية القومية والانسانية من جهة ثانية . هذا ما جرى في الاتحاد السوفياتي بعد ثورة اكتوبر ، وهذا ما حدث في الصين الشعبية ، وهـــذا ما جرى في كوبا ، وهذا ما وقع في اليابان منذ القرن التاسع عشر ، منذ بداية عصر ميجي (Meiji) عام ١٨٦٨ .

وقد تتضح لنا أهمية الجمع بين قطبي الرحى هذين إن نحن تريثنا بعض الشيء عند نهضة اليابان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

الوثبة الجبارة التي استطاعت اليابان أن تحققها في تلك الآونـة ما تزال تعجز المؤرخـــين والاقتصاديين ، وما تزال موضع تحليل كثير من الباحثين . وأكثر هؤلاء يشيرون الى الدور الذي لعبه في تلك الوثبة تعميم التعليم الالزامي منذ طور مبكر (منذ عام ١٨٣٦) والعناية بالتعليم عامـة وبالتعليم المهني والفني خاصة ، والجهود الاستثنائية التي تمت في مجال تصنيع البلاد ، عن طريق البعوث

الكثيرة التي أرسلت الى البلاد الأجنبية والخبراء الأجانب العديدين الذين استقدمتهم اليابان للعمل في الصناعة وسواها . غير أن الباحثين المحققين لا يقنعهم هذا التأويل وحده ولا يقفون عند هذا الدور الذي لعبه نشر التعليم المهني والتقني والاتصال بالنهضة العلمية الصناعية الأوربية ، بل يبينون أن الأصل والجوهر في هذا كله أن التربية اليابانية في ذلك الحين لم تعن فقط باشاعة التعليم وبالتأكيد على التعليم المهني والتقني ، بل عنيت فوق هذا وقبل هذا بغرس جملة من الأهداف الخلقية والقومية في نفوس الشبيبة ، أدت الى تحريك الارادة المشتركة عندهم وعبأت قواهم الروحية والفكرية حتى مداها . ولا أدل على ذلك من أن الأمر الملكي الخاص بالتربية والذي صدر عام ١٨٨٠ وقف بوجه خاص عند الدور الخلقي والقومي للتربية ، وأكد شأنها في تكوين المواطن المؤمن بأمته وأهدافها ، العامل في سبيل انبعاثها. ولا أدل على ذلك أيضاً من أن تجربة التصنيع التي انطلقت منذ ذلك الحين ، قيض لها حظ كبير من النجاح لسبب أساسي هو انها تمت في اطار الوحدة القومية ، وفي اطار المشاركة بين أرباب العمل والعمال . وهكذا استطاعت اليابان أن تخلق نظاماً اقتصادياً فريداً في نوعه ، هو نسيج وحده بين النظم الاقتصادية، لم يقم على صراع بين الطبقات بمقدار ما قام على الوحدة القومية والتعاون المشترك .

مثل هذه القيم التي ولدتها التربية في اليابان وولدها عصر « ميجي » الشهير هي التي التقت مع الجهد الذي بذل من اجل ادخال الصناعة والتقنية ، وهي التي أخصبت ذلك الجهد . ومن لقاء الجهدين وتفاعلهما ولدت شرارة التقدم في اليابان ، تلك الشرارة التي اشتعلت واشتعلت فجعلت من اليابان دولة في الطليعة بين الدول ، ورشحتها لأن تكون في نهاية هذا القرن بين الدول القليلة التي ستبلغ المرحلة التي يسمونها مرحلة « ما بعد الصناعة » .

وما يصدق على اليابان يصدق على جارتها الصين،حيث التقت الايديولوجية الجديدة مع التراث القومي ومع شعارات الوحدة القومية لينبثق من ذلك كله مجتمع جديد يأخذ بأسباب العلم والصناعة والتقنية . ويصدق ذلك بطبيعة الحال على مثل الاتحاد السوفياتي كما يصدق على العديد من الدول قديمها وحديثها . ان الجامع بينها كلها أنها ربطت بين اهداف التقدم العلمي والصناعي والتقني وبين الأهداف القومية والخلقية والانسانية . انها كلها ادركت ان التقدم العلمي والتقني ليس عملاً علمياً بارداً ، بل هو وليد قيم يؤمن بها المجتمع ما تلبث حتى تتفاعل معه وتغذيه كما يغذيها ، ومن لقائها الخصيب تنبثق دينامية التقدم وحركته الذاتية المستمرة .

ومجتمعنا العربي مدعو الى تحقيق هذا التفاعل والتكامل بين التقدم العلمي التقني وبين تكوين الأهداف المشتركة والايمان بها . ولا حاجة الى القول ان الذي يبعث الحياة ويعبىء القوى والطاقات في المجتمع هو اولاً وآخراً الايمان بأهداف مشتركة يعمل من اجلها الجميع . ومثل هذا الايمان بالأهداف القومية المشتركة هو الذي يجعل التقدم في شتى جنبات الحياة ممكناً وهو الذي يمنحه معناه . فالتقدم الاقتصادي أو الصناعي أو الزراعي أو سواه ، كما قلنا ونقول، ليس غاية في ذاته ، ولا يتخذ معناه ولا يتفتح كاملاً مبدعاً معطاء الا من خلال تفاعله مع الأهداف المشتركة التي يؤمن بها المجتمع ويجهد لتحقيقها .

من هنا كانت المهمة الأساسية في تلك التربية التي تحدثنا عنها منذ حين ، التربية المشتركة بين الشباب والكهول ، توليد مثل هذه الأهداف المشتركة وربط التقدم العلمي والتقني بقيم قومية وانسانية يؤمن بها الجميع نتيجة ذلك الحوار

المتبادل ، ويدأبون لتحقيقها . وعندما تتولد تلك الأهداف ، من قلب تلك التربية المشتركة القائمة على التفاعل والنقاش الحر ، يتجاوز جيل الشباب أزمته ، ويتخلى جيل الكهول عن تخليه ، وتعمل الأجيال في حركة متناغمة متسقة .

وما لنا نشرّق ونغرب باحثين عن الادلة على عمق الصلة بين التقدم العلمي والتقني وبين توليد القيم والأهداف المشتركة . ألسنا نجد في حضارتنا العربية الاسلامية خير مثال ودليل ؟ أو ننسى أن الحضارة العربية الاسلامية كانت أولا وقبل كل شيء وليدة قيم روحية وانسانية آمن بها العرب وأذاعوها بين الشعوب الأخرى ، وان هذه القيم والأهداف الجديدة هي التي احتضنت في قلبها التجربة الثقافية العلمية التي ازدهرت وتفتحت في العصر العباسي خاصة ؟ وهل ننسى ان القيم الروحية التي أشاعها الاسلام هي التي حملت وأتأمت فأنتجت المنازع العلمية التجريبية التي عرفتها الحضارة العربية الاسلامية .هل ننسى ان حضارة الروح هي التي ولدت وخلقت حضارة المادة ، وأن المنازع الفكرية والانسانية في المجتمع العربي الاسلامي هي التي تزاوجت مع المنازع العلمية التجريبية ؟ أو ليست المعجزة العربية ، كما يقول « فانتيجو Ventéjou » وسواه هي تلك المعجزة التي اطلقت شرارة البحث العلمي التجريبي في العالم كله ، تلك الشرارة التي تلقفها الغرب منذ أيام « بيكون » وسواه فكانت منطلق الاتجاه التجريبي الحديث ومنطلق الحضارة العلمية الصناعية الحديثة .

واليوم ، عندما يقبل العرب على ثروات التقدم العلمي والتقني ، فاذا هم في الواقع يستردون بضاعتهم . غير انهم لن يستردوها حقاً اذا هم لم يوحدوا بين الجهد الذي يبذلونه من أجل نشر العلم الحديث والتقنية الحديثة وبين الجهد الذي عليهم ان يبذلوه من أجل توليد الاطار الأشمل والأكمل ،اطار القيم والأهداف القومية

المشتركة التي تحتضن في بوتقتها كل جهد آخر ، وتمنح له معناه وتفتق كامل قواه وامكاناته .

المسألة كما قلنا ونقول مسألة صلة دائرية ، مسألة تأثر وتأثير متبادلين ، مسألة تفاعل وتكامل ، بين قطبي التقدم ، قطب التقدم العلمي والتقني وقطب الايمان بقيم وأهداف مشتركة . هذا التفاعل والتكامل هو المهمة التي ينبغي ان تضطلع بها التربية ، اذا هي أرادت ان تعد الشباب لدورهم في بنــاء المجتمع العربي الجديد .

أما وســائل هذا التفاعل والتكامل فبحث يطــول وحسبنا ان نقول مرة اخرى إن أهم شروط هذا المطلب ان يولد من حــوار مشترك بين جيــل الشــباب وجيل الكهول ، وان هدفه في النهــاية ان يمكن الشباب من ان يلعبوا دورهم المنتج في بنــاء مجتمعهم ، وأن يخرجهم من أزمة الانسحاق امام مشكلات العصر وقيم القوة التقنية ، وان يوجه حيويتهم وتعلقهم بالمثل العليا شطر القيم الجديدة القادرة على ان تجابه الهدم والتخريب اللذين تشيعها القوة التقنية وحدها .

واما القيم والاهداف القومية المشتركة الجديدة ، التي ينبغي ان تكون ضالة تربية الشباب ، فالبحث فيها ايضاً يلتهم الصفحات والساعات . غير ان الذي يعنينا ان نقوله بصددها إنها تحمل قيمتها وشأنها من شيء وحيد ، هو ان تولد في نفوس الشباب والكهول نتيجة حوار وتفاعل حر . ان قيماً كقيم الوحدة والحرية والاشتراكية ، قيم معبرة دون شك عن طبيعة الواقع العربي متجاوبة مع حاجاته . غير ان الهام ان تكون قيماً حية في النفوس ، فعالة فيها محركة لقواها الذاتية . ولا يتم ذلك الا اذا فتح معانيها ومضامينها ووسائلها حوار مشترك وتفاعل خصيب .

ان الشباب خاصة ، لا يصبحون قوة محركة لهذه الأهداف مجددة لها ، الا اذا شعروا انهم خالقوها ومولدوها ، والا اذا غدت لديهم قيماً ذاتية داخلية ،

يشعرون بأنهم اسيادها لا عبيدها ، ويمتلكونها نتيجة لمعاناة وتجربة فيها كل معاني الحرية والسيادة .

وهدف التربية اولاً وآخراً ان تجعل المرء سيد افكاره ومولد ما يؤمن به ، وليس هدفها ان تقدم له قوالب جاهزة وافكارا معلبة وقيما محفوظة .

واذا كانت قيمة الأهداف تقاس بمقدار ما تخلقه لدى المؤمنين بها من قدرة على تجاوز المجتمع والارتقاء فوق تجربته من اجل تجديد تلك التجربة ، فسبيل ذلك دون شك هو ان يعيش المؤمنون اهدافهم وينضجوها ويحملوها حملهم لقيم انسانية آمنوا بأنها وحدها جديرة بأن تمنح لحياتهم معنى ولفرديتهم قيمة .

خاتمة :

خطة كاملة وبرنامج عقلاني علمي شامل ، ذلكم اذن ما يحتاج اليه مجتمعنا العربي اذا هو أراد أن يكون للشباب دورهم في بنائه وتطويره . دور الشباب في بناء المجتمع العربي لن يأتي سهوا رهوا ، ولن يكون فيضاً عفوياً كالفيض الافلاطوني ، ولن يهبط كالمعجزة . من خلال تحليل ازمة الشباب وتحديد عوامل تجاوزها ، نستطيع ان نجعله الدور المرجو ، ونحيله طاقة جبارة . تركه وشأنه ، يعني التفريط بأكبر احتياطي من طاقات الامة ، وتعريضه لأن يكون لدعاة هدم وتخريب . ودراسته العامية وتنظيمه العقلاني هما وحدهما القادران على تعبئة جديرة بالمرحلة القاسية التي يمر بها مجتمعنا ، قادرة على مواجهة التحديات الصهيونية وما وراءها ، قمينة بأن تولد الفجر العربي المنشود .

د. حسام الخطيب

الواقعية الاشتراكية

نظرة وموقفا

كانت الواقعية هي الاتجاه الأدبي الرئيسي الذي خلف الابتداعية (الرومانتية) ابتداء من منتصف القرن التاسع وقد استطاع هذا الاتجاه أن يفرض نفسه بأشكال مختلفة على أقطار أوربا وعلى صعيد الأدب الحديث في العالم . على أن المرء حين يستعمل مصطلح (الواقعية) يجب أن يقدم على ذلك بمنتهى التخطيط لأن هذا المفهوم الفني غامض ومطاط كما يقول إرنست فيشر :

« فهي تعرض أحياناً على أنها موقف ، أي على أنها الاعتراف بالواقع الموضوعي ، بينما تعرض أحياناً أخرى على أنها اسلوب أو منهج . وكثيراً ما

يتلاشى الحد الفاصل بين هذين التعريفين . فكلمة (واقعي) تستخدم أحيانا في وصف هوميروس أو فدياس أوسوفوكلس أويوليكليتوس أو شكسبير أو ميشيل انجلو أو ملتون أو الجريكو . ثم تقصر في أحيـــان اخرى على الاسلوب الذي يستخدمه نوع محدد من الكتاب أو الفنانين ابتداء من فيلدنج وسموليت حتى تولستوي وغوركي ومن الجريكو وكروبيه حتى مانيـــه وسيزان . واذا نحن اعتبرنا الاعتراف بوجود واقع موضوعي هو القسمة المميزة للواقعية في الفن فلا يجوز لنا ان نقصر ذلك الواقع على العالم الخارجي الموجود بشكل مستقل عن وعينا. فالشيء الموجودبشكل مستقل عن وعينا هو المادة ،أما الواقع فيضم جميع تلك التأثيرات المتبادلة العـــديدة التي يمكن أن يدخل فيها الانسان بقدرته على التجربة والفهم . ان الفنان الذي يرسم منظراً طبيعياً يستفيد من قوانين الطبيعة التي اكتشفها علماء الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا . لكن ما يصوره في الفن ليس هو الطبيعة المستقلة عن شخصه وانما هو المنظر الطبيعي كما يبدو من خلال احساساته ، من خلال تجربته الخاصة . وليس الفنان مجرد أداة مرتبطة بجهاز حسي يستطيع ادراك العالم الخارجي، بل هو ايضاً انسان ينتمي الى عصر معـــين وطبقة محددة وامة بعينها وله مزاجه الخاص وشخصيته المستقلة . ولهذه كلها دورها في تحديد الاسلوب الذي يرى به ويعاني ويصور المنظر الطبيعي . انها جميعاً تشترك في خلق واقع اكبر بكثير من مجرد مجموعة الاشجار والصخور والسحب ، مجموعة الاشياء يمكن أن توزن أو تحسب أو تقاس .

ان هذا الواقع تحدده جزئياً نظرة الفنان الفردية والجماعية ، والواقـع في شموله هو مجموع العلاقات بين الذات والموضوع لاماضياً فحسب، بل مستقبـــلاً

ايضاً ، لا احداثاً فحسب ، بل تجارب ذاتية وأحلاماً ومخاوف وعواطف وخيالات كذلك » (*)

ولعل هذه المسألة تفسر تعدد المذاهب الواقعية وتباينها . فلو كان الأمر مجرد منهج موضوعي في مواجهة الواقع لكانت الاتجاهات متقاربة تماماً ، ولكن الأدب الواقعي في سعيه لاعطاء صورة صادقة عن الواقع لا بد له من ان يكشف عن جميع الامكانات المجردة والملموسة للمخلوقات الانسانية من خلال مواقف الحياة المختلفة ، واذا كانت « الامكانيات المجردة تنتمي كلياً الى مملكة الذاتية فإن الامكانيات الملموسة تتصل بالعلاقة الجدلية القائمة بين ذاتية الفرد وبين الواقع الموضوعي » . (**)

فاذا اضفنا الى ذلك ان الواقع الموضوعي الذي يعنى به الواقعيون اكثر من أي شيء آخر هو الواقع الاجتماعي اولاً ثم النفس الانسانية ثانياً ، بما فيها من تغـير ودينامية وتعقيد تبين لنا حتمية اختلاف الاتجاهات الواقعية في الأدب وارتباطها بحركة المجتمع وتطورها معها . وهناك على الأقل ثلاثة اتجاهات رئيسية في المدرسة الواقعية وهي :

آ ـ الواقعية الانتقادية :

وينضوي تحت هذا الاتجاه الأدب الذي يكون انتقادياً من حيث الموقف ، واقعياً من حيث الأسلوب . ويكون الموقف الانتقادي هنا اجتهادياً يعبر عن

(*) فيشر ، ارنست : الاشتراكية والفن ، ترجمة اسعد حليم ، كتاب الهلال ، يونيه ١٩٦٦ ع ١٨٣ ص ١٥٧ — ١٥٨ ، وهو جزء من كتاب (ضرورة الفن) .

(**) Lukacs, G. ,translated by J.and N. Mander, The - Meaning of Contemporary Realism, London,1969, pp 23-24 .

نظرة فردية خاصة الى المجتمع تتضمن مبادىء اخلاقية واجتماعية من هنا وهناك ولكنها لم تصبح بعد نظرة ايديولوجية متكاملة. اما الأسلوب فليس من الضروري ان يرتبط بشكل محدد من اشكال التعبير، وهو عرضة للتجربية المستمرة. وفلوبير وديكنز وتولستوي ودوستويفسكي وابسن ، وربما أيضاً وليم فوكنر وريتشارد رايت وارنست همنغواي يقفون في هذا الاتجاه في جزء كبير من انتاجهم .

وأدباء هذا الاتجاه يقفون جميعاً موقفاً انتقادياً ازاء المجتمع بحالته الراهنة لكنهم يتفاوتون في نظرتهم اليه بين الاحتقار والسخرية والاصلاح واليأس ، كما يتفاوتون تفاوتاً شديداً جداً في أساليبهم .

ب ــ الطبيعية :

وهي شكل حاد جداً من أشكال الواقعية يلتصق بالعادي والملموس التصاقاً مبالغاً فيه ويحاول أن يطبق على المجتمع والنفس الانسانية المناهج العلمية في التحليل والتشريح وذلك بأن يجعل الانتاج الأدبي (شريحة من الحياة) بمنتهى التفصيل والدقة ودون أية اصطفائية . وكان اميل زولا هو الذي اطلق اسم (الطبيعية) على هذا الاتجاه حتى يميزها (عن ذلك الحشد من الحمقى ذوي النوايا الطيبة ممن يريدون ان يصفوا كتاباتهم الأدبية المختلفة بالواقعية) .

وقد شدد معظم الطبيعيين على الجانب الميكانيكي الحتمي من الوجود الانساني وعلى مادية الدوافع الانسانية وعلى الأنماط الشائعة والخشنة من الحياة . وقد استعملوا الرواية بوجه خاص لدراسة المشكلات الاجتماعية وحاولوا تطبيق مبادىء علم الاجتماع فيها . ومن هنا نشأت نظرية (الرواية العلمية) التي أسهم زولا في ابتداعها ، مطالباً الكاتب بتطبيق قوانين العلم والنظر الى الواقع بشكل بارد

وموضوعي . وقد حاول الطبيعيون من بلزاك الى فلوبير الى زولا ان يطبقوا هذه النظرية الموضوعية الباردة على أدبهم وأن يوفروا لكتاباتهم اقصى حد من النزاهة ورفضوا تصوير الظروف الاجتماعية المفزعة كظروف قابلة للتغير وهنا (تكمن قوة المذهب الطبيعي ويكمن ضعفه ايضاً . هنا ثنائيته . فهناك لحظة يكون على الطبيعية فيها أن تختار بين الانطـــلاق نحو الاشتراكية أو الانحدار الى القدرية والرمزية والغموض والغيبية والرجعية)(*).

ح – الواقعية الاشتراكية :

وقد ظهر هذا الاتجاه متأخراً نسبياً ولم يتبلور إلا في مطلع الثلاثينات كمذهب أدبي متميز . وكان (مكسيم غوركي) هو الذي وضع هـذا المصطلح لتمييز الأدب الاشتراكي عن غيره من الاتجاهات الأدبية الواقعية (**) ولا سيما عن الواقعية الانتقادية التي كانت تمثل تذبذب طبقة البورجوازية الصغيرة وعجز كتابها بوجه عام عن اتخاذ مواقف حاسمة ومستمرة من الواقع الذي يحكيه أدبهم، وكذلك عن الواقعية الطبيعية التي كان موقفها السكوني من المجتمع والانسان يجرها الى التشاؤم المفرط ويحجب عنها إمكانية استشفاف آفاق المستقبل الإنساني. وعلى الرغم من القبول الواسع جداً الذي لقيه هذا المصطلح منذ ذلك التاريخ فإن دلالاته الفنية بوجه خاص لم تتبلور لتصبح مقياساً قائماً بذاته ، وقد اطلق هـذا المصطلح على أعمال أدبية تتفاوت قيمتها الفنية تفاوتاً شديداً ، فهو يطلق في آن واحد على تلك المؤلفات الدعاوية الفارغة التي انتشرت خلال الفترة الستالينية ،

(*) فيشر ، الاشتراكية والفن ، ص ١١٩ .

(**) انظر : Progress Publishers : Socialist Realism in Literature and Art , Moscow , 1971 ,pp 32-39 .

في الاتحاد السوفياتي وفي اقطار اخرى كثيرة من العالم ، وعلى روائع فنية أصيلة من مثل « الدون الهادیء » لشولوخوف و « الأم » لمكسيم غوركي .

والواقعية الاشتراكية بالطبع حصيلة النظرة الماركسية الى الفن والأدب كما هي حصيلة التجربة الادبيـــة المعاصرة لكتاب الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية وكتاب كثيرين تقدميين موزعين على مختلف اقطار العالم ، وهذا ما يعطي الواقعية الاشتراكية أهميتها غير العادية في الأدب المعاصر ؛ فهي من بين جميع المذاهب الادبية المعاصرة أوفرها إنتاجاً وأعظمها شمولاً وأشدها تجاوزاً لحدود الأمم .

تقول الماركسية : « ان اسلوب إنتاج الوسائل المادية للوجود هو الذي يضع الشروط لعملية الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية بكاملها ، فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم ، بل على العكس من ذلك ، وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم » ...

والإبداع الخيالي كله هو انعكاس للعالم الحقيقي الذي يعيش فيه المبدع ، وهو نتيجة تماسه مع ذلك العالم وحبه وكراهيته لما يجده فيه . وعند ماركس ان الأسلوب المادي في الحياة هو الذي يقرر نهائياً الأسلوب الفكري ، إلا أن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة مباشرة وآلية ولا تسهل ملاحظتها دائماً (•) . وهكذا فالأديب ابن عصره وطبقته ، والأدب تعبير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العصر ؛ وفي خضم معركة صراع الطبقات لا يستطيع الأديب ان يقف موقف

(•) من اجل التوسع راجع مقـال رالف فوكس « الماركسية والأدب » في كتاب « النقد » لشورر ومايلز وماكنزي ، ترجمة السيدة هيفاء هاشـم : منشورات وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٦٦ ، ج ١ ، ص ٢٢٥ – ٢٨٣ .

المتفرج في برجه العاجي والأديب الواعي لدوره هو الذي يقف الى جانب الحياة ويلتزم بمناصرة قوى التقدم والتحرر والثورة . وإذن فالموقف المشترك بين كتاب الواقعية الاشتراكية هو الالتزام بأهداف الطبقة العاملة والنضال في سبيل تحقيق الاشتراكية .

وبين أيدي هؤلاء الكتاب دليل نظري يمكن تطبيقه في الأدب للكشف عن القوى العاملة باتجاه الاشتراكية ووصفها من الداخل ، وكذلك لتكوين رؤية أوضح عن المستقبل مما يقيهم منزلق الوقوع في التشاؤم او الحتمية . وخلافاً لما هو شائع بالنسبة للواقعية الاشتراكية فإن ميدانها لا يقتصر على الواقع الموضوعي والعالم الخارجي، بل يشمل كذلك ذاتية الفرد الانساني . ويصر المفكر الهنغاري الكبير جورج لوكاتش على دينامية الواقعية الاشتراكية وقدرتها على الكشف وتقدميتها المتجددة سواء من حيث المضمون او من حيث الشكل .

فمن جهة لا يكف الواقع ابداً عن طرح مواد جديدة وإفساح المجال لاختفاء المواد القديمة عن النظر ، ولكن الموضوع المطروح للمعالجة حين يتناول من خلال هذا التدفق يظل قادراً على الكشف عن قابليات لم يسبق ان فهمت دلالاتها . وإن تطور اشكال جديدة يتصل اتصالاً شديداً بهذا الكشف المتواصل النشيط عن الواقع . وبهذا المعنى هناك بدون شك تقدم في الفن ، على الرغم من ان جميع الأعمال الفنية ، تتساوى نهائياً من الناحية الجمالية على اختلاف انتمائها الى مراحل التطور .

إن فهماً أكمل لإمكانات التطور الإنساني والقوانين التي تنتظمه كفيل بأن يشكل أساساً لأسلوب جديد يمكنه — بهذا المعنى وبهذا المعنى فقط — أن يسجل مرحلة جديدة في تطور الفن . وعلى النحو نفسه ينبغي لوجهة النظر الاشتراكية إذا فهمت وطبقت بشكل صحيح ، ان تمكن الكاتب من تصوير

الحياة تصويراً اكثر شمولية من أية نظرة سلفت، بما في ذلك الواقعية الانتقادية (*).

على أن هذه النظرة العميقة الى الوظيفة الفنية للواقعية الاشتراكية لم تستطع أن تحقق الشيء الكثير حتى الآن في مجال التطبيق العملي ، وما زال الأديب الاشتراكي موزعاً بين التزامه العام تجاه المبادىء الاشتراكية وبين الالتزام الشكلي المباشر الذي تلح عليه معظم الانظمة الرسمية والمؤسسات الحزبية ، وقد اتجهت المعركة لصالح الالتزام الاشمل ، ولا سيما بعد انهيار الستالينية . وقد اوضح كتّاب مثل أرنست فيشر وبرتولد برخت الغنى العظيم الذي يمكن أن تقدمه للكاتب نظرة اشتراكية غير متزمتة . واهتم فيشر بتوضيح آفاق وجهة النظر الفردية للفنان ضمن حدود التزامه العام ، كما هاجم التزمت العقائدي في الفن ويمكن ان نستنتج من مجمل تحليلاته أن الالتزام ليس الا منهجاً أو دليل عمل يتيح للفنان رؤية أعمق وأوضح وأكثر انسجاماً من الرؤية الفردية المعرضة لتقلبات الاهواء والامزجة :

« ان الفنان او الكاتب الاشتراكي يتبنى وجهة النظر التاريخية للطبقات العاملة لكن ليس معنى ذلك انه ملزم بالدفاع في انتاجه عن أي عمل او قرار يتخذه أي حزب او شخصية تمثل هذه الطبقات العاملة . انه يرى في الطبقة العاملة القوة الحاسمة — لكنها ليست القوة الوحيدة — اللازمة لدحر الرأسمالية ، ولقيام مجتمع بلا طبقات ولتطور قوى الانتاج المادية والروحية تطوراً غير محدود من اجل تحرير شخصية الانسان » (**)

(*) Lukacs, The Meaning of Contemporary Realism, pp 97 - 98.

(**) فيشر : الاشتراكية والفن ، ١٦٨ .

ويقول فيشر في مكان آخر :

« لا بد من قدرة عظيمة على الرؤية لإلقاء بصيص الضوء اللازم للوصول الى حكم صحيح . فالموضوعية كلها تتعرض للخطر اذا ما أدت رغبة الكاتب في ان يتفق الغد وما يليه مع مخطط سبق رسمه في ذهنه الى منعه من رؤية الواقع القائم اليوم بوضوح ، اي اذا كان هناك حائط من العقائد الجامدة يعمي عينيه بدلاً من ان يوسع لهما مجال الرؤية . » . (*)

على ان هذا التأكيد على دينامية الواقعية الاشتراكية وحرية الأديب الاشتراكي ضمن حدود الالتزام بالماركسية اللينينية لم يكن له دائماً صدى عملي في تجربة الأدب السوفياتي وآداب اوربا الشرقية ، وقد مال المسؤولون الرسميون والحزبيون باستمرار الى محاولة املاء مواقف مباشرة على الادباء والفنانين ومحاسبتهم ، ولا سيما في الفترة الستالينية اذ كانت رقابة الحزب والدولة على الادب حرفية وضاغطة ، والحقيقة ان النقاش لم ينقطع ابداً في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى حول حدود وظيفة الادب وآفاق الرؤية الخاصة عند الأديب وطبيعة الارتباط بين الادب والحزب والبرنامج العام لبناء المجتمع الجديد

وهناك ايضاً مناقشات تدور حول الطريقة الأفضل لتنفيذ اهداف الواقعية الاشتراكية في « الصراع العنيف من اجل انتصار المجتمع الأوفر انسانية وعدالة على الارض ، انتصار الشيوعية (**) . ويميل معظم النقاد الاشتراكيين ذوي الوزن الفكري الى مهاجمة الاتجاهات الدعاوية والتلقينية والتعليمية المباشرة

(*) المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(**) من كلمة السيد ليونيد اليتشيف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، ١٩٦٢ .

ويصرون على ضرورة تطوير اسلوب تثقيفي توجيهي من شأنه ان يدرب الجمهور ويعزز اتجاهه الى العمل والبناء دون ان ينحط بسوية العمل الفني او يحوله الى مواقف وعظية وخطابية ، وربما كان برتولد برخت المسرحي الالماني اوضح من عبّر عن وظيفة الفن الاشتراكي الصعبة وكذلك اقدر من وضعها موضع التطبيق. يقول برخت عن وظيفة المسرح :

« إن مسرحنا يجب ان ينمي لدى الناس متعة الفهم والادراك ، ويجب ان يدربهم على الاغتباط بتغيير الواقع . لا يكفي ان يسمع متفرجونا كيف تحرر بروميثيوس ، بل يجب ايضاً ان يتدربوا على تحريره والاغتباط بهذا التحرير . يجب ان نعلمهم في مسرحنا كيف يشعرون بكل مشاعر الفرحة والرضا التي يشعر بها المكتشف والمخترع ، وبكل النصر الذي يستشعره الثائر على الطغيان » (*).

وبوجه عام تميل أساليب الواقعيين الاشتراكيين الى البساطة والوضوح والابتعاد عن الجمال الشكلي والبلاغة اللفظية والحيل الميكانيكية والمبالغات والتهريج ، ولكنها احياناً تسرف في البساطة والسطحية وتبتعد عن كل جمال فني حتى انه ليصعب اعتبارها انتاجاً فنياً .

وأبرز ما يلاحظ في أدب الواقعية الاشتراكية منذ مطلع هذا القرن حتى اليوم ولا سيما في الاتحاد السوفياتي ، التأكيد المستمر على النزعة الانسانية ابتداء من مكسيم غوركي وانتهاء بنقاد معاصرين مثل يوري بوريف الذي يؤكد ان الانسان لايكبر خارج الانسانية : « ليس هناك تقدم خارج الانسانية ولا وجود لانسانية خارج التقدم الاجتماعي » . ومن أفضل الأمثلة على هـــذه النزعة اشعار

* نقلاً عن الاشتراكية والفن ، ١٩ — ٢٠ -

حمزاتوف ومايا كوفسكي ، وقصص شولوخوف (الدون الهادىء) و (مصير انسان) و (الأراضي البكر)،وقصة تفاردوفسكي (آفاق بعيدة)و(الانسان) لمازيليتس ، و (محكمة الذاكرة) لأسايف .

ويلخص الناقد كريجانوفسكي أشكال النزعة الانسانية في الأدب السوفياتي بهذه الكلمات :

« لقد اقترب الأدب من الشعب ، من مشكلاته واهتماماته ، وهو يستجيب للتعطش الكبير الى الحقيقة ، هذا التعطش الذي يحسه الشعب . ولقد أصبح الأدب أكثر انسانية وأقل تصويرية وأوفر فلسفة وأغنى بالمشكلات . وقد بدأ الأبطال والمؤلفون أنفسهم يتحدثون أكثر فأكثر عن الجمال والسعادة . وزادت قيمة الانسان ونما اهتمام كل انسان بالحياة . وان نمو الواقعية عمقاً يفترض أيضاً خلق الأبطال السلبيين. وان نموذج المتشكك والعدمي والطفيلي والبيروقراطي والسوقي والفردي والانتهازي هي نماذج مناهضة للانسانية ولكنها موجودة . وتصويرها تحت ضوء واقعي هو عمل انساني كبير يقوم به الكاتب ، وهو انجاز لواجبه كمواطن وخلاق . » (*)

ومن الجدير بالذكر أن كتاب الواقعية الاشتراكية يدينون ميوعة الأدب الحديث في المجتمعات الرأسمالية وسعيه وراء الشاذ والغريب والفردي وابتعاده عن معالجة مشكلات الحياة والمجتمع ؛ وهم يصرون على التمييز بين الواقعية الانتقادية والواقعية الاشتراكية، ويهاجمون الأولى لأنها تتظاهر بتحليل المجتمع الغربي ولكنها لاتفضح البورجوازية،كما يتجلى ذلك في عالم كبلنغ وسمرست

(*) د . سهيل ادريس ، « أضواء على الأدب السوفياتي » ، الآداب ، ع ١٠ ، س ١٦ ، ت ١ ١٩٦٣ .

موم و د . ه . لورنس وهكسلي وموريس بارس ، ومارسيل بروست وأندريه جيد وفرانسوا مورياك وألبير كامي ويوجين أونيل وسالنغر وغيرهم ... ومقابل إدانة أمثال هؤلاء الأدباء يبدي الواقعيون الاشتراكيون اهتماماً بنتاج أدباء ذوي مسحة تقدمية مثل هنريك مان وبرنارد شو وتوماس مان ولويس أراغون وأرنست همنغواي ، كما يقفون موقفاً سلبياً من الأدب الوجودي ويتهمونه بتقديم حلول لا إنسانية لمشكلات الإنسان ، وكذلك يتصف موقفهم من الرواية الجديدة بالحسم والحدة وهم يؤكدون أنها نوع من الأدب لا مستقبل له :

« إن مؤلفي (الرواية الجديدة) لايرون الخطوط الحقيقية التي تميز فرداً من ملايين الكائنات المشابهة . إنه محروم من حقه أن يكون شخصية ومحروم من سيكلوجية خاصة . » (*)

وفي الاتحاد السوفياتي بوجه خاص ظل الموقف من الأدب الغربي الحديث موقف إدانة ورفض حتى مطلع الستينات من هذا القرن، إذ بدأت تظهر نغمة جديدة في الحديث عن أدباء الغرب من أمثال جيمس جويس وفرانز كافكا ، مما يشير إلى تطور جديد ربما كان نتيجة لموجة الانفتاح الفكري والأدبي والفني في المعسكر الاشتراكي بعد انحسار الستالينية والجدانوفية . ويجب أن لايفهم من هذا الانفتاح أنه تراجع عن الموقف العام من أدباء المجتمعات الرأسمالية،فذلك غير وارد لأن إدانة هؤلاء الأدباء تتم على أساس عقائدي ؛ وكل مافي الأمر أن تقييم الحصيلة الأدبية لأمثال جويس وكافكا أصبح يحتمل شيئاً من المرونة والنقاش . فبعد أن كان اسما هذين الكاتبين مصحوبين دائماً بنعوت مثل : « نتاج التحلل

(*) المصدر السابق .

البرجوازي » و « اللا إنساني » ، تحدث إيليا إهرنبورغ مثلاً في مؤتمر لننغراد الأدبي سنة ١٩٦٣ عن إعجابه بجويس وكافكا . وقد أثار كلام إهرنبورغ – كما هو متوقع – تعليقات متباينة أهمها تعليق مطول الصحيفة (ليترا توزنايا غازيتا) ورد فيه أن : « رواية يوليسيز لجويس هي تصوير للأخلاق التي تثير الاشمئزاز » ، وهي تحوي مقارنة بين الشاعر البرجوازي ستيفن ديدالوس والبرجوازي الصغير المبتذل « بلوم » الذي كان موضع كراهية جويس ولكن بلوم هو الذي ينتصر في هذا الصراع ، على الرغم من جهود جويس ، ومن هنا كان إخفـــاق رواية يوليسيز » .

ويتصل بذلك ايضاً موقف الجريدة نفسها (ليترا تورنايا غازيتا) من إنتاج كافكا ، وهي ترى انه لم يكن يعبر إلا عن « الخوف امام الحياة » ؛ وهو خوف يعانيه انسان « يطلب من قوى خفية ان تغفر له آثاماً هي الاخرى خفيـة » . وتخصص الجريدة في المقال نفسه مقطعاً طويلاً بعد ذلك عن « الفن المتميع » الذي يظهر في اعمال مارسيل بروست» . والشيء الجديد هنا ان المقال يشير الى «صدق» كافكا و « أصالة » جويس و « عظمة موهبته » . وتعترف كذلك بأن جويس وكافكا وبروست يشكلون « كسباً قوياً لتاريخ الادب » . ولكن المقال في النهاية يرفض وجود أية قيم إيجابية في كتابات هؤلاء الأدباء، ويخلص الى القول : « إن هؤلاء الكتاب لا يمكن ان يشكلوا لنا علمـــاً ولا مرمى . وعلى الواقعية الاشتراكية ان تكتفي بنقدهم » (*) .

وبالمقابل يظهر ادباء المجتمعات الرأسمالية منتهى التشكك في قيمة الحصيلة

---

* انظر : « النشاط الثقافي في الغرب – الاتحاد السوفياتي » ، الاداب ، ع ١١، س ١١ ، ت ، ١٩٦٣ ، ص ٦٣ – ٦٤ .

الأدبية للواقعية الاشتراكية ويلحون دائماً على مسألة ضمور الجانب الفني من هذا الإنتاج .

ان هذه الهوة تعكس حقيقة انقسام العالم اخلاقياً وسياسياً الى معسكرين متمايزين ابتداء من مطلع القرن العشرين . وإن ما اظهره الاتجاه الواقعي الاشتراكي من قدرة على الصمود والتطور والتأثير في ملايين الناس وشحذ حوافزهم ليثير في الأذهان باستمرار الجانب الفني من المسألة . هل استطاعت الواقعية الاشتراكية ان تخلق أدباً بروليتارياً متمايزاً عن ادب العالم الرأسمالي في طبيعة تركيبه وشكله الفني ؟ وهل يمكن القول بوجود طرازين متمايزين من الفن والذوق الأدبي في العالم المعاصر بحيث يتوقع المرء في المستقبل ان يصل هذا التمايز الى مستوى جماهير القراء العاديين ؟ ذلك أمر يصعب الجزم به ، وإن كان قائماً من الناحية النظرية على الأقل . وإن الممارسات المقبلة للمذهب الواقعي الاشتراكي هي التي ستجعل الإجابة على هذا السؤال ممكنة .

أثر العوامل والعلاقات الاجتماعية

في العمل الإداري

د. كمال غالي

«الادارة العامة» في أية دولة منظمة، ضخمة ومعقدة. فهي بنية اجتماعية تتشكل من مجموع واسع من البنى الداخلية، ضمن مجموع واسع من البنى الاجتماعية، فهي بالتالي محط اجتماعي واسع له كيان ذاتي، وهي في الوقت ذاته جزء من مجتمع أكبر. ومن هنا تشابك العلاقات وتداخلها.

وكما ان «الادارة العامة» تلعب دوراً اساسياً في تقدم المجتمع وتطوره، بما تركز بين ايديها من سلطات وقدرة على تعبئة جهود المجتمع وامواله وتوجيهها نحو الأهداف المرسومة، فإن هذه «الادارة» لا تعدو ان تكون محصلة للعوامل

الاجتماعية في مجتمع ما . فنمط « الادارة » وفاعليتها انما يتحدد في التحليل الاخير بمستوى التطور الاجتماعي العام .

والبنى « الادارية » ليست بنى مجردة ، فهي تحيا وتتحرك بالبشر الذين يمارسون نشاطهم في اطارها . ومستوى « الادارة العامة » نفسه وجدوى الادارة انما يتحدد بنوعية البشر الذين يعملون فيها ، وجدوى العمل الاداري رهن بمحتوى الكفاءة الفنية التي يتمتع بها الموظفون ومزاياها الاخلاقية .

والعمل الاداري نفسه لايجري على نحو ماتقوم الآلة الميكانيكية بعملها . فعلى مستوى البت واتخاذ القرارات أو على مستوى التنفيذ ، في ادنى درجات الادارة وفي قمة تسلسلها ، نجد ارادات بشرية واعية ، يمكن ان تتصرف باشكال مختلفة . فما هي العوامل التي تؤثر في هذه الارادات فتدفعها الى التصرف على شكل معين ؟

ولا يسعنا في هذه العجالة إلا ان نكتفي بأضواء خاطفة على جوانب معينة من الموضوع لتشابكه وتعقيده . وسنحاول جهد الاستطاعة ان تكون ملاحظاتنا مستمدة من واقع المجتمع العربي، وسننتقل بملاحظاتنا من العام الى الخاص .

أولا : العوامل الاجتماعية الخارجية :

١ ـ مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي :

ان نمط الادارة ومستواها في مجتمع ما انعكاس او صورة لمستوى النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي . فمجتمع لم تتوافر له المقومات التي تجعل منه مجتمعاً مندمجاً يكون مجتمعاً ناقص التكوين، تسيطر فيه العصبيات القبلية والاقليمية والطائفية والدينية على الاعتبارات القومية . ونلاحظ في هذه المجتمعات تخلف البنى الاقتصادية

وبدائية وسائل الانتاج وضآلة الدخل القومي وتركز السلطة الاقتصادية في ايدي طبقة محددة من كبار المالكين العقاريين ، أو تشترك معهم فئة محدودة من الصناعيين والتجار، كما نلاحظ انتشار الأمية. وجماهير الشعب الساحقة من الفلاحين اعتادت اجتماعياً على سيطرة الملاكين أو رب العمل . ويرتبط رجال الدين كمؤسسة اجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالطبقة المسيطرة اقتصاديا . وبذلك تكون السلطة السياسية وقفاً على هذه الطبقة . في هذه الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية لايمكن ان تكون « الادارة العامة » الا أداة مسخرة لصالح هذه الطبقة ، ولا مجال في هذه الحالة للحديث عن سيادة القانون أصلاً .

ففي مثل هذه الدولة ينظر الى السلطة على انها نوع من الملكية الشخصية، لاخدمة عامة . وتصبح الوظيفة العامة نوعاً من « الاقطاع » بما تنطوي عليه فكرة الملكية الشخصية من حق في التصرف والاستئثار . وتغدو العلاقة بين الادارة والجمهور علاقة تسلط وتحكم من جهة، وتبعية وانقياد من جهة اخرى . وتسيطر المصالح الشخصية والعائلية والطبقية على سلوك الموظف فتوجهه بما يحمي هذه المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة .

٢ – القيم الاجتماعية :

اذا تركنا التأثير الكلي للمجتمع على الادارة ككل نلاحظ ان العمل الاداري يتأثر في أي مجتمع من المجتمعات بالقيم السائدة في هذا المجتمع . فأياً كانت دقة التنظيم الاداري المجرد ، تلعب القيم الاجتماعية دوراً أساسياً في توجيه العمل الاداري .

ففي مجتمع يسوده الاحساس العميق باحترام القانون وضرورة التقيد به، ومفهوم الصالح العام وسموه على المصالح الفردية والشخصية، والعزوف عن عبادة المال واعتباره غاية في ذاته واستخدام كل الوسائل للحصول عليه، وتقديره العمل، و « الخدمة العامة »، واعتبار الكفاءة – لا المنبت الاجتماعي – اساساً للارتقاء في التسلسل الاجتماعي، في مثل هذا المجتمع يتحرر العمل الاداري من كثير من القيود التي يمكن ان تؤثر فيه وتحرّفه عن غايته بحيث يصبح العمل الاداري اداة للارتزاق، ووسيلة لخدمة المصالح الشخصية والطبقية.

٣ – نظام الاحزاب :

ونظام الاحزاب يلعب دوراً في التأثير على العمل الاداري . فتعـــدد الاحزاب يساعد عادة على « تحييد » الادارة واحاطة الوظيفة العامة بالضمانات التي تكفل لها حداً ادنى من الاستقلال من المؤثرات الخارجية لتنشط ضمن اطار القانون. وهذا هو اساس الوضع القانوني للوظيفة العامة في فرنسا وانجلترا، ولكن حتى في هذين البلدين تحتفظ السلطة السياسية الحاكمة لنفسها بحق التصرف في عدد محدود من الوظائف العليا تضع على رأسها من تثق بهم من انصارها . ويلاحظ ان تعدد الاحزاب يمكن ان يلعب في حالات معينة الدور العكسي، كما كان عليه الحال في الولايات المتحدة الامريكية، مع نظـــام « توزيع الأسلوب » اي توزيع الوظائف العامة على انصار الحزب الفائز في الانتخابات، ولكن هذا النظام في سبيله الى التلاشي، ويقتصر تطبيقه الآن على عدد محدود من كبار الموظفين.

أما في البلاد التي تأخذ بنظام الحزب الواحد فإن خصائص النظام السياسي والادارة العامة معاً رهن بشروط الانضمام الى الحزب، فاذا كانت شروط الانضمام صارمة فإن الادارة العليا ستكون بطبيعة الحال وقفاً على اعضاء الحزب، بصرف

النظر عن كفاءتهم الفنية . وينعكس اثر ذلك على جهاز الادارة عامة . فوجود رئيس لا يتمتع بالحد الأدنى من الكفاءة الفنية ويدين بمركزه بالدرجة الأولى الى ولائه السياسي سيؤدي بالنتيجة الى تغييراساسي في جهاز الادارة العامل نفسه، اذ يحاول من جهته أن يبعد من حوله القادرين على كشف عجزه وقصوره ، كما يسعى الموظفون الراغبون في انتهاز الفرص للحصول على مركز أفضل عن طريق التزلف اليه والتقرب منه بأساليب مختلفة . ويترتب على ذلك انحراف العمل الاداري عن غايته . واذا قدر لهذا الأسلوب أن يطبق على نطاق واسع فإنه قد يؤدي الى انهيار الادارة العامة من حيث الجدوى وقصورها عن النهوض بمهامها ، وينعكس بالنتيجة على شعبية النظام السياسي نفسه .

٤ ـ جماعات الضغط :

وهي جماعات توجد في جميع البلاد على اختلاف نظمها السياسية . ويطلق هذا الاسم على طائفة من المنظمات واسعة الانتشار غير محددة المعالم . والصفة المشتركة التي تجمع بينها انها لا تشارك في الصراع السياسي الا مشاركة غير مباشرة ان صح التعبير . فالاحزاب تسعى الى امتلاك السلطة ، اما جماعات الضغط فلا تسعى الى حيازة السلطة أو ممارستها مباشرة ، بل تؤثر في السلطة مع بقائها خارجة عنها . اي انها تضغط على السلطة والادارة وتحاول ان تؤثر في الرجال القابضين على زمام السلطة والقيادة الادارية . فالتأثير في سلوك السلطة وعمل الادارة هو جوهر نشاطها .

مثال ذلك المنظمات المشهورة في واشنطن تحت اسم (Lobbies) وهي منظمات تختص بالسعي لدى الوزراء والبرلمانيين وكبار الموظفين ـ وكل اتحاد ـ

وكل نقابة أو جمعية مهنية ، وكل منظمة من المنظمات يمكن أن تستعمل الضغط السياسي في لحظة من لحظات نشاطها ، بما في ذلك الكنائس ورجال الدين .

هذه المنظمات لها مركز معترف به قانوناً في الولايات المتحدة . أما في فرنسا فلا يعترف بها قانوناً ، وإن يكن دورها عظيم الشأن في التأثير على سلوك الادارة وتصرفاتها . ويلاحظ فيما يتعلق بفرنسا أن المدرسة الوطنية للادارة وهي التي تؤهل الاطارات العليا للادارة العامة ، تؤهل في الوقت ذاته الاطارات العليا للقطاع الخاص ، وبذلك تقوم علاقات وثيقة بين الادارة الحكومية والقطاع الخاص ويحل محل علاقة التبعية جو التفاوض . أما في الولايات المتحدة فإن الادارة الحكومية غالباً ما تستعين بكبار الاداريين والفنيين من القطاع الخاص ، والبيئة التي يظهر منها موظفو القطاعين واحدة في الأساس .

ويترتب على امكانية اللجوء على نطاق واسع الى انتقال الفرد خلال حياته المهنية من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص وبالعكس نتائج خطيرة على سير أعمال الادارة . فانتقال مدير من مشروع خاص الى القطاع العام يجعله بطبيعة الحال في وضع نفسي ايجابي لتقبل المؤثرات الخارجية، والعكس صحيح عندما ينتقل موظف عام من الادارة العامة الى ادارة مشروع خاص . اذ يترتب على معرفة الموظف انه سيشغل في المستقبل القريب مركزاً هاماً في مشروع خاص يتصل نشاطه بواجباته اليومية ، وبخاصة اذا كان من مهامه مراقبة نشاط مثل هذا المشروع ، وضع هذا الموظف في مركز حرج ، اذ يتأثر سلوكه على وجه اليقين برغبة ملحة في عدم الاضرار بأرباب عمله المحتملين .

وبالرغم من سيادة حكم القانون في البلاد المتقدمة ، فان تأثير هذه المنظمات

يتجلى بشكل خاص فيما يتعلق بالادارة التي يفترض فيها انها تعمل ضمن اطار القانون في مجال « السلطة التقديرية » حيث الادارة حرة مبدئياً في اتخاذ قراراتها وتحديد موقفها من المحيط الاجتماعي . ففي جميع مجالات نشاط الادارة ، في الاقتصادوالاجتماع وسواهما، يترتب على الادارة أن تتخذ تدابير تقوم بطبيعتهاعلى التمييز ، لا سيما في مجال الضابطة الادارية وصون النظام العام ، فتصدر أوامر (فعل شيء) أو قيود (منع فعل شيء) أو تخفض أعباء التكاليف العامة عن قطاع معين ، وفي كل هـــذه المجالات تمس مصالح فئات من المواطنين او تقيد فئات أخرى .

ويمكن أن يلعب نفس الدور الذي تلعبه جماعات الضغط هذه انقسام المجتمع الى طوائف يكرس وجودها التنظيم السياسي بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، ويعترف بها ، ومثل ذلك وجود ما يسمى مراكز القوى ، وهي تكتلات تحدث ضمن اطار السلطة السياسية . وفي كل هذه الأحوال ، يجد الموظفون أن سبيلهم الى الارتقاء ، بل وللاستقرار في مراكزهم ، هو في ارضاء جماعات الضغط هذه او مراكز القوى ، لا في تطبيق القانون والقيام بالواجب الذي قد يقضي بالنتيجة الى تهديد مراكزهم ، فيلتف كل منهم حول من يعتقد أنه قادر على حمايته ، أو تأمين مركز أفضل فتصبح « الوساطة » بأشكالها المتنوعة المختلفة هي القاعدة. ويؤدي ذلك تحت ستار سيادة القانون الى قيام « دولة بوليسية» بكل ما تحمله من معان والى شل العمل الاداري وانحرافه .

ثانياً : العلاقات داخل الادارة

واذا تركنا الآن العوامل الاجتماعية الخارجية وانتقلنا إلى « الادارة » نفسها يمكن أن نتساءل عن أنواع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في داخلها ، وتؤثر

بالتالي في توجيه العمل الاداري . والادارة في جوهرها قيادة أفراد اخرين وتوجيههم والاشراف عليهم للقيام بعمل معين . وكل الضمانات التي تحظى بها الوظيفة العامة تصبح غير مجدية اذا لم تكن العلاقات الاجتماعية بين الموظفين ، وبينهم وبين المواطنين في وضع مناسب . فالادارة بنية ضخمة ، شأنها شأن الجسم العضوي، تتألف من أجهزة وهذه الأجهزة من خلايا . ونجاح هذه الخلايا ، وبالتالي الادارة ككل ، في عملها والمردود المنتظر منها رهن في النتيجة بطبيعة العلاقات المهنية التي تقوم بين أعضائها .

١ - روح الجماعة :

يلاحظ أن الموظفين الذين يعملون معاً في ادارة واحدة يكونون جماعة متميزة عن العاملين في ادارات أخرى ، وإن تكن في وزارة واحدة . كما أن العاملين في وزارة واحدة يتجهون إلى تكوين جماعة أكبر متميزة عن جماعات الوزارات الأخرى . هذه الجماعات ، التي تقابل بالنتيجة التنظيم الهيكلي للادارة، في كل درجة من درجاتها ، تتجه إلى أن يكون لها عقلية متشابهة وسلوك متشابه ، ومصالح متقاربة رغم المنافسات الشخصية وصراع النفوذ الذي قد يقع بين أفرادها وينشأ فيا بينهم نوع من التضامن والشعور بالتمايز عمن عداهم . ويساعد على ذلك في كثير من الأحيان أن العمل الاداري لا يكون منظماً بتفاصيله ، بحيث يمكن أن تتوصل بعض الوحدات إلى تغليب الأهداف الجزئية المكلفة بها والمسؤولة عنها مباشرة على الأهداف العامة للادارة ، وبحيث قد ينعكس هذا الشعور على فئات معينة ، فتعمل على شل العمل الاداري دون أن تعي ذلك (بخاصة لدى المحاسبين في الوزارات) . فالعلاقات الشخصية التي تتوثق بين العاملين في جهاز واحد، لاسيا

في الخلايا الادارية الصغيرة،ما يسمى أحياناً « الوحدات الأساسية »، تلعب دوراً هاماً في سير العمل الاداري .

٢ ـ العلاقات داخل الادارات وفيما بينها :

يلاحظ أن الموظفين يخضعون في سلوكهم وتصرفاتهم لدوافع أساسية يمكن اجمالها في النقاط التالية :

أ ـ رغبة الموظف في حماية نفسه واعماله ومهنته من التهديدات والأخطار المحتملة .

ب ـ رغبته في تحسين مستوى معيشته .

ج ـ طموح إلى النفوذ والهيبة والسعي إلى السلطة .

وهذه الدوافع الشخصية لدى كل موظف تتفاعل مع روح الجماعة التي أشرنا إليها سابقاً فتكون سلوكاً جماعياً لدى موظفي قسم من الأقسام تدفع بهم إلى محاولة التحرر جهد الامكان من عبء السلطة الرئاسية ، إذ يريد كل قسم ، وبالتالي كل موظف أن يكون ، ما أمكنه ذلك ، حراً في تحركاته وفي استغلال وقته ، كما يريد من جهة أخرى زيادة سلطانه عن طريق المشاركة في اتخاذالقرارات وتوسيع حدود اختصاصه وتعزيزه وسائل مد نفوذه (بالحصول على اعتمادات مالية أكبر ، وزيادة عدد الموظفين في القسم ، وتوسيع المباني . . . الخ) . ويحصل تبعاً لذلك تنافس وأحياناً صراع بين الأقسام الادارية المختلفة أو الوزارات المختلفة .

والملاحظ بشكل عام أن موظفي وزارة المالية المنتشرين باسمها في كل الوزارات تكون علاقاتهم سيئة مع بقية أعضاء الجهاز، إذ كثيراًمايتخذون بسبب وضعهم المتميز موقف الاستعلاء والرغبة في عرقلة سير العمل الاداري لزيادة

نفوذهم، حتى ليقال على سبيل الفكاهة إن ممثل المالية في الوزارات هو المفوض السامي.

كما أن من الملاحظ وقوع خلافات بين الموظفين الفنيين من جهة والموظفين ذوي التأهيل العام ، بخاصة في الادارات التي يتنافس فيها الطرفان للوصول إلى المراكز القيادية في الادارة. ويمكن ان تلاحظ هذه الخلافات بين خريجي جامعات مختلفة ، وإن كانوا يحملون مؤهلاً فنياً واحداً، كما يمكن ان تلاحظ بين الموظفين - لا سيما الذين يشغلون المراكز العليا في السلم الاداري - إذا كان التباين في السن كبيراً بينهم .

وهذه الخلافات يمكن أن تقع بين موظفين من درجة واحدة أو بين موظف ورئيسه ، أو بين موظف والتابعين له ، أو بين وحدات ادارية مختلفة في وزارة واحدة، او بين الوزارة والمؤسسات العامة التابعة لها ، او بين الوزارات .

وكم من مشاريع الاصلاح بقيت معلقة دون بت تتعثر وتوضع على الرف بسبب مثل هذه الخلافات .

٣ - علاقة الرئيس بالمرؤوسين،

وتلعب نوعية العلاقات التي تقوم بين الرئيس والمرؤوسين دوراً اساسياً في سير العمل الاداري . فشعور الرئيس بالحذر من مرؤوسيه، او ان يلجأ إلى محاباة بعضهم على حساب بعض، او يطبق قاعدة «فرق تسد» تأكيداً لسيطرته لابد ان ينعكس على سلوكهم بشكل سلبي ، فلا بد ان يعمل الرئيس - في المستويات المختلفة للتسلسل الاداري - على كسب ثقة موظفيه وتقديرهم ومحبتهم، إذا امكن ذلك ، دون ان يخل ذلك بحزم القيادة وممارسة الرقابة .

والرئيس الناجح هو الذي يستطيع أن يقود موظفيه ويوجههم دون استخدام سلطانه في الاكراه الا عندما تستدعي الضرورة ذلك . وحتى في هذه

الحالة ينبغي الا يشعر الموظف المعاقب ان رئيسه يتشفى منه او يحقد عليه ، بل ان الأمر لا يعدو التقويم والتشذيب .

٤ ـ علاقة الموظفين بالجمهور :

تقوم بين الموظفين والنـــاس من خارج الادارة أنواع عديدة من العلاقات . فالموظف هو جزء من الادارة ، ولكنه في الوقت ذاته ينتمي الى فئات ومنظمات اجتماعية عديدة تربطه بها صلات من انواع مختلفة . وأخطر هذه الصلات في تأثيرها على العمل الاداري هي الصلات الشخصية الوثيقة اليومية من جهة ، وصلات القربى من جهة أخرى ، لا سيما في بلاد ما تزال تسيطر فيها فكرة التضامن العائلي ونظام الأسرة الكبيرة . وهذه الصلات والعلاقات لا يمكن الا أن تؤثر في سير العمـــل الاداري بأشكال مختلفة ، والمهم أن يبقى الولاء الرئيسي للموظف لعمله وادارته . وان كان الواقع يشير في كثير من الأحوال الى غير ذلك .

والخلاصة ان « الادارة العامة » يمكن أن تكون « وطنية » بقدر ما تؤمّن حكم القانون وسيادته . ان الحاكمين يزولون ، والنظم السياسية تتغير وتتبدل ، والطبقات والاحزاب تتطور ، ولكن القانون ينمو باطراد ويتكيف مع تطور المجتمع والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى . ان القانون يبقى، وهو على الدوام في حاجة ماسة الى ان يخدم ويحمى . ففي سياجه يمكن للتماسك الاجتماعي ان ينمو ويتعزز .

اللحن الكامل

ملك عبد العزيز

لا تسألني عن معنى الحزن النابت في الأعماق
يمتد جذوراً ، أدغالا ، أغصانا ، أوراق
تتشابك في جنبات القلب ، تمد رواقا من ظل من غيمات .

دعنا نتساقى الكلمات
نتساقى ما تعطي الأعين من نبرات
بالله توقف ، لا تكسر إيقاع النغمات
روحي يجرحها اللفظ فترتد وتوغل في العتمات .
يا قوقعتي يا امتنى
لمسات الريح تجرّحني ، قطرات الماء .

« الزهر بنفسج » قالت أمي
حين أحست بي أتقلب في الأحشاء
بحثوا في كل مكان
في الروض وفي البستان

عن زهر يختبىء خجولاً تحت الأوراق
يخشى أن تلمحه الأحداق
وضعت صحبته في الصدر ونادت باسمي
حتى لا تلحقني قبل الميلاد الأدواء .
لمَ يا أمي
لمَ لمْ تهوى شيئاً أصلب
شيئاً لا تجرحه الهمسات
شيئاً يصمد في وجه الريح ولا ترديه الأنواء .

. . .

لا تسألني ماذا أبغي
روحي أسرتها الأفلاك
اللحن الكامل دورتها
وأنا أهوى اللحن الكامل ،
لو كسر اللحن قليلاً لاختل الكون ، وأغرقَ في الظلمات .
هل أبغي شططاً حين أناغم روح الكون ؟...
حين أريد كمال النغمات ؟...

يتتابع نغم الموجات
في موسيقى اللحن الأزليْ
والفلك الدائر موسيقى
اللحن الكامل دورته
وأنا أهوى اللحن الكامل
لو كسر قليلاً لاختل الكون وأغرق في الظلمات .

الطفلة

قصة : نغوين نفوك ترجمة : وصفي البني

ولد نغوين نفوك عام ١٩٢٢ في مقاطعة من جنوب فيتنام . ومنذ عام ١٩٤٦ انطلق مع الجيش الشعبي الى الهضاب العليا ، التي تسكنها أقليات قومية ، متنقلا من قرية الى اخرى ، جندياً بسيطاً في فريق للدعاية ، ومراسلا حربياً اذا اقتضت المناسبة .

وقد تكشفت مواهبه عام ١٩٥٥ بصدور روايته « أبطال الجبال » التي حصلت على جائزة ادبية .

وهو ايضاً مؤلف كثير من القصص الكبيرة والصغيرة .

ما كان لنغوين ان تعرف كنيتها إلا فيما بعد. كانت طفلة صغيرة ، تدعى تران ، ولم يكن عمرها غير سبع سنوات .

حين التقينا كان مكتئب النفس. انه نقيب في وحدة جنوبية أعيد تجميعها. على جبينه المربع بضعة غضون فقط ، إلا انها من تلك الغضون العريضة والعميقة التي تبدو على جباه الناس الذين ظلوا وقتاً طويلاً يمعنون تفكيراً بقضية واحدة . وفي وسط جبينه ندبة طويلة أفقية تزيد من حدة القسوة البادية على وجهه دون ان تشوهه .

كان نغوين في الثلاثين من عمره . متزوج ، وأب لابنة في الثالثة من سني حياتها . وكان قد حصل لتوه على إجازة مدتها عشرة ايام . كان يمكن ان تكون اجازة الأيام العشرة هذه نعمة ... كان يمكن ان يذهب لرؤية عائلته ، فيلتقي بزوجته ، ويحمل ابنته بين ساعديه ، ويدع الصغيرة تلامس النجمة على خوذته ، وتدس ساقيها الطريين ، الممتلئين عافية ، في جيبي سترته الواسعين . ويمضي أصبع صغير مدور يداعب الندبة على جبينه ... ولقد كان يكرر القول لنفسه : «لعلي استطيع النسيان ، لعلي استطيع النسيان .. »

ولكن يا للأسف . فقبل عامين ، بعد خمسة شهور من وصوله ، كان قد التقى ، في مقلع للحجارة ، بمسؤول من المجلس البلدي المحلي . حين رآه هذا الرجل تهالك على نفسه وظل جامداً في مكانه ، واجماً منذهلاً ، ينظر اليه من قمة رأسه الى أخمص قدميه . ثم وضع يديه على كتفي نغوين . واعترت الدهشة هذا لرؤية

الرجل وقد علا وجهه الاصفرار . وأخيراً ابلغه المسؤول النبأ المحزن: لقد اعتقلت زوجته وأخذها العدو الى مكان مجهول ، وأما الطفلة فليس ثمة أي خبر عنها ...

حين عاد نغوين الى وحدته لم يقل شيئاً لأحد . كان الجرح عميقاً ومحرقاً الى درجة لم يكن يجد معها سبيلاً الى نزف الدم . ولقد اغلق بنفسه الجرح وانطلق يعمل ، كالمجنون ، بدون تروٍّ .

وحين حصل على إجـــازة الأيام العشرة هذه شعر كأنما قد أوقف وهو منطلق يعدو بكل قواه ، وقد تقطعت أنفاسه ، والقت عليه الريح ثوباً من جليد. أين تراه سيقضي هذه الأيام العشرة ؟ ومن سوف يزور ؟ على أن من غير الممكن رفض الإجازة . كان يعرف انه مستنفد جميع وسائله ، جسدياً ومعنوياً ، انه في حاجة الى الراحة .

في ذلك المساء ، كانت الشمس ، في هايفونغ ، تتوارى في مغربهـــا ، والبحر يرسل نسماته ، والمدينة تتراخى على مهل . ومضى نغوين ، حامـلاً كيسه على ظهره ، الى منتدى المدرسة رقم عشرة . كان قلبه يخفق في صدره . لم ينتبه الى الناس الموجودين هنـاك . بالكاد لاحظ الأطفال والنسوة اللواتي كن ينتظرن في القاعة . لا شك انهن معلمات . مـــد بطاقة هويته الى العجوز التي كانت تتولى مهمة المراقبة :

ـــ اود رؤية الآنسة ليان . انها معلمة .

وفجأة عادت الى ذاكرته صورة ابنة العم التي لم يرها منذ سنوات طويلة. كانت القريبة الوحيدة له في الشمال . تخيل اللحظة الــــتي ستركض فيها نحوه . ستتوقف ، وقـد اعترتها الدهشة ، فتفتح عينين كبيرتين ، ثم تهرع اليه لتشد على

يديه : « ربّاه ، نغوين ! ابن العم نغوين ! » . قال لنفسه انه سيحكي لليان ، هذه المرة ، ماذا حل بزوجته وابنته . فمنذ عامين لم يتحدث عنها لأحد .

قرأت العجوز التي كانت تتولى المراقبة عنوان هويته ثم وضعتها على الطاولة تاركة فوقها اصبعاً . ارخت نظارتيها على انفها واحنت رأسها قليلاً ثم راحت تمعن النظر في وجهه :

ـ عن اية ليان تريد أن تتحدث ؟ عندنا اثنتان أو ثلاث بهذا الاسم ...

عاد نغوين ، فجأة ، إلى نفسه :

ـ الآنسة ليان ... ليان التي هي من بين ـ دين .

ـ امن بعيد أنت قادم ؟ من تان ـ هو ، أليس كذلك ؟.. هل تعرف أحداً في المدينة ؟.. لاتعرف احداً .. طيب ، لابأس ، تستطيع البقاء هنا بضعة أيام .. الآنسة ليان من بين ـ دين ، الآنسة نغوين ـ ثي ـ ليان .. انها هي.. لقد سافرت الآنسة ليان للدراسة في الخارج منذ السنة الماضية .. الست على علم بهذا ؟..

التفت نغوين . كان ثمة ، وراءه ، معلمتان جالستان على مقعد تنظران اليه بارتباك . احس ان كرامته قد جرحت . فراح يبحث عن كلمات قاسية يطلقها قبل مبارحة المكان . الا انه لم يجد شيئاً يقوله ، فبقي مسمراً في مكانه .

بعد عشر دقائق مشت بـه احدى المعلمتين الى القاعة المخصصة للضيوف العابرين . على السرير المجاور كان يتمدد عامل من الورشات كان قد جاء لرؤية ابن أخيه . وحين ابصر نغوين ، هب واقفاً لمصافحته :

ـ هل جئت لرؤية ابن أخ لك ؟

فقسر نغوين نفسه على الابتسام ، وهو يقول :

- كلا ، انما جئت لرؤية ابني .

ولم يفهم هو نفسه لماذا صدر عنه هذا الجواب .

★ ★ ★

مضى يومان على وجود نغوين في المدرسة . كان هذا امراً غير معقول من ناحيته مادامت ابنة عمه ليان لم تعد مقيمة في هذا المكان . اخذ هـــذا الأمر في حسبانه ، ولكنه كان عاجزاً عن التصميم على السفر . وكانت الادارة والمعلمات يلححن عليه بأن يبقى . أما هو فـــاذا كان قد بقي فانما كان بقاؤه لسبب آخر : الأطفال . ولكنه لم يكن مؤهلا لرعاية الأطفال . ففي الجنوب كانت زوجته تشكي من كونه لايحسن حمل رضيع . وغالباً ما كانت تقول له

- انك تذكرني بقطة تحمل ملفوفاً مخللا .

وما كانت الأمور تجري على نحو أحسن منذ ان حل في هذا المكان . فقد حاول خلق تعارف بينه وبين بضعة اطفال منصرفين الى تسلياتهم . وما ان وصل اليهم حتى كفوا عن اللعب والتفتوا نحوه يتأملونه . فاضطرب لهذا عميق الاضطراب ووضع يديه على كتفي طفلة صغيرة ، فابتعدت عنه بصورة خاطفة . وسقطت يداه في الفراغ ، ولقد قسر نفسه على الضحك . اما الاطفال فلم يضحك منهم واحد . وانتهى بهم الأمر الى التفريق .

عاد نغوين الى الغرفة التي ينزل فيها ضيفاً . كان يشعر بنفسه مهاناً ، مغاظاً . شيء ما حلو ومر في آن معاً كان يصاعد في اعماق نفسه . كانت افكاره تذهب به الى أولئك الألوف من الأطفال النازحين من الجنوب ، العائشين بعيداً عن امهاتهم

وآبائهم ، عن اسرهم ، عن قراهم . ولقد كان يحس بالشق الذي يقطع قلب البلاد احساسه بجرح اليم .

كانت قد مضت ثلاثة أيام على وجود نغوين في المدرسة حين تعرف الى بنيّة في الثامنة من عمرها . وكانت الطفلة هناك تتلمس ساعتها بفضول حين التفتت اليه فجأة وسألته .

— وبعدين ، ياعمو ، متى ستعود وحدة البلاد ؟

كان السؤال مباغتاً له بعض الشيء فضحك وأجابها غير عارف ما اذا كان مازحاً أم جاداً في كلامه :

— انت في الصف الثالث هذا العام ؟ طيب ! سيتم توحيد البلاد حين ستكونين قد انهيت كل المرحلة الثانية ، ثم كل المرحلة الثالثة .

رفعت البنيّة رأسها وحملقت في عينيه . فحوّل ناظريه عنها ، غريزياً ، لكي يتجنب هذه النظرة . شعر انه قد اخطأ التصرف ، وخان ثقة الطفلة فيه

كان نغوين ، في ساعات الدراسة ، يتمشى حول الصفوف . يختبىء وراء مصاريع النوافذ لكي يتأمل التلامذة . وكان أكثر ما يسليه رؤية احدهم مقبلاً على السبورة . حقاً ، لقد كان ثمة ما يفتن النفس في تلك السيماء المرتبكة المستحية التي يقف بهـــا الطفل عند زاوية السبورة وهو يتلجلج في تقديم درسه . كانت اللهجة الجنوبية ، الزاخرة بما يهز النفس ويشيع فيها الحرارة الحلوة ، ترنّ في قلب نغوين رنين صوت صديق . كان يتساءل غير واجد جواباً : من يمكن ان يكون هذا؟ يبدو لي اني اعرف هذا الصوت ! بلى ، انه هو ، انه صوت نغوك ! كان يخيل اليه ، كل مرة ، انه سامع صوت ابنته . ولقد كان يهرع عائداً الى غرفة المضافة التي ينزل فيها ويتمدد على طرف السرير . ومن جديد يرى وجه نغوك ، يرى فمها

الصغير يتمتم « بابا » . فيدفن وجهه في الكيس الذي كان يتخذه مخدة ، وتنسكب من عينيه الدموع . وفي القاعة المجاورة مازال الصوت يتلجلج .

الفأ ــ رة .. الفأ ــ رة

تذ ــ هب الى السوق البعيدة .

ذهب مساء السبت الى المنتدى . وجده ممتلئاً بأطفال ينتظرون ، فجلس في ركن من القاعة وتطلع الى الأهل يجيئون ليأخذوا الصغار معهم الى المدينة . ظهرت في فتحة الباب امرأة صبية . فانتفضت بنت صغيرة وانطلقت نحوها تقفز قفزاً .

في تلك الهنية بالذات لحظ الطفلة تران . كانت مستندة بظهرها الى الباب تنظر الى الشارع . ترى كيف أمكن لهذا الكائن الصغير ، وهو في الربيع السابع من العمر ، ان يتخذ هيئة الراشد هذه ، وقد أوهنت الحياة همته وخيبت أمله ؟ المرء يحزر ، من النظرة الأولى ، انها لم تكن تنتظر احداً . كانت متلبثة هناك ، غير سامعة شيئاً ، ولا منتبهة الى ما يجري حولها . الحزن ، حزن لم يكن بحزن الاطفال ، كان يلقي القتامة والظلمة على جبينها وعلى عينيها الصغيرتين المطوقتين بالسواد .

هب نغوين واقفاً . ثمة ما يضغط على خناقه . كان هذا المنظر فوق طاقته على الاحتمال . وكان عليه ان يختار : إما أن يذهب الى الطفلة ليضمها بين ساعديه ، وإما ان يذهب الى غير هذا المكان ولا يراها ابداً . مضى نحو غرفة الضيافة . كان يعلم ان الطفلة لم تكن تنتظر احداً . ترى كم مرة سبق أن وقفت هذه الوقفة في الباب ؟ لعلها كانت تأتي الى هنا مساء كل سبت ، منذ عامين ، لتظل مسندة ظهرها الى اطار الباب وتتطلع الى الشارع .

بعد تناول طعام العشاء ، ذهب لمقابلة المعلمة لآن التي حدثته عما جرى للطفلة تران .

لم يكن عمر الصغيرة غير اربع سنوات حين عاد السلام . كانت أمها قد لقيت مصرعها بقنبلة لدى قيام العدو بعملية إنزال بحرية في كين - نهون . وحين عاد الجيش الى المدينة المحررة ، حمل الأب الطفلة بين ساعديه وذهب لمقابلة قائد الفوج . قال له متضرعاً :

- لم يعد لي في الدنيا غيرها . ولكن في وسعي البقاء هنا واحتمال كل شيء . أما هي فإني أوكل اليك أمرها لكي تذهب الى العم هو ..

هكذا كانت تران قد جاءت الى الشمال في الوقت نفسه الذي وصل فيه الفوج الى هناك ، ووضعت في رعاية المدرسة . ومنذ ذلك الحين وهي تذهب مساء كل سبت لتستند بظهرها الى باب المنتدى انتظاراً لأبيها . وحين كان الليل يرخي سدوله ، وتغدو على يقين من أن احداً لن يأتي ، كانت الطفلة تجهش بالبكاء . وإذ ذاك كانت المعلمة لآن تمضي بها الى السرير وتظل تواسيها طول الليل .

وذات يوم ، وقد افرطت في البكاء ، لم تستطع لآن منع نفسها من ان تقول لها :

- اهدئي يا صغيرة .. إن أباك جندي ، وعما قريب سيأتي لرؤيتك .

ولم يكن الأب يأتي ! ان المعلمة لآن لم تزن كلماتها الوزن الكافي . وقد كانت ماتفتىء تلوم نفسها على هذا . لم تعد الطفلة تبكي . ولكنها انغلقت على نفسها ، وادركتها الشيخوخة على نحو مفاجىء . والأسوأ من هذا ان تران لم تعد تبكي ابداً مهما يحدث من أمور . وشيئاً فشيئاً تركت شعلة الانتظار ، التي كانت

تلتهب في عينها ، تخبو وتنطفيء ! كانت تظل منغرسة في الباب ، الا انها لم تعد تنتظر احداً .

وعاد نغوين الى غرفته ، فلم يغمض له جفن . وبعد منتصف الليل بقليل جلس على سريره وظل هكذا ، تحت الناموسية ، والنار تلتهب في رأسه . استيقظ جاره ، فصعّد تنهدة وسأله :

– اذن ، انت لا تستطيع الى النوم سبيلاً ؟ . يالهذا الحر ما أشده !

فأجابه نغوين عفواً بدون تفكير :

– اف ! حقاً ! ما أشد هذا الحر !

وصباح اليوم التالي ذهب لمقابلة لآن في منزلها . كانت عيناه مطوقتين بالسواد . بديهي تماماً انه لم يذق طعماً للنوم . قالت لنفسها : « لو أني اقترحت عليه مراسلتنا . اذن لكان هذا قد وفر لها التسلية مادامت بدون عائلة هنا » .

وسألت نغوين :

– لم تقض ليلة طيبة ؟

فلم يجبها .

– يا آنسة لآن .

كان يوحي لمن يراه انه موشك على الاصطدام بعقبة خارقة للعادة . وقد احتاج لجهد هائل كي يتابع الكلام :

– يا آنسة لآن .. هاكِ .. هكذا ، هل سيمشي هذا ، قولي ؟ اني اودّ .. هاكِ .. أن اتبنى الصغيرة تران .. هل سيمشي هذا ، قولي ؟

اقدم على الخطوة .. كان يلهث ، ووجهه بلا لون . وما كانت لآن

توقع هذا الاقتراح . ظلت لحظة في ذهول قبل ان تفهم ماقال وو افقت ادارة المدرسة .

كانت تلك لحظات رائعة . لحظات لم يبق له ان عزف مثيلات لها . بل لم يعد نغوين ليستطيع تجميع كل ذكرياته عنها !!

كان في غرفة المضافة ينتظر وحيداً . كان هناك منذ قليل ، ولكن اللحظات تبدو له بدون نهاية . القلق يأكله ، وعبثاً يحاول الاحتفاظ بهدوئه . واخيراً دخلت لآن ، ممسكة تران بيدها . توقفت الصغيرة فوراً على عتبة الباب ونظرت اليه بعينيها المشوبتين بقلق غامض . فأخذته رعدة شملت كيانه كله ! ثم لم يتذكر اي شيء ، لم يسمع غير صوت الآنسة لآن تقول للطفلة تران :

ـ هيا ادخلي ، يا تران .. ابوك الجندي جاء لرؤيتك .. هلمي عانقيه ..

واصطنعت الفتاة ضحكة . واحس نغوين بقلبه يخفق خفقاناً يكاد يقتلعه . من ترى يدري ما اذا كانت كلمات الآنسة لآن تستطيع هز هذا القلب الطفلي الذي ألمت به الشيخوخة والقسوة قبل الأوان؟ اتراها ستصدق ما يقال لها؟ لعلها تضحك ولكن تبكي ، ولعلها ستستقبل الباً استقبالاً ينم عن اللامبالاة . ايه! ليته يستطيع تحطيم هذا الجليد !

حدّق في عينيها باصرار ، ودعاها بلطف :

ـ تعالي يا بنتي ، تعالي !

ظلت الصغيرة ، لحظة ، مسمّرة في مكانهـا ، ثم فتحت عينيها بكل سعتها ، مندهشة ، ترددت .. واخيراً صممت فتقدمت نحو نغوين الذي كان يأمل برؤيتها ترتمي بين ذراعيه . ولكن لا ! اكتفت بالوقوف الى جانبه مستحية . وبعد دقيقة وضعت يدها الصغيرة على ركبته ، وضعت يداً صغيرة ممتلئة بالثقة ،

ثم رفعت عينيها نحو الآنسة لآن. كان يحس بنداوة هذه اليد الصغيرة تغمر كيانه. كان تران الآن في صفه، تعتمد عليه، تثق به. وراح يداعب شعرها بنعومة ولطف. كانا في ذلك المكان معاً، كلاهما، وليس يبكي احدهما. ومع ذلك فقد كان ثمة من يبكي. انها الآنسة لآن. ولقد هبت واقفة بسرعة وبارحت الغرفة لكيلا تلاحظ الصغيرة شيئاً.

لبث نغوين في المدرسة ثلاثة ايام اخرى. واغتنم هذه الايام للقيام بنزهات مع ابنته في الشوارع. اشترى لها كتاباً يحتوي على صور وقلماً. واعتزم ان يخص الصغيرة بثلثي النقود التي يحصل عليها كمصروف جيب. ولم يكن كل يوم يمضي الا ليزيده يقيناً بأن تران تعتبره اباها. على ان سلوكه هو لم يكن قد خلا من الارتباك. فذات مرة، والصغيرة جالسة على ركبتيه، سألته وهي تشير باصبعها الى الندبة على جبينه:

— ما هذه، يا بابا؟

فشد على اسنانه ليمنع انهيار دمعتين كبيرتين كانتا تحرقان اجفانه. إذ طالما سبق لصغيرته نغوك، ابنته هو، ان داعبت، فيما مضى، هذه الندبة ذاتها باصبعها الممتلىء عافية! وها هي تران تنكأ جرحاً قديماً فتدمي قلبه. كلا، لم يكن، حقاً، قد استعاد بعد كل هدوئه. وما كان وجود تران الا ليؤجج لهيب ذكريات أليمة.

على ان الأمر الجوهري كان قد تم حدوثه: فلم تعد الصغيرة تران تطأطىء رأسها كما في الماضي.

* * *

التيارات الفكرية

آخر حديث لفقيد المسرح العالمي

«جان فيلار»

سعيد مراد

قبل وفاته بشهر على وجه التقريب ، زار الاتحاد السوفييتي ، الشخصية المسرحية البارزة في فرنسا ، المخرج والممثل الشهير « جان فيلار » . وقد قدم في هذه الزيارة برنامجاً أعده خصيصاً ، قرأ فيه فولتير وشامفور وبلزاك وهوغو وجول رينار . وكان من المستحيل أن يخطر ببال أحد حينذاك ، أن هذه القراءات والعروض الفردية هي آخر عمل يقدمه فيلار على خشبة المسرح . غير أنه لم يمض شهر حتى عرف العالم بالنبأ التعيس : مات جان فيلار .

توفي فيلار ، إثر نوبة قلبية ، في دارته « ميدي لوجوست » في « سيت » ، المدينة الصغيرة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، حيث ولد . وكان ابنه الأصغر « كريستوف فيلار » ، الرسام الذي يعيش غير بعيد عن دارة أبيه ، قد انتابه نوع من القلق حين كان يمر ببيت أبيه ، في ذلك الصباح ، ورأى نوافذ غرفة والده مغلقة مع أن الساعة قد بلغت العاشرة صباحاً . فمن عادة فيلار الأب أن يستيقظ في الثامنة من كل يوم . فدخل الابن البيت ووجد أباه ميتاً .

كانت الجنازة متواضعة وفق رغبة الفقيد وعائلته . فقد شيعه ، أقرباؤه وأصدقاؤه المقربون فقط ، في طريقه الأخير نحو « مجموعة القبور البيضاء » في المقبرة البحرية التي تغنى بها الشاعر بول فاليري ودفن فيها ، فدفن فيلار غير بعيد عن قبر الشاعر الذي يقع متحفه في سفح المقبرة . ولا يبعد المقر الأخير لجان فيلار أكثر من مئتي متر عن دارته المتواضعة حيث عاش وسط أشجار الصنوبر والكرز.

وكان فيلار قد وصل إلى « سيت » للراحة قبيل مهرجان الأفينيون . ومع ذلك راح يعمل ويعمل ، بل لقد شوهد عشية يومه الأخير نشيطاً ، منتعشاً ، ومتوتراً .. كان يتمشى على طول قنوات « سيت » فلعله كان يفكر ، وقتذاك ، في كتابه « وثائق رومانتيكية » الذي صدر الجزء الأول منه بعد شهر من وفاته عن دار « غراس » .

كتب وزير الثقافة الفرنسي جاك دوهاميل :

« تطوي وفاة جان فيلار صفحة في تاريخ المسرح الفرنسي . فقد كان الممثل العظيم ، والمخرج العظيم ، احد اوائل من استطاعوا ، فور انتهاء الحرب ، ان يعطوا المدى اللازم للمسرح الشعبي . كم من الفرنسيين أحبوا المسرح وشغفوا به بفضل جان فيلار !.. ولسوف يُستقبل هذا الموت بمرارة ليس في بلدنا

فحسب ، بل في كل بلدان العالم . ولسوف يروع النبأ الجيل الناشىء من رجالات المسرح ، لأن جان فيلار استطاع ان يبقى شاباً ، واهتم بحماس بكل الكشوف الجديدة . ومنذ الآن ، من المستحيل على الافينيون الا يذكر من صنع منه أحد مفارق الطرق المسرحية المقدسة ، واحد مراكز الأمل العظمى في المسرح ».

وفي نعي جان فيلار ، عبر الحزب الشيوعي الفرنسي عن كربه بالخسارة الأليمة ، فقال في النعي :

« ان موت جان فيلار المفاجىء خسارة فادحة للثقافة الفرنسية وللشعب الفرنسي . وسيبقى اسم جان فيلار وعمله وذكراه الى الابد ، شهادة خالدة على قوة الثقافة وعلى تجددها المتواصل . وبكل تأثر وباحترام عميق يمجد الحزب الشيوعي الفرنسي ذكرى هذه الشخصية المسرحية التي قامت كشوفها الابداعية على معرفة فائقة بالواقع وبزمنها ».

وكتب « روجيه بلانشون » :

« لا اعتقد بأن ثمة شخصاً واحداً من جيلي لايعتبر نفسه ناشئاً على جان فيلار . اننا نعتبر انفسنا جميعاً ابناءه . لم يتفق لي مطلقاً ان عملت معه . ولكنني كنت انظر اليه ، دائماً ، كاكبر مثال لأبرز شخصية في المسرح » .

بعد وفاة فيلار ، نشرت جريدة « لوموند » ملاحظات له ، تنشر للمرة الأولى ، تحت عنوان « افينيون ، موطن الأمل » مؤرخة في أيار ١٩٧١ ، وهي كما يبدو بمثابة مسودة لحديث حول اليوبيل الخامس والعشرين لمهرجان الافينيون. وقد كتب فيلار في هذه الملاحظات مايلي :

« ما الذي كانه الافينيون ؟ كان موطن اللقاءات الودية ، والتأملات ،

والبحث عن جمهور هادىء وسط مجتمع تتنازعه الخلافات . كان موطناً لتقابل الافكار والاساليب والنزعات والمذاهب الايديولوجية . وها انذا ألح في التكرار، منذ خمسة عشر عاماً ، أن النظرية القائلة إن الثورة ستأتي عبر المسرح ، ليست زوراً وسخفاً فحسب ، بل هي نفاق أيضاً . انني اعترف بان نظريتي وعملي كانا أكثر تواضعاً الى حد كبير جداً . لقد صنعتُ مهماتي هكذا : ايقاظ وإذكاء وارهاف تفكير المشاهدين من بين الطبقات الكادحة .

ليس مهرجان أفينيون عرضاً مسرحياً مشوشاً ، بل هو ذو نظام محدد . انه عرض المزاج الطيب ، والتأمل ، والانفراج ، وتجديد القوى .. تلك النواحي التي لابد منها لاستئناف العمل .. ان مطالبة مهرجان أفينيون بأن يكون شيئاً آخر ، هو أمر اخرق أوجريمة ثقافية » .

وخلال زيارته موسكو ، اجرت مجلة « تياتر » لقاء معه ، وجرى أيضاً حديث بين فيلار وبين مرتادي المكتبة المسرحية الحكومية في موسكو ، من القراء السوفييت ، سجلته موظفتان في فرع الفهارس العلمية بالمكتبة . ونقدم فيما يلي ترجمة كاملة لنصي اللقاء والحديث ، كما نشرتها مجلة « تياتر » السوفييتية في عددها الصادر في كانون الثاني ١٩٧٢ :

فيلار يجيب عن اسئلة « تياتر »

سؤال : خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، أفسحتم في مهرجان الافينيون ، مجالاً واسعاً لعروض المسارح الفتية ، فهل تبررت آمالكم في الشبيبة ؟

فيلار : يسجل مهرجان الافينيون الآن ربع قرن من حياته . كان

المهرجان في البدء خاصاً بالمسارح الدرامية . كما ظل المهرجان دراميا طيلة الفترة التي كنتها مديراً للمسرح القومي الشعبي الفرنسي « TNP » . ومع مرور الزمن حظي مهرجان أفينيون بشهرة عالمية واسعة فوسع نطاق برامجه الى حد كبير . والآن تقدم فيه مسارح الأوبرا والباليه أعمالها ، كما وتعرض فيه افلام سينمائية جديدة . ومن ناحية أخرى ، لم يعد مهرجان أفينيون مقتصراً على مجموعات مسرحية كانت قد اثبتت وجودها فحسب ، بل يقدم الشباب اعمالهم ايضاً ، كما تشترك في العروض فرق تشكلت للتو .

وليس بمستطاعي القول بأننا كنا ندعو الى الافينيون الفرق الشابة فقط ، فالعمر ليس مهماً بالنسبة الينا . اننا ننتهج هذا السبيل : ندعو كل جديد وهام شق طريقه في الحياة . والحقيقة اننا نعير المسارح الفتية انتباهاً ليس بالقليل . فنحن نسعى لأن نكون أول المكتشفين . وعلينا ان نهتم بمستقبل المسرح ، وبمستقبل مهرجان الافينيون . فالناس يشيخون ، يخرجون من المسرح، ويخرجون من الحياة . وقد آن أوان التفكير في الجيل الصاعد .

في السنوات الأخيرة عرض في الافينيون كثير من الأعمال المهمة . فإلى جانب « باليه القرن العشرين » لمعلم الباليه الشهير « موريس بيجار » ، وهو في نظري أحد أكثر معلمي الرقص موهبة في عصرنا ، اتحنا امام شبيبة الرقص فرصة تقديم اعمالها في الافينيون . ومن بين هؤلاء « ن . شموتسكي » و « ج . غارنيه » اللذان يبلغ كل منهما الخامسة والعشرين من عمره ، واللذان خرجا من باليه « غراند ـ اوبرا » في باريس ، وانشأ فرقتهما الخاصة ، وقدما نتاجهما في الافينيون بنجاح كبير . اننا ندعو كل من يبدع جديداً على خشبة المسرح بصرف النظر عن ان هذا الجديد ينتمي الى فن الدراما ، او الرقص ، او الموسيقى . كما ونعرض

ايضاً افلاماً سينمائية من شتى بلدان العالم تقريباً ، لم يشاهدها المتفرجون الفرنسيون من قبل . وفي نيتنا ان نعرض هذا العام حوالي ستين فيلماً . هذا وقد سعت المعارض الفنية نطاق عمل المهرجان . فقد نظمنا في عام ١٩٧١ ، على سبيل المثال، معرضاً لا نظير له ، إذ عرضت في الافينيون مئة وخمسون لوحة لبيكاسو .

وثمة خاصية أخرى لمهرجان الأفينيون . فنحن لا نجري أي نوع من المسابقات ، وليست لدينا لجنة تحكيم . اننا ضد التزاحم على الجوائز .

وفيما يبدو لي أن الافينيون يساعد ، الى حد معين ، على تطور مواهب كل من يعمل ويبحث بابداع . وفي ذات الوقت فالافينيون ينتهج سياسة محددة تماماً : العمل من أجل أن تتذوق الجماهير الشعبية الواسعة الفن المسرحي .

ويجذب الافينيون شخصيات من مختلف مجالات الفن بما يخلقه من امكانيات التلاقي والحوار والتداول والمناقشات الودية .

وسيكون اليوبيل الخامس والعشرون للمهرجان غنياً من حيث انواع الفنون التي ستقدم نتاجها فيه . فإلى جانب المسارح الدرامية والموسيقية ، سيأتي الينا السيرك بادارة « باتيست تينيه » . وبالمناسبة فستشترك في برنامج « مرحباً ، باتيست » صغرى بنات شارلي شابلن . وسيقوم الممثلان السابقان في مسرح « TNP (« فيليب افرون » وكلوديفرار)عدة فقرات منوعة في الحارات العمالية للافينيون ، كما وسيسهم غيرهما كثيرون . وسيشاهد جمهور الافينيون باليه « كارمن — سوتيا » ومقاطع من باليه « بحيرة البجع » بأداء راقصة الباليه العظيمة « مايا بليستيسكايا » و « نيكولاي فاديتيشيف » .

وفي اعتقادي انه قد ظهر الآن في فرنسا عدد غير ضئيل من الفرق الموهوبة التي تسعى لأن تغدو شعبية ، اي انها تسعى لنقل الفن الى الشعب ، الى العمال

والطلاب وذوي الدخل القليل من فئات السكان ، وان تقدم اعمالها الى هؤلاء في مقابل ثمن بسيط . ومن بين المسارح الفنية التي اثارت الاهتمام ، أود ان ألفت الانتباه الى مسرح « دي كادم » الافينيوني . كما وأن احد افضل المسارح الفنية في فرنسا هو مسرح « الشمس » « Thétre du Soleil » الذي تقوم على رأسه المخوجة المتميزة ، المفكرة ، البحاثة « اريانا منوشكينا » ، فهي تتقن العمل مع الممثلين والتحادث مع المشاهدين باللغة التي يفهمها هؤلاء ، وهي تسعى لأن تخرج مسرحيات للشعب ، للطبقات الكادحة . وقد اعتمد العرض الذي يقدمه مسرح الشمس في ضاحية فنسان القريبة من باريس ، عن الثورة الفرنسية ، على المتفرج - الشغيل .

سؤال : ماهي مشاريعكم الفنية ؟

فيلار : قريباً سيصدر عن دار « برنار غراس » كتابي « وثائق رومانتيكية » . انه رواية عن حياة المسرح ، عن نفسية اناس المسرح التي اعرفها جيداً . وانا الآن بصدد كتابة الجزء الثاني منه . كما وباشرت في عمل جدي لدار « كلوب ديدرو » ، فأكتب الآن تعليقات على رسائل شكسبير الست والثلاثين ،وسيحتاج هذا العمل الى عام ونصف العام من العمل الدؤوب ، ثماني ساعات في اليوم الواحد . ولانجاز هذا العمل سأضطر الى العيش كما يعيشون في الدير .

حديث مع القراء السوفييت في المكتبة المسرحية

سؤال : حدثونا كيف وجدتم طريقكم الى المسرح ،و كيف وجدالمسرح طريقه اليكم ؟

فيلار : مرة خرجت من المنزل ، دون أدنى سبب على الاطلاق يتصل بأية ظروف مأساوية ، وذهبت الى باريس . كنت احمل رواية كاملة واخرى غير تامة . وقد كان القارىء الوحيد لهذين العملين ، ولا يزال حتى الآن ، هو انا نفسي . كما و كنت قد كتبت بداية مسرحية لم اتمها حتى الآن ، وبكل تواضع ، قررت وقتها ان اغزو باريس . ويمكنك ان تتصرف بهذا الشكل ، فقط ، وانت في سن العشرين . أما حين تبلغ الثانية والعشرين فمن المحتمل الا تتخذ مثل هذا القرار . لم اكن اعرف اي انسان في باريس ، كما ولم تكن لدي نقود .

وعثرت على عمل مدرس خصوصي ، في النهاية ، واتممت دراستي في السوربون ، ورحت استعد للتقدم الى مسابقة معلمين في الليسيه . وتنحصر خاصية امتحانات هذه المسابقة في انها تتطلب من المتقدم معرفة جيدة بالكتاب الفرنسيين المذكورة اسماؤهم في اللائحة المطلوبة فقط . وكان واضحاً ان معرفتي لم تكن كافية . اذ انني تعرفت على اعمال الكتاب العظام ، وخاصة كتاب المسرح ، فقط من خلال المختارات المدرسية . ولم اكن اعرف كورني وراسين وفولتير كما ينبغي . كما وان معرفتي ببلزاك وستندال كانت ضئيلة جداً . وشرعت هنا بدراسة اعمالهم الكاملة ، رغم ان هذه الطريقة في الدراسة ابعدتني كثيراً عما هو مطلوب مني في البرنامج . وهنا اكتشفت شكسبير الذي لم يضمه أي برنامج مدرسي ، لانه لسوء الحظ لم يكن فرنسياً . وهكذا انتهيت كمعلم ، مع انني احتفظت باحترامي لهذه المهنة طيلة عمري . لقد قرأت شكسبير ثلاثة اشهر دون انقطاع ، ثماني ساعات في اليوم الواحد . كان امامي النص الانجليزي مع خمس ترجمات فرنسية كانت معروفة بالنسبة الي . كنت اقرأ ببطء ، سطرا سطرا من النص الأصلي مع الترجمات الخمس ، محاولاً ان اخرج بترجمتي السادسة . وقد اتاني مرة صديق وجدني عاكفاً

علىهذا العمل ،وظل امداً طويلاً يسخر مني، ثم قال : « بما انك جننت بشكسبير، فلنذهب لنشاهده على المسرح » . وقادني الى صالة صغيرة معتمة كانت تجري فيها ، يومها، تدريبات على مسرحية « ريتشارد الثالث » . وقد اخرج هذه المسرحية اكثر مخرجي فرنسا موهبة وفقرا « شارل ديولان » . استمرت التدريبات ساعة ونصف ، وانطبعت في ذاكرتي بصورة فوتوغرافية مدى الحياة . وها هنا هبط علي شيء شبيه بالالهام الرباني .. هو لايشبه الرعد وسط سماء صافية ، ولا يشبه ضربة شمس ، ولا الحب من النظرة الاولى . ان الشعور الذي احسست به لايمكن ان يظهر الا لدى انسان مثلي ، ايجابي ، ولا يؤمن مطلقاً بإمكان حدوث معجزات. ولم يكن هذا الاحساس من النوع الذي يقذف بنفسه الى الخارج ، بل هو نور داخلي ساطع متسق . كنت في ذلك الحين انساناً منكمشاً « محشوا بالافكار » ، شاباً من الجنوب يتكلم بلكنة جنوبية رهيبة . كان يحاول عموماً ان يكون مقتصد الكلام ، ولم تكن لديه اية مؤهلات تمثيلية خارجية او داخلية . انني ارى بينكم الكثير من الشبيبة ، ومن المحتمل ان يكون بعضكم قد عرف مذاق الذعر الذي شعرت به وقتذاك ، وعانى من الشعور ذاته بالعجز عن التفتح . انني لست مع الذين يعتبرون السهولة والانفتاح هما ضمان النجاح دائماً . الشيء الرئيسي هو المجهود الأول للقوى ، ومقدرة التغلب على اليأس ، والعمل الدائب ، العمل ، والعمل ... وحينذاك ، وبعد ايام سوداء من خيبات الأمل ينبثق النور امام الممثل . وسيكون هذا النور بمثابة الشعلة الضعيفة التي تتألق طويلا وبانتظام . وأنا شخصياً احب العمل مع مثل هؤلاء الممثلين الذين يصبحون حرفيين ممتازين من الممتع جداً أن تجري بروفات معهم . انني لا اثق بمن يدفق وجهه بالنجاح والمجد منذ سن الثامنـــة عشرة ، فتوهجه كتوهج نور البروجكتور ، يبهر وينطفىء .

هكذا اذن وجدت طريقي الى المسرح ، ووجد المسرح طريقه الي .

سؤال : كيف تقيّمون علاقتكم بـ « موسيه » ككاتب مسرحي ، علماً أن مسرحياته تعتبر ، في الغالب ، أدبية وضئيلة الروح المسرحية ؟

فيلار : أجل ، ثمة وجهة نظر كهذه . وأود أن أتحدث عن مسرحيتين أخرجتها في « TNP » ، هما : « لورنزاتشو » و « نزوات ماريانا » . ان هذه الأخيرة لعمل بديع ، وان سحرها ليكمن في « مالم يقل » ، وفي أن تصرفات ومشاعر الشخصيات تبدو غير مبررة للوهلة الأولى . فموسيه لايفصح عن منطق خارجي للمشاعر ، بل يكشف عن المكنون منها تاركاً بذلك للممثل حرية تامة في التفسير .

ولنتحدث الآن عن « لورنزاتشو » . أجل انها مسرحية ادبية . وواضح ان موسيه كتبها بسرعة ، ففيها الكثير من مواطن الضعف . ولكن اختيارنا وقع عليها لأنها ، مع كل ما فيها من نواقص ، كانت ولا تزال وستبقى المسرحية « السياسية » الحقيقية الوحيدة في الأدب المسرحي الفرنسي في القرن التاسع عشر . لقد كتبها موسيه في الثلاثينات حين كان ليبرالياً . وكانت هذه الكلمة ترن وقتذاك كما ترن الآن كلمة « ثوري » . الا ان « ثورية » موسيه كانت قصيرة الى درجة انها لم تستطع الاستمرار حتى إبّان كتابة المسرحية . وبصورة تدريجية يتغير بطل المسرحية في نهايتها ، كما تغير المؤلف ذاته ايضاً . فقد غدا التمرد الفردي والنضال من اجل حرية لا محدودة لنفسه ، هما الاساس الحقيقي لكل فعل من أفعاله . اعيدوا قراءة الفصل الأخير ، فهو مكرس بكامله ، لمشكلة السلطة والمسؤولية . وهذا ما يجعل من « لورنزاتشو » عملاً سياسياً ، بحدود فهمي على كل حال . ولكي نحدد بدقة هذه الفكرة ، اسمحوا لي ان اترك موسيه ، واتحدث

عن اكثر كتاب المسرحية سياسة في كل الازمنة ، عن سوفوكل . وسأختار « التيجونا » لأنني اخرجتها سابقاً .

اخرجت هذه المسرحية في خمسة أسابيع . وقد انفقنا ثلاثة منها ونحن نحس انفسنا وكأننا تلاميذ يتهيأون لتفهم الحقيقة الاولية التالية : « على الابن أن يكرّم أباه » — « اجل . على الابن أن يكرم أباه ، فيما لو كان الأب على هذا المثال أو على ... » . ثلاثة اسابيع بكاملها ونحن نبحث عن اللهجة المناسبة التي تمكننا من أن ننقل الى المتفرج المعاصر هاتين الحقيقتين الاوليتين . وقد وجدت نفسي مرة نهباً لفكرة التخلي عن اخراج هذه المسرحية ، وعزمت على ذلك . إلا أن عبارة دارجة خطرت في بالي : « اي مجتمع مثالي كان يمكن ان يكونه المجتمع الآثيني ، واي مثاليين كان يمكن ان يكونوا هم متفرجو اثينا ، لو انهم جميعاً استطاعوا ان يفهموا سوفوكل ؟» . ونحن لا نملك أية شواهد مكتوبة على كيفية تفاعل الجمهور الآثيني مع عروض التراجيديات السوفوكلية . فحين نقول : تنهض امامنا فجأة هذه المجموعة : الحضارة اليونانية ، البارثينون ، اعمال فيدياس النحتية وغير ذلك .. كانت الحضارة اليونانية قد نشأت ، فقط ، في زمن سوفوكل ، وكذلك فالبارثينون كان قد بني للتو . وفجأة ، تمثلت لدي بوضوح فكرة ان سوفوكل لم يصنع مآسيه للمجتمع الراهن فحسب ، بل للذي سيولد . وفي الحال وجدت اللهجة الصحيحة : فقد تخلينا عما وراء السطور ، والقيت العبارات ببساطة شديدة كالقاء الشعارات تقريباً . ان اعمال سوفوكل قد قدت من الصخر بدون اي زخارف . ومن الممكن ان تصقل الحجارة ، ولكن دون زخرفة .

كان سوفوكل يتوجه الى المتفرجين ، والى اصحاب الأمر والنهي على السواء . كان يطرح ويحل مشاكل وقضايا جمالية أكاد اسميها سياسية : الانسان

والقانون ، السلطة والمسؤولية . ونجد مايؤكد هذا في كلمات كريون الذي يقول ما يلي على وجه التقريب : « يعرف الانسان نفسه ، فقط ، عين يضطلع بمسؤولية ، ويكتشف نفسه تماماً ، فقط ، حين يتسلم سلطة . وقبل ذلك — يقول سوفوكل — لا يعرف الانسان نفسه » .

ويبدو من العجيب احياناً ان هذه التراجيديا تسمى « انتيجونا » . ففي قسمها الأخير تغيب انتيجونا عموماً .. انها ميتة . ومن حيث الجوهر في هذه التراجيديا مسرحيتان . مسرحية « انتيجونا » ، ومسرحية « كريون » . ان ان موضوع « كريون » يتناول القوانين التي لا تخول العقاب ، بقدر ماتدافع عن الانسان . وكلا كريون وانتيجونا محقان معاً ، وغير محقين معاً . ان القانون المتجسد بكريون ، والانسانية المتجسدة بانتيجونا ، وقد بلغ كل منها حده الاقصى ، لا بد ان يتخلا في تناقض . « لا تصلوا الى التطرف (الحد الاقصى) ومن المهم بصورة اساسية التوقف في الوقت المناسب » هذا ما يريد سوفوكل ان يقوله . وهذه هي المشكلة الأخلاقية في كل العصور ولدى كل الشعوب .

يستطيع الفنان ان يفعل الكثير ، ولكن عليه ان يكون جاوداً .

سؤال : ماهي أهمية مهرجانات الافينيون فيما يتصل بتكوين ممثلي « TNP » ؟

فيلار : من حيث مقاييس الخشبة ، ليس ثمة اهمية . فخشبة مسرح الافينيون وخشبة قصر شايو متساويتان تقريباً . انما يكمن الفرق في الجو ، في المناخ . فخشبة الافينيون منورة ومهواة بصورة جيدة . أما خشبة شايو فتقليدية ، ولذا فهو مسرح سيء . فالممثل على خشبة هذا المسرح يشعر وكأنه في غواصة على عمق ٢٥ متراً ، وهو حين يتنفس لا يكفيه الاوكسجين . وكل ما عدا ذلك يتعلق بقضية الذوق والمدرسة المسرحية . فيصعب على المرء ، مثلاً ، أن يتصور

ستانيسلافسكي وهو يقوم باخراج مسرحية في القصر البابوي (الافينيون) .

سؤال : كيف تنظرون الى العلاقات المتبادلة بين مختلف المدارس المسرحية؟

فيلار : اعتقد بأن نشاط كل فنان كبير ، ونشاط كل مسرح انشأه مثل هذا الفنان ، يموتان معه . انما الأهم هو الحفاظ على الخطوط الاساسية التي اختطها هذا المسرح او ذاك الفنان . فالفن يتطلب تجدداً مستمراً ، وان كل طريقة مستنيرة ومنطقية تحفز الجيل الجديد على الابداع لا بد لها من ان تضع ، في الوقت ذاته ، في ايدي هذا الجيل ، سلاحاً ضدها نفسها .

★ ★ ★

قيل لفيلار في المكتبة المسرحية الحكومية بموسكو :

– في عام ١٩٧٢ ستتم مكتبتنا الخمسين عاماً من عمرها ، فهل تخطون بضع كلمات للذكرى ؟

وأخذ فيلار قطعة كرتونية بيضاء وكتب عليها :

« الى المكتبة المسرحية الشابة ذات الخمسين عاماً من العجوز جان فيلار ١٩١٢ – ٠٠٠٠٠ »

وبعد فترة وجيزة ، غدا بامكان العالم أن يضع الرقم الثاني الذي يحدد وفاة من لم يؤمن لحظة بأنه سيموت ، وفاة جان فيلار ، أحد أكبر رجالات المسرح في عصرنا .

تأليف: كاتلين غوغ ترجمة: شحاذه الحوشان

الأنثروبولوجيا و الأمبريالية

كنت قد خاطبت في النص الاصلي لهذا البحث جمهوراً من علماء الانتروبولوجيا في الولايات المتحدة التي كنت أدرس فيها وأمارس البحث العلمي خلال اثنتي عشرة سنة . ويطرح هذا النص بعض القضايا التي تتعلق بالانتروبولوجيين (علماء الانسان) في الامم الصناعية الاخرى كأوروبا الغربية وامريكا الشمالية واوستراليا وزيلاندا الجديدة .. والاحداث العالمية التي ألمح اليها في هذا البحث تطرح كذلك بعض القضايا على الايديولوجيين الذين ولدوا ويقيمون في أمريكا اللاتينية وافريقيا التي تتوالى فيها بحوث عديدة في علم الانسان . ويسعدني كثيراً أن يدفع هذا البحث بعض هؤلاء العلماء الى أن يبدوا رأيهم في تلك الاحداث وفي كيفية تأثر اعمالهم بها .

لقد تذمر كثير من الأنتربولوجيين والطلاب من قصور الانتربولوجيا الثقافية والاجتماعية عن معالجة القضايا المعبرة في العالم المعاصر . ولما كنت قد دافعت عن رأيهم هذا فسأحاول أن اجعل منه مرتكزاً لبحثي وأتمه ببعض المقترحات. وأرجو أن يغض النظر عن اسلوبي الذي سيجمع بين التقرير والمناقشة لأني سأنطلق في هذا البحث من منطلق جديد .

ان الانتروبولوجيا هي وليدة الامبريالية الغربية لأن اصولها تنبع من المفاهيم الانسانية في عصر النور . ولكنها لم تصبح علماً عصرياً ومنهجاً للدراسة الجامعية إلا إبان اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، أي في تلك الحقبة التي كانت تبذل فيها الأمم الأوروبية أقصى جهودها لاخضاع العالم غير الصناعي وغير الغربي كله لسلطانها السياسي والاقتصادي .

كانت ابحاثنا حتى الحرب العالمية الثانية تدور حول البلدان التي اخضعتها حكوماتنا، وكنا نميل إذذاك الى قبول الاطار الامبريالي على أنه امر واقع لأننا كنا نتأثر بالأفكار السائدة في عصرنا من جهة، ولم يكن في مقدورنا من جهة ثانية أن نفعل الا الشيء القليل لتدمير هذه الامبراطوريات .

لقد لعب الانتربولوجيون، على الرغم من أنه كان يسود الاعتقاد باستقلال العلوم الاجتماعية عن منظومة القيم ، الدور نفسه الذي لعبه آنذاك الليبراليون والاصلاحيون البيض في قطاعات اخرى من مجتمعنا . وكانوا يتمتعون بمركز اجتماعي اعلى من مركز اولئك الذين يجرون ابحاثهم عليهم ، لأنهم ينتمون عادة الى العرق المسيطر ويتمتعون بحماية القانون الامبريالي. ولكنهم جهدوا ان يتحملوا مسؤولية الدفاع عن السكان المحليين وحمايتهم من اسوأ ألوان الاستغلال الامبريالي لأنهم عاشوا الى جوارهم . كذلك قامت علاقات وثيقة بين الانتروبولوجيين

والحكومات او الهيئات الخاصة المختلفة التي كانت تمولهم وتحميهم، كما قامت علاقات أمتن منها ومن طبيعة اخرى بينهم وبين الناس الذين كانوا يدرسون مؤسساتهم . اما بالنسبة لغير البيض فقد ولدت الانتربولوجيا التطبيقية ونمت في اطار العون والتطوير الاجتماعي .

لقد نشأت منذ الحرب العالمية الثانية أوضاع جديدة ، وهي أن عدد السكان في البلاد النامية يبلغ اليوم نحو مليارين و ٣٥٢ مليوناً ،أصبح ٧٧٣ مليوناً منهم ،أي مايقارب الثلث ،خارج منطقة النفوذ الامبريالي الغربي فأنجزوا ثوراتهم وأقاموا دولاً اشتراكية جديدة في الصين ومنغوليا وكوريا الشمالية وكوبا . ومهما تكن الصعوبات والتناقضات التي تعاني منها هذه البلدان ،فقد ابتعدت عن سيطرة القوى الرأسمالية، وهي تتابع مسيرتها اليوم بوسائلها الخاصة .ولم يستطع الانتربولوجيون الاميركيون بسبب الحرب الباردة أو الساخنة (في فيتنام مثلاً) ان يدرسوا مجتمعات هذه البلدان دراسة مباشرة . وقلما قارنوا بين اقتصاد بلادهم وبناها الاجتماعية واقتصاد وبُنى البلاد النامية ذات الاقتصاد الرأسمالي ، أو المختلط .

واعتقد ان الامريكيين عندما يدرسون المجتمعات الاشتراكية لابدّ أن يخرجوا بنتائج مشوهة في مجالي النظرية والواقع ،لأنهم يعتبرون الشيوعية ،وبخاصة الشيوعية الثورية ،أمراً سيئاً وغير قابل للحياة . ومع قناعتي بصعوبة الحصول على معلومات جدية من دراساتهم فلا يخلو من الفائدة القيام بدراسة موضوعية لأعمال بعض الباحثين الغربيين الذين عاشوا في تلك البلدان ومنهم على سبيل المثال : أوين لاتيمور (١٩٦٢) وجون روبنسون (١٩٥٨ ، ٩٦٤) و جان ميريدال (١٩٦٥) ودافيد وايزابيل كروك كروك (١٩٥٩ ، ١٩٦٦) . يضاف الى ذلك كتابات الصحفيين الغربيين والمختصين الذين عاشوا في البلدان الاشتراكية الجديدة أو مروا

فيما بعد قيام ثوراتها . مثال ذلك : رينيه ديمون (١٩٥٥ ، ١٩٦٧) وستيوارت وروما جلدر (١٩٦٤) و فيلكس كرين (١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥) وادغار سنو (١٩٦٢) ووليام هانتون (١٩٦٦) و هان سوين (١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٧٦٧) و أنا لويز شرونج (١٩٦٢ ، ١٩٦٤) وويلفردبورشت (١٩٦٢ ، ٦٥، ٦٦) و شارل تايلور وآخرون سواهم . ويميل غالبية هؤلاء المؤلفين الى الاشتراكيات الجديدة ، ولكن الأمريكيين يهملونهم ويهزأون بأكثرهم علماً بأنهم يعتمدون قصص المسافرين دون تمحيص مستمدين منها معلوماتهم عن المجتمعات غير الغربية في الفترة الواقعة مابين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر مع ما تتصف به هذه المصادر من ضحالة وأخطاء . وبديهي أنه لاينبغي أن ترفض تلك الدراسات لمجرد صدورها عن مؤلفين يميلون للبلاد التي كانوا يزورونها ، وليس ثمة مايبرر عدم تطبيق المعايير الموضوعة ذاتها على الكتاب المعاصرين المعجبين بالصين أو البلاد الاشتراكية الأخرى .

أما فيما يتعلق ببقية سكان البلاد غير الفرنسية ذات الاقتصاد الرأسمالي أو المختلط الذين يقرب عددهم من مليار و ٥٧٩ مليوناً ، أي نحو ٦٧٪ من المجموع العام لهذه البلاد ، فإن ٤٩ مليوناً فقط أي ٢٪ منهم يعيشون في ظل مجتمعات استعمارية تتفاوت في طابعها الكلاسيكي ، كما هي الحال في جنوب أفريقيا وموزامبيق وأنغولا ، وتسيّرها نخبة بيضاء ترجع في أصولها الى « الوطن الأم » أو تحتلها وتستوطنها استيطاناً استعمارياً . كما أن ٥١١ مليوناً ، أي ٢٢ ٪ من المجموع يسكنون بلاداً يمكن اعتبارها دولاً تابعة أو عميلة . وبين دول هذه المجموعة فإن الدول التي يزيد عدد سكان كل منها على خمسة ملايين هي : كولومبيا ، والارجنتين وبيرو والبرازيل والاكوادور والتشيلي وفنزويلا والفيليبين ، وفيتنام الجنوبية و كوريا

الجنوبية وتايلاند وفورموزا وماليزيا والكونغو ونيجيريا وإيران والعربية السعودية والكاميرون وتركيا . وليست هذه اللائحة الا تقريبية لأن الامبريالية الجديدة تتفاوت في قوتها من مكان لآخر ، ولهذا يضيف بعضهم الى هذه اللائحة المكسيك والباكستان ، فيصبح تعداد سكان هذه المجموعة اذن ٦٥٧ مليوناً . أي نحو ٢٨٪ من العالم الثالث . وتقوم في هذه البلدان العميلة حكومات محلية ترتبط جميعها بالمعونات العسكرية والاقتصادية الغربية وبرؤوس الأموال الخاصة الموظفة فيها بحيث تكاد تفقد استقلالها . وتقف هذه الحكومات في وجه الاصلاحات الاجتماعية يتهددها الانهيار اذا ماقطع العون الغربي عنها . وإن ٣١٨ مليوناً من اصل هذه المجموعة ، أي ١٤٪ ، يعيشون في بلدان تخضع لسيطرة الولايات المتحدة ، سواء أكان ذلك في امريكا اللاتينية – الاحتياط التقليدي لرأس المال الاميركي – او في المنطقة المحيطة بالصين ، حيث اقامت الولايات المتحدة أنظمة تدور في فلكها لكي تحاول بها خنق انتشار الاشتراكية الثورية . واذا اضفنا اليها الباكستان والمكسيك تصبح نسبة الدول العميلة للولايات المتحدة ٢٠٪ من مجموع سكان العالم الثالث .

وأخيراً يبقى من مجموع سكان العالم الثالث ٨٧٣ مليوناً ، أي زهاء ٣٧٪ ، يعيشون في بلاد يعتبرها الغرب مستقلة استقلالاً نسبياً تقوم فيها حكومات وطنية يرئسها زعماء شعبيون قادوا نضالات وطنية أو حروب تحرير قومية ضد الاستعمار الغربي منذ عشر أو عشرين سنة خلت ، خلافاً للحكومات العميلة التي جاءت نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لانقلابات عسكرية أوحى الغرب بعظمها . وتعتبر دول العالم الثالث المستقلة نفسها محايدة سياسياً والى حد ما اشتراكية ، أو هي تنزع لأن تصبح اشتراكية . ولقد أطلق بيترودسلي (١٩٦٤) على هذه الحكومات لقب « شعبية » Populistes بسبب الدعم الذي يأتيها من عدة طبقات من الشعب

ويتوزع الاقتصاد فيها الى قطاعين أحدهما عام يُلح على فكرة التخطيط القومي ، والآخر يسيطر عليه رأس المال الأجنبي . وأهم الدول التي يربو عدد سكان كل منها على خمسة ملايين : الهند وبرمانيا وكمبوديا وسيلان وأندونيسيا وأفغانستان ونيبال وسوريا والعراق واليمن والجمهورية العربية المتحدة والجزائر والمغرب وكينيا وتانزانيا والسودان والحبشة وأوغندا وغانا .

لقد ساد اعتقاد في الخمسينات بين الانثروبولوجيين الليبراليين وسواهم بأنه سوف يتألف من هذه الدول عالم ثالث قوي يتمتع بالقدرة على التصرف مستقلاً عن الكتلتين الغربية والشرقية . غير أني أعتقد ان هذا الامل قد تضاءل خلال الخمسينات ،وانه اليوم قد تلاشى عملياً .ومرد ذلك الى انتشار رأس المال الأمريكي ، وتزايد قوى الغرب العسكرية ، ورفض الدول الأوروبية التخلي عن مراكز نفوذها الاقتصادي ،وعجز الحكومات الجديدة في هذه البلاد عن تحسين ظروف الحياة لشعوبها . لقد قامت علاقات التعامل بين الولايات المتحدة الأميركية وبين زعماء ستة عشر بلداً من العالم النامي يبلغ عدد سكانها ٢٢٧ مليون نسمة ،أي بنسبة ١٠٪ ، وذلك إبان الخمس عشرة سنة الماضية وهي : غواتيمالا وهندوراس وجمهورية الدومنيكان وغويانا وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين وبوليفيا والاكوادور وترينيداد ولاوس والكونغو وتوجو والغابون . ويُعزى الانعطاف في اتجاه غالبية هذه البلدان الى الانقلابات العسكرية التي حدثت فيها ، كما أن الهند واندونيسيا وافغانستان وسيلان وكينيا وغانا وهي البلاد التي كنت قد صنفتها مع البلاد المستقلة والتي يبلغ مجموع سكانها ٦٧٤ مليون نسمة قد انشأت هي الأخرى تعاملاً متيناً مع الولايات المتحدة بات يؤثر على استقلالها ويضعه موضع الشك . فإذا اضفنا هذه البلاد الى الدول العميلة والمناطق المستعمرة تشكلت لدينا مجموعة

من الدول يبلغ عدد سكانها مليار و ١٤ مليوناً ، اي نحو ٤٨ ٪ من سكان العالم الثالث ، تتأثر تأثراً بالغاً بالولايات المتحدة الأمريكية التي يمتد نفوذها ايضاً الى الدول التي تستعمرها الدول الأوروبية او التي تتعامل معها وتبلغ نسبتها ١١ ٪ ، كما يمتد ايضاً داخل دول الحياة ذاتها . وعلى هذا يمكننا القول ان السيطرة الأمريكية تتمركز بأشكال متفاوتة في العالم الثالث كله باستثناء الدول الاشتراكية .

لقد قامت في اكثر من عشرين بلداً من بلدان العالم الثالث حركات ثورية مسلّحة قاومت عودة السيطرة الغربية اليها في كلٍ من : غواتيمالا وبيرو وفنزويلا والإكوادور وباراغواي والبرازيل وهندوراس وبوليفيا وكولومبيا وانغولا وموزامبيق والكونغو والكامرون وغينيا البرتغالية واليمن والعربية السعودية والفيليبين وتايلاند ولاوس وفيتنام الجنوبية . ويبلغ مجموع سكان هذه البلدان ٢٦٦ مليون نسمة . كما قامت في سبعة بلدان اخرى يعيش فيها نحو ٥٠١ مليون نسمة حركات ثورية غير مسلحة او احزاب ثورية تستند الى تأييد شعبي كبير . وهي الهند وروديسيا وغرب جنوب افريقيا وجنوب افريقيا ونيكاراغوا والدومنيكان وبناما . وإذن فإن اكثر من ثلث العالم النامي يعاني مخاض ثورة اشتراكية تنهض في وجه النخبة المحلية والسيطرة الغربية . في حين ان الثلث الآخر قد انجز ثورته الاشتراكية . وحتى في البلدان المستقرة او العميلة او المحايدة التي تنعم باستقرار نسبي فان السخط يعم ويتعاظم بؤس غالبية السكان بينما يتعاظم ثراء الأقلية منهم ويزداد عدد السكان زيادة مضطردة ، وذلك كله سوف يفجر نضالات ثورية في العشر او العشرين سنة القادمة .

لقد خُيل لبعضنا في الخمسينات ان اجزاء كبيرة من العالم النامي سوف

تبلغ بطرق سلمية استقلالاً حقيقياً في كافة المجالات السياسية والاقتصادية . غير ان الحال اليوم لم يعد كذلك . إذ تستمر السيطرة الغربية تحت اقنعة جديدة، بل انها تنتشر وتتمركز بحيث يبدو انه لم يبق امام المجتمعات النامية سوى الثورة طريقاً للتحرر من تلك السيطرة .

وفي هذا العالم الثائر او المتحفز للثورة بدا الانتروبولوجيون يشعرون انهم في مأزق . لقد بدأنا كليبراليين بيض نفقد مواقعنا بين المعتدين والمعتدى عليهم . ونحن نعيش في عالم يفرض علينا ، كعلماء ، ثلاثة انماط من الالتزامات، هي اولاً التزامنا إزاء الناس الذين ندرسهم ، والتزاماتنا نحو العلم وزملائنا ثانياً ، والتزاماتنا نحو السلطات التي تستخدمنا في الجامعات او التي تموّل بحوثنا اخيراً . اننا في غالب الاحيان نعاني من التمزق بسبب التناقض بين النمطين الاول والثالث من التزاماتنا. كما ان النمط الثاني منها قد وضع على المحك لانه يوجب علينا قدراً كبيراً من الجهد الموضوعي والانساني . فالعالم الثالث يلتهب ثورة ولا سيما ضد الحكومة الاميركية التي تتمثل فيها اكبر قوى الغرب واشدها ثورة مضادة . ولقد ارهفت حرب فيتنام الشعور بالسخط لدى غير الغربيين في حين ترتبط اكثر الحكومات الغربية بالحكومة الاميركية ارتباطاً يخفف من نقدها لها والتعريض بها ، كما ان الانتروبولوجيين يزدادون تعرضاً للاضطهاد اللا اخلاقي والمضايقات السياسية من قبل الحكومات الاميركية واجهزتها المتعدد كما يشهد بذلك تقرير الاستاذ رالف بيلز وعنوانه « قضايا البحث الانتربولوجي والاخلاق » . فالمشكلة يمكن ان تصاغ تقريباً على الصورة التالية : كيف ينبغي ان يتصرف الانتربولوجي الذي يرتبط بحكم مضاد للثورة في عالم يتعاظم الاتجاه فيه نحو الثورة ؟ كذلك تظهر فئة رابعة تزيد الطين بلة وتتألف من اناس دأبهم الصخب ، الا وهم فئة الطلاب الذين

كانوا فيما مضى يتقبلون المعرفة بهدوء غير انهم اليوم وقد تفجرت ازماتهم الداخلية يطرحون اسئلة محرجة حول الاخلاق والاهداف والالتزام .

فلا يدهشنا إذاً ان ينتهي المطاف بالعديد من الأنتربولوجيين الى الانزواء في اختصاصهم ، حتى إذا اضطرتهم ظروف العمل الى الذهاب الى ما وراء البحار تراهم يبحثون عن أبعد القبائل واشدها استقراراً أو عن أهدأ قرية يمكن ان يعثروا عليها . وكما قال بيتروورسلي في مقال حديث عنوانه : « نهاية الانتربولوجيا » علينا ان نختار بين ان نبقى إخصائيين حبيسي ثقافة المجتمعات الصغـــيرة او مجتمعات ما قبل التصنيع وبين أن ننفتح في ابحاثنا على دراسة المجتمعات المعاصرة ومن ضمنها الثورات الحديثة وذلك بأن نتقصّى ثقافة المجتمعات البدائية وتطورها ومؤسساتها. فإذا اخترنا السبيل الأول فستتحول تدريجياً بسبب فقدان الموضوع الى مؤرخين تخلّوا عن العمل العظيم الذي انجزته المجتمعات الحديثة ، واذا اخـــترنا السبيل الآخر فإنه سيؤدي بنا إلى الاعتراف بأن مواضيعنا تتدرج نحو الاقتراب من « علماء السياسة » وعلماء الاقتصاد الاجتماعي . فليس أمامنا سوى سبيل واحد يجعلنا نرفض ذلك وهو ان نقصر أبحاثنا على مجموعات صغيرة من المجتمع الحديث ولكن بما أن سلّم هذه المجموعات يتسع باستمرار لذلك تتضاءل المبررات لهذه البحوث من الناحيتين النظرية والمنهجيـــة اللّهم إلا إذا وضعت تلك البحوث في منظور نسق إجمالي . وللانتربولوجيين الحق في ان يفرضوا على انفسهم القيـــام بدراسة ذلك النسق الإجمالي على انه كلٌ واحدٌ لأنهم يملكون خبرة خمسين عاماً في تحليل العلاقات بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية الأصغر والأقل شمولاً . ولا شك في انه على الانتربولوجيين ان يرتبطوا في بعض معطياتهم ارتباطاً ضرورياً بالعلوم الاجتماعية الأخرى ،غير انه يحق لهم ان يطمحوا بأن يقوموا بدور

التركيب ـ واعتقد ان هناك مع شديد الأسف محذوراً كبيراً في تاريخنا الخاص يعرقل دراستنا للمجتمع الحديث من حيث هو نسق إجمالي ووحيد ومتداخل . فقد مرّ قرن كامل من البحث في المجتمعات المقهورة واكثر من خمسين عاماً من التركيز على تداخل عناصر النسق الاجتماعي وفشلنا مع هذا في دراسة الامبريالية الغربية كأسلوب اجتماعي وفي إدراك آثارها على المجتمعات التي ندرسها . وظهرت بعض المؤلفات الرائدة في الآونة الأخيرة فحاولت ان تسد هذا الفراغ ونخص بالذكر منها : كتاب ورسلي (العالم الثالث) والمجموعة التي يشرف عليها وولترستين (التحول الاجتماعي) و (الحالة الاستعمارية) وهي تجمع مقتطفات للأنتربولوجيين والقادة الوطنيين في العشرين سنة الأخيرة . كما صدرت دراسات وولف عن مكسيكو (١٩٥٩) وستيوورد عن بورتوريكو وأبستن عن شركة النحاس في زامبيا (١٩٥٨) ومؤلفات اخرى تسير جميعها على هذا المنحى ـ ولكن ما أقل عدد العلماء الذين درسوا الامبريالية وعلى الأخص النسق الاقتصادي للامبريالية !!!

صحيح ان عدداً من العلماء قد قدموا ابحاثاً عن التحول الاجتماعي المعاصر في مجتمعات ما قبل التصنيع وعلى الأخص في المجتمعات القروية غير أن دراساتهم قد تمت من خلال المفاهيم العامة لـ « التماس الثقافي » و « التثقيف » و « التحول الاجتماعي » و « والتحديث » و « التحضير » و « التغريب » أو « استمرار التحضير » . وانا نلاحظ مع الأسف ان مفاهيم العنف والألم والاستغلال تكاد تختفي من تحليلهم لأنماط تلك البُنى ـ فقد انصبّت دراساتهم على وحدات هي من الصغر بحيث يصعب معها ان نقبل بالشجرة بديلاً عن الغابة ـ ولم ينتج عن مجمل تلك الدراسات سوى تقارير وصفية افسحت المجال امام فرضيات محدودة عن

احتكاك الثقافات الصناعية بثقافات ما قبل الصناعية داخل المجتمعات القروية وقلما ساعدت على فهم التوزيع العالمي لسيطرة الامبريالية . وكانت الاولوية في دراسة نماذج الوحدات الاجتماعية غير الغربية تنصب على دراسة المجتمعات البدائية الاقل تأثراً بالتحولات الحديثة ، علماً بأن المناجم والزراعات الصناعية ومستعمرات البيض والبيروقراطيات والتمركز الحضاري والحركات الوطنية لعبت دوراً شديد الاهمية في المجتمعات المستعمرة .

لِمَ لم يدرس الانتربولوجيون الامبريالية من حيث هي ظاهرة اجمالية ؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب مقالاً خاصاً وسأكتفي بالاشارة الى بعض الخطوط الرئيسية :

١ً ـ نمو التخصص في الانتربولوجيا وامتداده بينها وبين العلوم القريبة منها وعلى الاخص علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد .

٢ً ـ تقاليد العمل الفردي في المجتمعات الصغيرة حيث اغلّت بادىء الامر حصاداً وفيراً ثم أصبحت مصدراً للقسر على المستويين المنهجي والنظري .

٣ً ـ تجنب اغضاب الحكومات التي كانت تموّل ابحاثنا وقبولنا مواضيع بحث مختلف عليها .

٤ً ـ الاطار البيروقراطي والمضاد للثورة في الجامعات التي كان الانتربولوجيون يعملون فيها .

قد يعترض بعضهم بأني أتعمد تجاهل مساهمة أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية في مجالات الانتربولوجيا التطبيقية أو السياسية والاقتصادية المطبقة على التطور .

لقد تمت هذه المساهمة فعلاً وبعضها ذو شأن . غير أني أبادر الى القول بأن أكثر هذه الأعمال كان نتيجة فرضيات ونظريات خاطئة شك فيها باحثو الأمم الحديثة ووضعوها موضع جدل يتزايد يوماً بعد يوم وهذا بعضها :

تفسير التخلف الاقتصادي في العالم الثالث بمعايير القيم والخصائص السيكولوجية ، وفرضية الرضوخ للسياسات الرسمية تحاشياً لحدوث التغيرات السريعة والهدامة . وفرضية الالحاح على تعدد السببية . والفرضية القائلة بأن الانتشار ابتداء من مركز صناعي هو النمط الرئيسي للتطور . وأخيراً الفرضية التي ترفض القول بأن الثورة هي السبيل الحقيقي الوحيد للتقدم الاقتصادي في بعض المجتمعات .

وخلاصة القول، إن الانتربولوجيا التطبيقية والاقتصادية التي نشأت في بلاد امريكا الشمالية تتخذ من الاقتصاد الرأسمالي والامبريالي إطاراً لتحليلاتها ، في حين أن الوقائع الخالصة برهنت كلها على تدهور ظروف حياة معظم سكان البلدان النامية التي تسود فيها المؤسسات الخاصة وعلى أن « الانفصام » لم يحدث فيها . وإذا صحّ ذلك فينبغي ألا يأخذنا العجب اذا رفض مثقفو هذه البلاد علوم البلد المسيطر الاجتماعية التطبيقية وبحثوا عن حلول أخرى ، بحيث تكونت لديهم مجموعة قيمة من البحوث هي في الواقع أدب حقيقي تأثر كل أصحابه بماركس وهو يدور أصلاً حول الامبريالية الغربية ، زد على ذلك الدراسات التحليلية الكلاسيكية لكل من : ج . أ . هوبسون (١٩٥٤) ولينين (١٩٣٩) وروزا لكسمبورج (١٩٥١) وباركور ت . موف (١٩٢٥) وماري أ . تونسند (١٩٤٠) وأريك ليامس (١٩٤٤) وفريتز شتاينبرغ (١٩٥١) والعالم الانتربولوجي راما كرشنا موخرجي (١٩٥٨) وبول أ . بران (١٩٥٧) ، هؤلاء العلماء الذين قدموا

أمثلة رائعة في هذا المضمار ، ودراسات أحدث منها لكل من : باران وسويزي (الرأسماليـــة الاحتكارية) ونكروما (الاستعمار الجديد هو آخر مراحل الامبريالية) ورينيه دمون (الأراضي الحية) و (افريقيا السوداء لم تحسن الانطلاق) وفانون (معذبو الأرض) و (سوسيولوجيا ثورة) و أ . ج . فرانك (الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية). أما في الولايات المتحدة فانهم إما يجهلون هذه المؤلفات جهلاً مطبقاً أو يهملونها ، فإذا نقدوها كان نقدهم لها سطحياً وقلما أشاروا إليها في المراجع المتداولة عن الأنتربولوجيا . وكل ما استطيع قوله هو ان الرفض الأميركي للماركسية ولأدب « التمرد » منذ عصر ماك كارثي وحتى أيامنا هذه هو رفض مأسوي ، أدى إلى عدم النظر نظرة جدية إلى آراء هؤلاء الكتاب وتحدياتهم وألغى الدفاع عن حرمة الفكر، كما اسهم اسهاماً كبيراً في انعدام النقاش الموضوعي وتدمير العديد من المهارات الفكرية .

ويمكننا ان نعتقد بأن ماتنشره منذ سنين بعض الصحف مثـــل Studies on the Left, International publishers pscss وبعض الصحف اليسارية الأخرى قد أصبح لوناً من الأدب السري بالنسبة للكثيرين من الطلبة والمحاضرين في العلوم الاجتماعية . غير ان العلوم الاجتماعية الأرثوذكسية والدراسات ذات الأصل الماركسي تشكو من فقدان المجابهة الصريحة وانعدام النقاش بين مختلف ممثليها . ولا شك في ان ثمة اسباباً سياسية لهذا الواقع الناشيء عن ارتباطنا بالسلطات القائمة . ومما يؤسف له ان نكون قد سمحنا لأنفسنا بالتردي في عبودية كهذه على اشلاء حقنـــا في حرية البحث والتفكير بالمستقبل .

ولا بد من الإشارة هنا الى ان بعض علماء الانتربولوجيا المعنيين بهذه

المشكلات قد بدؤوا فعلاً في عمل تركيبي بعد ان ركزّوا اهتمامهم على التناقضات القائمة بين نظريات الباحثين غير الأمريكيين أو (الأنتي امريكان) وبين نظريات الباحثين الأمريكيين الأرثوذكسيين . فألقت الموضوعات التي اختاروها لأبحاثهم الضوء على تلك التناقضات وإليكم بعضها :

١ ـ أصحيح مايؤكده أ . ج . فرانك بالاستناد الى أرقام الأمم المتحدة أن الانتاج الغذائي للفرد في آسيا غير الشيوعية وأمريكا اللاتينية قدانخفض منذ عام ١٩٦٠ إلى مستوى ادنى من المستوى الذي بلغه قبل الحرب ، في حين ان ذلك المستوى قد ارتفع في الصين وكوبا ؟

أصحيح مايؤمن به كثير من علماء الاجتماع والانتربولوجيا وتؤكده الصحافة الأمريكية ان الانتاج الزراعي الرأسمالي قد تدنّى في البلاد النامية وان الانتاج الاشتراكي هو أشد تدنياً ؟

٢ ـ وستتاح لنا الفرصة كي نوسع ابحاثنا في موضوعات كثيرة، كاجراء مقارنة مثلاً بين بنية وفعالية المعونات الأجنبية : الرأسمالية منها والاشتراكية . أو بين نتائج المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية لجمهورية الدومنيكان وبين نتائج المساعدات الروسية لكوبا . وإذا كان الامريكيون يستطيعون الذهاب بحرية الى كوبا لإجراء تلك المقارنة ففيوسع اوروبي وامريكي أن ينسقا ابحاثهما ويقوما بالمهمة خير قيام . اما في بلاد كالهند والجمهورية العربية المتحدةفليس ما يحول بيننا وبين اجراء دراساتنا وابحاثنا على المعونة الرأسمالية وبرامج المعونة الاشتراكية في المكان نفسه .

٣ ـ إننا في امسّ الحاجة لأن نقوم بدراسات مقارنة عن نماذج السيطرة السياسية والاقتصادية في عدة مجتمعات لكي نحدّد مفاهيم الامبريالية والاستعمار

الجديد الخ .. كيف يمكن ان نقارن مثلاً بين سيطرة روسيا على احد بلدان امريكا اللاتينية او جنوب شرقي آسيا . على ان نأخذ بعين الاعتبار بعض المتحولات كالضغط العسكري واستخدام فائض الاقتصاد الآني من البلد المقهور والعلاقات بين افراد الطليعة السياسية . كيف يمكن ان نقارن بين سيطرة الصين على التيبت ورقابة الهند على كشمير وحيدر آباد وهضاب ناجا من حيث التاريخ والبنيـة والعوامل المؤثرة الأخرى ؟.. ما هو تأثير هذه السيطرة على البُنى الطبقية وعلى انتاجية الاقتصاد والمؤسسات السياسية ؟

٤ ـ وإذا كنا نرغب فعلاً في ان نرافق عن كثب الحركات الوطنية في مجالات التحولات الاجتماعية فلا بدّ من قيام دراسات مقارنة عن الحركات الثورية وعن بواكير هذه الحركات . وقد تعترضنا بعض الصعاب ولكننا نستطيع أن نذللها كي نقوم بدراسة بعض الثورات بعد انتصارها او بعض حركات التمرد منذ انطلاقها ، او بعد سقوطها . لقد عاش بعض الغربيين مع الحركات الثورية وعملوا معها فلم يكن بين هؤلاء الانتربولوجيون الا قلة نادرة . فنحن نفتقر الى معرفة ما اذا كانت الثورات اليسارية او الوطنية او المحاولات الثورية تقدم خصائص متماثلة في كل من : كوبا والجزائر والهند الصينية ومـاليزيا والفلبين واندونيسيا وكينيا وزنجبار . وهل يتسنّى لنا أن نلاحظ تبدلات على المستوى الايديولوجي والتنظيمي بين حركات التمرد الأولى وبين حروب العصابات المنتشرة حالياً في كل من: غواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا وأنغولا وموزامبيق ولاوس وتايلاند والكمرون واليمن وجنوب الجزيرة العربية ؟. . ما هي نماذج الفلاحين والشغيلة الذين يحتمل أن ينخرطوا في هذه الثورات ؟.. هل يتشكل منهم (تيبولوجيا) علم نمـاذج للتيارات والتنظيمات المحتملة ؟ لماذا تحقق ثورات وتنتصر أخرى ؟ كيف حدث

مثلاً أن زهاء مليون شيوعي قد ابيدوا مع اسرهم في اندونيسيا عام ١٩٦٦ دون مقاومة مجدية ؟.. ما مدى تأثير هذا الحدث على مشاريع وأمن الحزب الشيوعي اليساري في الهند مثلاً ؟

قد يتهمني بعضهم بأني أطالب بمشروع شبيه بمشروع « كاملو » وليس ذلك هدفي . إن ما أطالب به هو أن نقوم بتلك الدراسات على طريقتنا كما لو كنا ندرس : « Kargor - Cult » أو « Kula-Ring » دون أن يجرّنا التمويل المُفسد الى التحيز الضمني وبدون أن تسيّرنا أفكار مُسبقة بأن الردّ الأفضل لايكمن في الثورة ،بل في الثورة المضادة .وعلى أن نضع نصب اعيننا الرفاه الاقتصادي والروحي الطويل الأمد للذين يمدوننا بالمعلومات وللمجتمع الدولي بدلاً من المكاسب الآنيّة التي تجنيها أمم الغرب عسكرية كانت ام صناعية .

إنني أطالب أن يتولى هذه الدراسات أفراد أو فرق منتقاة بدلاً من أن يقوم بها فرد من خلال مخطط يدار من بعيد . ولكم يؤلمني أن ما أتمناه لم يعد ممكناً في أمريكا لأن الأمريكيين قد أصبحوا مهددين من قبل حكوماتهم الامبريالية ويخضعون لسيطرتها أشد الخضوع .

وما دام الأمر كذلك فإن المشكلة الحقيقية هي أن نعرف كيف يمكن أن يستعيد الانتربولوجيون حريتهم في البحث والعمل . فلنضع هذا الهدف في مكان الصدارة من اهدافنا فرادى ومجتمعين .

وثائق

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١)

(١٩٦٤ ـ ١٩٧٢)

د. هشام متولي

ـ ١ ـ

مقدمة :

ان مراجعة الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية تبين أن التجارة الخارجية للدول النامية او غير الصناعية هي في زيادة، ولكن بنسبة اقل بكثير من ازديادها بما يخص البلدان الصناعية او المتطورة . كما ان معدل زيادتها اقل . فبحسب حسابات مصرف التسويات الدولية (٢) ، نجد أن معدل زيادة الصادرات لعامي

(١) والتسمية لهذا المؤتمر بالانكليزية هي : United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).
والفرنسية Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement (CNUCED).
وقد عقد في عاصمة التشيلي خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٢ .

(٢) انظر التقرير الواحد والاربعين لمصرف التسويات الدولية . ص ١٠٨ .

١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، كان على التوالي ١٥،٥٪ ، ١٥،٥٪ بالنسبة لمجموعة البلدان المتقدمة ، في حين انه كان بالنسبة لمجموعة البلدان النامية ١٢٪ ، ٩،٥٪ . كذلك الامر بالنسبة للمستوردات وللفترة المذكورة : ١٥٪ ، ١٥٪ ، للبلدان المتقدمة او المتطورة ، ٩٪ ، ٩،٥٪ للبلدان النامية : وهذا يعني ، بالتالي ، ان مساهمة البلدان النامية في التجارة الدولية هي في تراجع بالنسبة لمساهمة الدول الصناعية . وقد انخفضت مساهمتها بالفعل من ٢٨٪ عام ١٩٥٤ الى ٢٢٪ للفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ .

فالبلدان النامية لا تستفيد اذن الا بدرجات ضعيفة من التقدم الهام الحاصل في البلدان المتقدمة من حيث تجارتها الخارجية ، وخاصة في زيادة مبادلاتها التجارية فيما بينها . وهذه الظاهرة كانت موجودة في القرن التاسع عشر ، وما زالت قائمة الى اليوم(١) .

وفيما يتعلق بصادرات المنتجات الاولية او الاساسية ، يلاحظ انها ازدادت بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ١٩١٣ — ١٩٣٧ بالنسبة للبلدان النامية ، في حين انها نقصت بالنسبة للبلدان الصناعية . ولكن الوضع تغير اعتباراً من عام ١٩٣٧ واصبح عكس ما كان عليه . فعلى اساس ان ١٩١٣ = ١٠٠ يلاحظ :

	١٩٣٧	١٩٥٧
البلدان الصناعية	٩٦	١٩٣
البلدان النامية	١٥٧	١٩٨

(١) انظر دراستي عن : النزوع نحو التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية .

أي أن الصادرات من المنتجات الأساسية للبلدان الصناعيــة ازدادت بدرجات اهم بكثير من ازديادها بالنسبة للبلدان النامية . فبالاضافة اذن الى أن البلدان الصناعية تحتل المركز الاول والأهم في صادراتها بشكل عام، فان صادراتها من المنتجات الاساسية ايضاً ، التي هي المنتجات الرئيسية للبلدان النامية ، تزداد بنسب أكبر بكثير .

وبشكل عام يمكن وصف التجارة الخارجية للبلدان النامية انها تخضع وترتبط بأحكام التجارة الدولية التي تتجه دوماً لصالح البلدان الصناعية فالبلدان النامية تشتري من البلدان الصناعية ما يقرب من ثلاثة أرباع مستورداتها ، وخاصة من السلع المصنوعة التي تزداد اسعارها بشكل مستمر بسبب ازدياد الاجور في البلدان الصناعية وازدياد تكاليف النقل ، وتفاقم ظاهرة التضخم . هذا من ناحية الاستيراد . والامر نفسه ، ان لم يكن اشد من حيث الارتباط ، بالنسبة للصادرات .

فتسعة اعشار صادرات البلدان النامية تتشكل بنسبتها العظمى من السلع الاساسية ، ولكنها سلع او منتجات محدودة العدد ، كما يتبين ذلك من الجدول الصغير التالي :

تركيب الصادرات (بالقيمة) لعام ١٩٦٣ مثلاً

	البلدان الصناعية	البلدان ذات الاقتصاد المخطط	البلدان النامية
منتجات اساسية	٣٩٪	٤٨٪	٨٩٪
منتجات مصنوعة	٥٩٪	٥١٪	١٠٪

يضاف الى ذلك ان الطلب على السلع الأساسية من طرف البلدان الصناعية او المتطورة يصادف اكثر فأكثر من العقبات ، وذلك بشكل رئيسي

بسبب السلع التركيبية البديلة ، والتقدم التقني الكبير الذي تحققه هذه البلدان ، الأمر الذي من شأنه ان يحد من استيراد هذه المواد من البلدان النامية ، ويؤثر بالتالي على أسعارها ، وعلى موارد هذه البلدان الاخيرة من حصيلة صادراتها بالعملات القوية .

ويلاحظ ايضاً ان اسعار المنتجات الأساسية التي تصدرها البلدان النامية اخذت تتجه نحو الانخفاض اعتباراً من عام ١٩٥١ (في هذه السنة انتهت الحرب الكورية وانتهى الطلب الاستثنائي على المنتجات الأساسية) .

فاذا نظر الى الموضوع من ناحية الأسعار اذن ، نجد أن معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية في تدهور مستمر ، اي ان : المنتجات المصنوعةالتي تنتجها البلدان الصناعيةوالتي تصدرها الى البلدان النامية تتجه اسعارها نحوالارتفاع . اما اسعار صادرات البلدان النامية فتتجه نحو الهبوط . فمن اجل استيراد الكمية المحددة ذاتها من السلع ، يجب على البلدان النامية ان تصدر كمية متزايدةمن انتاجها. اي ان معدلات التبادل التجاري الخاصة بها تميل نحو التدهور .

واسعار المواد الأولية ليست حساسة فقط للمؤثرات في الاجل الطويل ، بل في الأجل القصير ايضاً ، وغالباً ما تختلف من منتوج لآخر ، وغالباً ماتكون ايضاً غير متوقعة .

وهكذا فإنه في عام ١٩٦٤ هبطت اسعار السكر بأكثر من ٣٠ ٪ ، في حين ان اسعار البن ارتفعت بأكثر من ٥٠ ٪ ، وفي عام ١٩٦٥ هبطت اسعار المواد الغذائية بنسبة ١٣٪ في حين ارتفعت اسعار المعادن غير الحديدية بنسبة ٣٠ ٪ . اي ان الارتفاع والانخفاض في اسعار المواد الاولية هو غير متوقع من جهة ، ويتبع الاوضاع والظروف الاقتصادية في العالم ، من جهة ثانية . فاذا

حدثت الجبوحة الاقتصادية في الولايات المتحدة واوربا الغربية للسوق المشتركة ، فان اتجاه السعر يكون نحو الارتفاع ما لم تكن هناك موانع اخرى .

وينعكس هذا كله ، اي عدم استقرار اسعار المواد الاولية ، على اقتصاديات البلدان النامية ، بصورة اكثر حدة نظراً لاعتماد اقتصادها بصورة رئيسية على منتوج او اثنين مخصصين للتصدير . ومثال ذلك : يشكل القطن ٧٠ ٪ من صادرات جمهورية مصر العربية ، ٦٠٪ من صادرات السودان ، ٦٥ ٪ من صادرات سورية ، ويشكل النحاس ٥٠ ٪ من صادرات الشيلي ، ويشكل الكاوتشوك ٥٣٪ من صادرات ماليزيا ... الخ .

وعلى هذا فإن اقتصاد هذه البلدان هو اقتصاد تابع ، يتأثر بدرجات كبيرة بالعوامل الخارجية او الدولية .

ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان ارتفاع اسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية لايعود على البلدان النامية الا بجزء ضئيل من مقدار الارتفاع . وذلك لأن تجارة الصادرات في هذه البلدان غالباً ما تعود لشركات اجنبية تكون صاحبة الاستثمار (كالوضع في مصر مثلا خلال فترة الاحتلال البريطاني) ، اي انها تحتفظ بالجزء الاكبر من حصة الربح في البلد الأم ، او ان المستثمرين المحليين يستخدمون الجزء الاكبر من هذه الحصة في استيراد السلع الكمالية من البلدان الصناعية (ظاهرة التقليد التي ما تزال آثارها قائمة في اغلب البلدان النامية) .

أما حين تنخفض الأسعار ، فان المنتج المحلي هو الذي يتحمل آثارها وانعكاسات هذه الآثار ايضاً . والمنتج المحلي المقصود هنا هو العامل والفلاح والتاجر الصغير .

وجملة القول ان هذا كله ينعكس على امكانيات البلدان النامية من حيث قدرتها على تنمية اقتصادها القومي ورفع قدرتها الاقتصادية ومستوى المعيشة فيها بصورة مستمرة . ولتغيير البنيان الاقتصادي البدائي أو غير المتطور في هذه البلدان لا بد اذن من العمل على ادخال تغيير جوهري على بنيان المبادلات التجارية الدولية واساليب تمويلها ، وكذلك بنيان المساعدات والقروض ، أي التمويل الانمائي الدولي . واذا حاولنا التعمق في الموضوع بدرجة اكبر ، أمكن القول ان اهم سبب جعل هيئة الامم المتحدة تدعو الى عقد مؤتمر للتجــارة والتنمية هو القضايا التجارية الدولية للبلدان المتخلفة او النامية . فهذه البلدان هي على وجه العموم منتجة للمنتجات الاولية كالقطن والقمح والسكر والكاكاو والكاوتشوك وغير ذلك . وهي بحاجة ليس فقط لموارد بالعملات الاجنبية القوية لتمول مشاريعها الانمائية ، بل الى استقرار هذه الموارد من جهة ، وزيادة حصيلتها مناً على مر الزمن من جهة ثانية ، وذلك من اجل استمرار التنمية فيها ، وزيادة نسبة هذه التنمية . وسبيل حصولها على هذه الموارد هو قيمة صادراتها من منتجاتها الاولية .

ولكن تبين من الدراسات الاقتصادية ان التجارة الدولية لهذه البلدان تعاني من مجموعة من المشاكل أهمها المشكلتان التاليتان : وتتلخص المشكلة الاولى في عدم استقرار قيم صادرات هذه البلدان التي تتعرض بشكل مستمر في الاجل القصير لتقلبات بسبب ارتفاع اسعار منتجاتها وانخفاضها . والمشكلة الثانية هي ان شروط مبادلاتها التجارية لا تتجه في الأمد الطويل لصالحها .

وبخصوص المشكلة الاولى ، اي تقلبات قيم الصادرات من المنتجات الاولية من عام لآخر ،وجد الاقتصاديون سببين لذلك . الاول تقلبات في اسعارها تبعاً لاختلاف الطلب العالمي عليها والعرض العالمي لها . والسبب الثاني لتقلب

أسعار الصادرات،هذه الاسعار التي غالباً ما تتجه نحو الانخفاض،هوانخفاض الانتاج المكونة منه الصادرات نتيجة عوامل طبيعية مختلفة كشح الأمطار وانتشار بعض الآفات .

اما فيما يتعلق بالمشكلة الثانية وهي ان شروط المبادلات التجارية لهذه البلدان مع البلدان الصناعية المتقدمة لاتسير في صالح البلدان المتخلفة في الأجل الطويل ، فقد أشارت الدراسات الاقتصادية للأمم المتحدة انه لوتمكنت البلدان المتخلفة أو المنتجة للمنتجات الاولية ان تثبت اسعار صادراتها على مستواها الذي كانت عليه عام ١٩٥٠ ، لكان مجمل قيم صادراتها عام ١٩٦٠ أكبر مما كان عليه بمقدار ٢٣٠٠ دولار . فشروط مبادلاتها التجارية مع البلدان الصناعية المتقدمة قد تدهورت بهذا المقدار اذن خلال الفترة المذكورة ، وذلك لصالح البلدان الصناعية المتقدمة .

وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة الى ان هناك سببين وراء انخفاض أو تدهور شروط أو معدلات التبادل التجاري بين الدول المتخلفة اقتصاديا ولغير صالحها ، والدول الصناعية المتقدمة ولصالحها ، وذلك في الأجل الطويل طبعاً .

ويتعلق السبب الأول بالبنيان الاقتصادي للبلدان الصناعية او المتقدمة اقتصاديا . فقد لوحظ ان طلب البلدان المتقدمة على صادرات البلدان المتخلفة ، أي منتجاتها الأولية ، يزداد بوتيرة ضعيفة ، أي أنه لايبلغ الحد اللازم والضروري لتأمين مورد كاف من العملات الأجنبية للبلدان المتخلفة مقابل تصديرها لمنتجاتها. وأبانت الدراسات الاقتصادية أن هناك مجموعة من العوامل تكمن وراء بطء طلب البلدان الصناعية على منتجات او صادرات البلدان المتخلفة :

آ – ان المنتجات الزراعية تشكل أهم الصادرات لأغلب البلدان المتخلفة . فقد لوحظ لدى دراسة تركيب الطلب على الاستهلاك في البلدان الصناعية ان الطلب على استهلاك السلع الزراعية لا يزداد بالنسبة نفسها التي تزداد بها دخول الافراد . وقد اشار مثلا بهذا الصدد الدكتور بريبيش ، السكرتير العام السابق لمؤتمر التجارة والتنمية، في تقريره « نحو سياسة تجارية جديدة من أجل التنمية » الى ان مقدار الاستهلاك الاجمالي للحنطة في الولايات المتحدة ظل تقريباً ثابتاً منذ اوائل هذا القرن بالرغم من زيادة عدد السكان وارتفاع الدخل الفردي .

ب – ان البلدان المتقدمة اقتصادياً تقوم احياناً باتخاذ تدابير من شأنها فرض قيود على تجارة استيراد السلع الاساسية من البلدان المتخلفة المنتجة لهذه السلع .

ج – أدى التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الى تمكن البلدان الصناعية المتقدمة من صنع سلع تركيبية من شأنها ان تحل محل المواد الخام الطبيعية التي تنتجها البلدان المتخلفة . وهكذا حل الحرير الصناعي محل الحرير الطبيعي ، وقل الطلب على الكاوتشوك . وبشكل عام ، فان تقدم الصناعات الكيماوية أدى الى صنع سلع استخراجية وتركيبية يمكنها أن تحل محل بعض المواد الخام الطبيعية التي تنتجها البلدان المتخلفة .

د – ان الطلب على المواد الخام الطبيعية التي تنتجها البلدان المتخلفة أخذ بالانخفاض بسبب التغير الهيكلي للصناعة في البلدان المتقدمة ، حيث اخذت الصناعات الهندسية والكيماوية وتلك المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية تحتل المركز الاول ، في حين ضعف مركز الصناعات الخفيفة التي تستهلك المواد الخام الطبيعية التي تستورد من البلدان المتخلفة .

هـ – ان تحليل الناتج القومي الاجمالي للبلدان الصناعية المتقدمة يبين ان القطاع الثالث او قطاع الخدمات تزداد أهميته ، الامر الذي يعني ان طلب هذه البلدان على المنتجات الأولية للبلدان المتخلفة لا يزداد بالنسبة التي كان عليها .

ذلك هو السبب الأول لتدهور معدلات التبادل التجاري للتجارة الخارجية للبلدان المتخلفة ، وهو يتعلق كما ذكرنا ، بالبنيان الاقتصادي للبلدان المتقدمة .

أما السبب الثاني لهذا التدهور في الامد الطويل فيتعلق بالبنيان الاقتصادي

للبلدان المتخلفة ذاتها . فالهيكل الاقتصادي لهذه البلدان ليس مرناً بالدرجة الكافية التي يمكن له معها أن يغير في تركيب منتجاته ، وبالتالي صادراته ، بالسرعة الكافية ، تبعاً لتغير الطلب العالمي وازدياده او تقلصه على هذه السلع ، او تلك .

نستخلص مما تقدم ان التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة تعاني من مشكلتين رئيسيتين : الاولى هي انخفاض قيم صادرات هذه البلدان في الامد القصير ، أي عدم استقرار او انخفاض مفاجيء لمواردها من العملات الاجنبية بين سنة وأخرى ، الامر الذي يؤثر في الوقت ذاته على مقدرتها الاستيرادية للمواد الضرورية ، وعلى سير واستمرار خططها الانمائية . والمشكلة الثانية هي تدهور معدلات مبادلاتها التجارية مع البلدان المتقدمة في الأمد الطويل ، اي ان صادراتها الى هذه البلدان تزداد بنسب ومعدلات ضئيلة وبطيئة ، بحيث ان القوة الشرائية المتحصلة من قيم صادراتها تكون اضعف ، بكثير احياناً ، من القوة الشرائية الواجبة التوفر لتمويل مستورداتها من البلدان الصناعية ،هذه المستوردات التي تزداد قيمتها بمعدلات اسرع واكبر من زيادة القمة الشرائية لقيم صادرات البلدان المتخلفة .

ولنحاول الآن ، ضمن نطاق التحليل المتقدم الذكر وتكرار بعض جوانبه والتركيز عليها تحديد المقصود من تعبير ، المنتجات الاساسية ضمن اطار المبادلات التجارية الدولية ، والتقارير المختلفة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والاجهزة المتفرعة عنه ؛

تشكل المنتجات الأساسية المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية الضرورية لتمويل المستوردات للبلدان المتخلفة . والسبب في ذلك أن اقتصاديات هذه البلدان تكاد ترتكز على انتاج هذه المنتجات وتصديرها . وتستورد هذه البلدان معظم سلعها المصنوعة وشبه المصنوعة ، وخاصة التجهيزات والآلات ، من البلدان الصناعية . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نستخلص النتيجة التالية :

ان اقتصاديات البلدان المتخلفة ، وخاصة برامجها الانمائية الموضوعة للتطوير

الاقتصاد القومي ، تخضع بشكل أو بآخر ، وبنسب كبيرة في أغلب الأحيان ، لتطور الصادرات من المنتجات الأساسية . فبالقدر الذي تكون فيه حصيلة الصادرات هامة ، وبالقدر الذي يتمكن معه البلد من تمويل مشاريعه الانتاجية ، وذلك في حال وجود خطة اقتصادية أو سياسة اقتصادية سليمة .

ولكن أسعار السلع أو المنتجات الأساسية هذه ليست ثابتة ، بل هي تتعرض لتقلبات كبيرة في الأمد القصير ، والطلب العالمي عليها يتسم بالمرونة .

لذلك فان سياسة مؤتمر التجارة والتنمية بخصوص المنتجات الأساسية للبلدان المتخلفة كانت وما زالت ترمي الى تحقيق ثلاثة أهداف :

١ — ازالة التقلبات الحادة في الأمد القصير لأسعار ، وبالتالي، لحصيلة الصادرات من المنتجات الأساسية للبلدان المتخلفة .

٢ — زيادة حصيلة صادرات البلدان المتخلفة .

٣ — العمل على تنويع منتجات البلدان المتخلفة ، لكي لا يعتمد اقتصادها بصورة رئيسية على سلعة أو سلعتين فقط .

ورغم أنه من الصعب قياس مقدار تأثير حصيلة الصادرات وتقلباتها على النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، فان تثبيت أسعار المنتجات الأساسية المصدرة يسهل بدون أدنى شك حسابات تخطيط التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع .

هذا مايتعلق بالهدف الأول ، أما مايتعلق بالهدف الثاني حول ضرورة زيادة حصيلة صادرات البلدان المتخلفة ، وهو يرتبط مباشرة بقضية هامة هي تمويل التنمية ، فيلاحظ أن هناك اتجاهاً أو ميلاً مستمراً لأن تكون حصيلة صادرات البلدان المتخلفة أقل ، وبكثير أحياناً ، من حاجاتها للعملات الأجنبية الضرورية لتمويل عمليات التنمية .

وقد لوحظ خلال السنوات العشر الماضية ، وذلك بالاعتماد على احصاءات المبادلات التجارية الدولية ، ان التقدم الاقتصادي المتحقق في البلدان المتخلفة يكاد

لا يقاس بأهميته اذا ماقورن بالتقدم الاقتصادي المتحقق في البلدان الصناعية . والسبب في ذلك هو ان البلدان المتخلفة ترتبط بتجارتها الخارجية بدرجات كبيرة بقطاع انتاج المنتجات الأساسية الذي لا يلعب نسبياً دوراً فعالاً وحيوياً في التجارة الدولية ، بالاضافة الى ان مساهمتها في هذا القطاع هي في تناقص . وهكذا فإنه خلال الفترة ١٩٥٥ – ١٩٦٥ ازدادت قيمة الصادرات الدولية بمعدل سنوي متوسط قدره ٩و٦٪ . ولم يكن يمثل هذا المعدل بالنسبة للبلدان المتخلفة للفترة المذكورة أكثر من ٤و٤٪ . ولا شك ان هذه النسبة الأخيرة تنقص أهميتها اذا استبعدنا من قائمة الصادرات مادة المحروقات ، وخاصة النفط . وهكذا فإنه اذا عرفنا ان المنتجات الغذائية والمنتجات من السلع الأساسية تشكل الأساس في صادرات البلدان المتخلفة ، اذا عرفنا ان نصيب البلدان المتخلفة في مجموع الصادرات العالمية للمنتجات المذكورة قد بقي تقريباً ثابتاً خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٥ و ١٩٦٣ – ١٩٦٥ ، امكننا معرفة ان المعدل السنوي الوسطي لزيادة مجموع صادرات هذه البلدان خلال فترة عشر سنوات هو ٥و٥٪ ، اي ان نصيبها في التجارة الدولية من المنتجات الغذائية والمنتجات من السلع الأساسية قد انخفض من ٤١ ٪ الى ٣٤ ٪ خلال الفترة المذكورة . وبالاضافة الى ذلك فان اسعار المنتجات الغذائية والمواد الأولية او المنتجات الأساسية قد انخفضت ، في حين اتجهت نحو الارتفاع اسعار السلع المصنوعة التي تصنعها البلدان الصناعية .

- حقاً ان ملاحظة احصاءات التجارة الدولية تدل على ان البلدان المتخلفة قد ساهمت في الزيادة العامة للتجارة الدولية خلال فترة الستينات ، ولكن يلاحظ أيضاً أن معدل الزيادة الخاص بالبلدان المتخلفة قد انخفض الى ٧ره ٪ في عام ١٩٦٥ بسبب انخفاض أسعار الكاكاو والبن والسكر والشاي ، ولم يرتفع معدل زيادة الصادرات للبلدان المتخلفة خلال السنتين التاليتين ، أي ١٩٦٦ – ١٩٦٧ .

والواقع أن وضع المنتجات الأساسية للبلدان المتخلفة يتعلق بدرجة كبيرة بشروط الطلب العالمي عليها والذي يرتبط بدوره بزيادة الدخول القومية الفعلية في البلدان الصناعية من جهة، ومزاحمة هذه المنتجات من قبل المنتجات التركيبية البديلة عنها التي تصنعها البلدان الصناعية ، من جهة ثانية ، وليس للبلدان المتخلفة من تأثير على هذين العاملين والعوامل الأخرى المرتبطة بها .

وقد درس مؤتمر التجارة والتنمية هذا الوضع في أحد تقاريره ، وخلص الى أن عدم تساوي معدل الزيادة بحسب اصناف المنتجات الذي كان قائماً في السنوات العشر الماضية بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ، سيظل قائماً . كذلك فإن نصيب المنتجات الزراعية في الحصيلة الاجمالية للبلدان المتخلفة المتشكلة من تصدير المنتجات الاساسية سينخفض من ٥٣ ٪ عام ١٩٦٤ الى ٤٠ ٪ عام ١٩٧٥ .

لذلك فإنه بحسب تقرير المؤتمر لابد من ادخال بعض التغييرات البنيانية على الهيكل الاقتصادي للبلدان المتخلفة لكي تتمكن من مواجهة عدم كفاية حصيلة صادراتها لتأمين العملات الاجنبية اللازمة لتمويل المشاريع الانتاجية .

وكانت لجنة السلع الأساسية التابعة لمؤتمر التجارة والتنمية قد اجتمعت في ايار من عام ١٩٦٧ وحددت بعض النقاط الهامة التي وضعت في جدول اعمال مؤتمر التجارة والتنمية الذي انعقد في نيودلهي والذي سنأتي على تحليل نتائجه . وكان من أهم النقاط التي تعرضت لها لجنة المنتجات الأساسية هي تحرير المبادلات التجارية من القيود المفروضة عليها وتثبيت اسعار المواد الأولية . فبغاية تسهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الدولية ، طالبت البلدان المتخلفة ان تخفف البلدان الصناعية المتقدمة من القيود التجارية ذات الصفة الحمائية والتي تخضع لرسوم مالية ، وان تزيد بنسب معينة تزيد عن النسب الحالية من استهلاكها الداخلي من المستوردات الآتية من البلدان المتخلفة . كذلك ناقشت اللجنة موضوع ازدياد

التجارة فيما بين البلدان المتخلفة ، وخلصت الى ان هذا الموضوع على درجة من التعقيد والاهمية بحيث يتوجب تخصيص دراسات تفصيلية له . وتعرضت اللجنة لموضوع إمكانية زيادة تجارة المنتجات الاساسية التي تنتجها البلدان المتخلفة مع البلدان الاشتراكية ، علماً بان هذه التجارة كانت نشيطة على صعيد التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٥ . ولكن رؤي انه من الممكن تطويرها وجعلها اكثر فعالية .

أما بخصوص تنويع المنتجات في البلدان المتخلفة ، الامر الذي يعني زيادة الانتاج وزيادة الصادرات بتنويعها ، فقد اعتبرته اللجنة ايضاً عنصراً اساسياً لسياسة دولية خاصة بالمنتجات الاولية او الاساسية . واتفقت وجهات نظر البلدان المتقدمة والمتخلفة في هذا الصدد على انه يجب زيادة المنتجات الغذائية في البلدان المتخلفة ، كما يجب زيادة المساعدات المالية الخارجية لتنفيذ برامج تنويع الانتاج .

وفيما يتعلق بتصنيف المنتجات الاساسية ، فقد قررت اللجنة الاستشارية المشكلة لهذا الغرض من قبل مؤتمر التجارة والتنمية في تقريرها لعام ١٩٦٦ أن المنتجات الاساسية تختلف عن بعضها تبعاً لصفاتها الخاصة الاصلية من جهة ، وتبعاً لوضعها في السوق من جهة ثانية . فقبل دراسة طرق تصريف المنتجات ، لابد من دراسة الشروط الخاصة بتصريف كل منتوج على حدة . وهكذا تم تصنيف المنتجات الأساسية الى تلك المعدنية والمنجمية التي تكون بطبيعتها أكثر ديمومة وأسهل من حيث خزنها من المنتجات الأساسية الزراعية وما شابها التي لايمكن خزنها لفترة طويلة خشية تلفها . وعلى هذا الأساس ميزت اللجنة الاستشارية المذكورة في تقريرها بين ثلاث أصناف من المنتجات الأساسية تبعاً لطريقة تصريفها في السوق ، فهناك أولاً المنتجات الاساسية المنتجة اساساً في البلدان المتخلفة والتي لاتزاحمها منتجات بديلة ، وهناك ثانياً المنتجات الأساسية التي تنتجها البلدان المتخلفة ولكن تزاحمها المنتجات البديلة ، وأخيراً هناك المنتجات التي تنتجها بكميات كبيرة البلدان المتخلفة والبلدان الصناعية .

وكان الاقتراح لمعالجة موضوع التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة هو زيادة أسعار المنتجات الاساسية من الصنف الاول المذكور ، أي التي تنتجها أساساً البلدان المتخلفة ، وذلك شريطة ألا يكون الطلب عليها شديد المرونة .

أما المنتجات الأساسية التي لا تطبق عليها هذه السياسة فيمكن الاعتماد على سياسة تطوير انتاجيتها وتسهيل طرق تصريفها في الأسواق .

ولا شك أن فوز البلدان النامية داخل رواق الأمم المتحدة، باحداث مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وجعله جهازاً من اجهزة الامم المتحدة ، هو نصر كبير وهام ، وان لم تكن نتائجه العملية على مستوى أهميته . على أن مجرد طرح القضايا من زاوية وجهة نظر البلدان النامية ، وتحليلها على هذا الاساس ، وتطبيق بعض القواعد في مجال التجارة الدولية (كنظام الافضليات الجمركية الذي سنتحدث عنه) ، والتمويل الدولي (تغيير شروط القروض الانمائية ، التمويل الاضافي ، التمويل التعويضي ، خلق رابطة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي) ، من وجهة نظر ولصالح الدول النامية ، هو من الأمور الهامة في مجال الاقتصاد الدولي (١) .

هذا ماسنحاول تتبعه فيما يلي من خلال اجتماعات الامم المتحدة التي سبقت وتلت احداث مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

---

(١) هذه المقدمة النظرية المختصرة هي لطرح المشكلة فقط . ولزيادة في التفصيل يرجى الرجوع الى الكتب النظرية التي تبحث في التجارة الدولية وهي كثيرة ولا ضرورة للاشارة اليها هنا . انما أكتفي بالاشارة على وجه الخصوص لتقارير الدكتور بريبيش ، السكرتير العام السابق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والتقارير الصادرة عن هذا المؤتمر : أي الأول الذي انعقد في جنيف عام : ١٩٦٠ ، والثاني الذي انعقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ ، والتقرير عن وثيقة الجزائر (مجموعة الـ ٧٧) عام ١٩٦٧ ، والتقارير الصادرة عن مجلس التجارة والتنمية ، وتقارير اللجان المتفرعة عن هذا المجلس ، والتقرير النهائي لمجموعة الـ ٧٧ الذي انعقد في ليما في البيرو خلال تشرين أول – تشرين ثاني عام ١٩٧١ .

المراحل التي مهدت لعقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاول :

في الثالث من آب (أغسطس) من عام ١٩٦٢ اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١٩١٧ الذي يدعو فيه الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية .

واستند في قراره الى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة برقم ١٧٠٧ وتاريخ ١٩ كانون اول (ديسمبر) ١٩٦١ حول كون « التجارة الدولية هي الاداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية » . واكدت في هذا القرار انه من اجل ان تبلغ الجهود المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان اهدافها بسرعة اكبر مما هي عليه ، فلا بد من ان تزيد هذه البلدان ، وحتى الدرجات القصوى ، مبادلاتها التجارية ، بحيث تزداد صادراتها بالحجم والقيمة ، وتزداد بالتالي مواردها من العملات الصعبة . كما ان المجلس اعتمد في قراره المذكور ما ذهبت اليه مناقشات الجمعية العمومية من ان عشرية الامم المتحدة للتنمية يجب ان تحقق في البلدان المتخلفة حداً ادنى سنوياً من النمو يبلغ ٥٪ في عام ١٩٧٠ . وان الزيادة السريعة لصادرات البلدان المتخلفة من المواد الاولية والمواد المصنوعة ، وبالتالي من حصيلة هذه الصادرات ، هي من الامور الحيوية بالنسبة لهذه البلدان من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها .

هذا ، وكانت الندوة التي عقدت في القاهرة في تموز (يوليو) عام ١٩٦٢ حول قضايا التنمية الاقتصادية قد اكدت على ضرورة عقد مؤتمر دولي حول القضايا المتعلقة بالتجارة والتنمية في اقرب وقت ممكن ، واوصت انه يجب ان يتضمن جدول اعمال هذا المؤتمر جميع القضايا الحيوية والمتعلقة بالتجارة الدولية ، وتجارة المواد الاولية ، والعلاقات الاقتصادية بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة .

وفي الثامن من كانون اول ١٩٦٢ تبنت الجمعية العمومية في جلستها السابعة عشر والقرار رقم ١٧٨٥ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور حول الدعوة الى عقد مؤتمر للامم المتحدة للتجارة والتنمية ، على أن يعقد في الاشهر الاولى من عام ١٩٦٤ . واكدت مناقشات الامم المتحدة بهذا الصدد أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم انما يقوم بدرجات كبيرة على التوسع المستمر للتجارة الدولية ، وان التنمية الاقتصادية المتسارعة في البلدان المتخلفة انما تعتمد بصورة رئيسية على زيادة نسبة تجارتها زيادة هامة في التجارة الدولية ككل . وبتعبير آخر ، توصلت الامم المتحدة الى التقرير ، وذلك بفضل الاصوات التي تشكل الغالبية والعائدة للبلدان المتخلفة في صلب هذه المنظمة الدولية ، بأن التجارة وليست المساعدة الاقتصادية هي اساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولعله من الجدير هنا تذكر كلمة رئيس وزراء بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية والموجهة الى الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تتهيأ لتقديم المساعدات المالية لأوروبا التي خربها الحرب ، قال ، التجارة وليس المساعدة . على اننا سنرى أن هذا المبدأ اذا كان من الممكن تطبيقه نسبيا على اوربا الغربية ، فيصعب الاخذ به لوحده دون المساعدات المالية بالنسبة للبلدان المتخلفة التي هي بحاجة للمساعدات المالية لبناء القاعدة الانتاجية التي ستدخلها في المرحلة التالية التي هي القدرة على التصدير . وهكذا اقترن موضوع المساعدات المالية مع الموضوع الاصلي لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والذي كان يتركز حول موضوع قضايا المبادلات التجارية وتطويرها والقضايا المالية المرتبطة بتصدير المواد الاولية والتمويل المنشط للتجارة الدولية .

وفي الحادي عشر من تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ اعلنت مجموعة البلدان النامية في الامم المتحدة عن رأيها المشترك في التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية التجارة الدولية . وقد استقبلت الجمعية العمومية للامم المتحدة بقرارها رقم ١٨٩٧ الاعلان المشترك هذا برضى .

ويمكن تلخيص هذا الاعلان على الوجه التالي : ان البلدان المتخلفة تأمل ان تدرس مجدداً السياسات الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية ، كما انها تأمل بصورة خاصة ان يشكل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حدثاً هاماً للتعاون الدولي لتطوير الاقتصاديات المحلية والتقدم الاقتصادي الدولي بشكل عام . وان

مجموعة البلدان المتخلفة متأكدة ان التحقيق الكامل للأهداف المحددة في عشرية الأمم المتحدة للتنمية ، مهما كانت متواضعة ، إنما يتعلق بالقرارات التي سيتخذها المؤتمر وبتنفيذها . ان البلدان المتخلفة قامت وتقوم حالياً بجهود كبيرة لتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التجهيز الكامل لمواردها الداخلية، وتطوير الزراعة ، والقيام بعمليات التصنيع وتوزيع انتاجها وتجارتها . على أن هذه الجهود المحلية يجب ان تستكمل بجهود دولية مناسبة . ان البلدان المتخلفة تعتمد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأن يساعدها لبلوغ مرحلة النمو الاقتصادي المستقل .

وبتعبير آخر ، يمكن القول ان الفكرة الأساسية ورأي هذا الاعلان من طرف البلدان النامية في الجمعية العمومية هو أن مبادىء وتركيب المبادلات التجارية الدولية تسير بصورة خاصة لصالح المناطق المتقدمة من العالم وان (الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية تحرم هذه البلدان من حصيلة جهودها التي تقدمها لتحقق تنمية سريعة) .

لذلك فإن ما يحتاجه العالم اليوم « ليس الحاجة بالشعور بوجود هذه القضايا، ولكن ان يكون متهيأ للعمل » . وأشارت هذه الدول الى انها لن تتمكن في عام ١٩٧٠ من أن تحقق الحد الأدنى من الزيادة السنوية لدخولها القومية بنسبة ٥٪ ، كما هو مرسوم ، إذا لم تتخذ تدابير فعلية وواقعية لتحقيق الشروط التالية:

آ ـ زيادة صادراتها ، كماً وقيمة ، من السلع الأساسية .

ب ـ تسهيل استيعاب الأسواق لمنتجاتها من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة.

ج ـ ان تقدم لها قروض جديدة بشروط حسنة ولآجال طويلة .

فإدخال تغيير إذن على تركيب الانتاج وتوزيع التجارة الدولية وشروطها

سيؤدي الى زيادة مساهمة البلدان النامية في التجارة الدولية ، والى زيادة صادراتها. وما تريده البلدان المتخلفة بحسب اعلانها المذكور هو تغيير الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية : أي زيادة حجم المبادلات التجارية للبلدان المتخلفة وتنويع تركيبها ، تثبيت أسعار الصادرات للمواد الاولية على أسس عادلة ومجزية ، خلق شروط جديدة لانتقال رؤوس الاموال وتوظيفها بحيث تتمكن البلدان المتخلفة من خلال هذه الشروط الحصول على مقدار اكبر منها لتمويل استيراد التجهيزات الضرورية لسير التنمية الاقتصادية فيها . فكأنها والحالة هذه تطالب بنوع من التوزيع الجديد العالمي للعمل .

ولدى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في ربيع عام ١٩٦٤ ، قدم السكرتير العام للمؤتمر الاقتصادي بريبيش ، تقريراً أسماه : « نحو سياسة تجارية جديدة بغاية التنمية الاقتصادية » أكد فيه الأفكار المتقدم عرضها ، وعرض تحليلاً واقتراحات جديدة بشأن التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة .

عرض السيد بريبيش أنه خلال الخمسينات، بلغ معدل النمو السنوي لصادرات البلدان المتخلفة ٤٪ بما فيها الصادرات من النفط . فاذا أخذ تدهور معدل التبادل بعين الاعتبار ، فان القوة الشرائية لصادرات هذه البلدان بالنسبة لمستورداتها نمت بدرجة أقل: أي أقل من ٢٪ سنوياً . وأشار السيد بريبيش الى خطورة هذا الوضع ، خاصة وأنه تنبأ من خلال تحليله لتطور المبادلات التجارية الدولية بعجز كبير في الميزان التجاري للبلدان المتخلفة . وقال انه اذا ما استمر الاتجاه الملاحظ ، فان العجز التجاري الأساسي لهذه البلدان قد يبلغ ٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ .

واستمر السيد بريبيش في تحليله مفترضاً انه إذا ما تحقق معدل تنمية في البلدان المتخلفة بنسبة ٥٪ ، فإن أثره ، من زاوية المبادلات التجارية الدولية ، هو أن كل زيادة في معدل النمو الاقتصادي تستوجب تحقيق تثميرات جديدة، وأن تحقيق هذه التثميرات يعتمد بشكل رئيسي على عنصر الاستيراد. وهكذا افترض انه إذا ما ازدادت المستوردات

بمعدل سنوي يبلغ نسبة ٦٪ أو تزيد قليلاً ، فانه يجب بالمقابل زيادة الصادرات بنسبة تمكن من تأمين زيادة وسطية سنوية للمستوردات تبلغ ٦٪ حجماً ، وذلك بعد أخذ موضوع تذبذب معدلات التبادل بعين الاعتبار .

وأكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقترح عقده يجب أن يتضمن جدول اعماله النقاط الأساسية التالية :

آ ـ الحاجة الى زيادة المبادلات التجارية فيما بين البلدان النامية والمتعلقة بالمنتجات الأساسية والسلع نصف المصنوعة والسلع المصنوعة بغاية تأمين زيادة سريعة لحصيلة الصادرات ، وبالتالي إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة والمبادىء المستحدثة لتأمين تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ تطوير المبادلات التجارية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، كائنة ما كانت الأنظمة التجارية المطبقة في هذه البلدان . والمقصود بهذا التعبير العام الذي هو من مصطلحات الأمم المتحدة ، تطوير هذه المبادلات مع الدول ذات الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء .

٢ ـ زيادة العلاقات التجارية بنسب هامة فيما بين البلدان النامية .

٣ ـ تنويع السلع موضوع المبادلات التجارية التي تصدرها البلدان النامية .

٤ ـ تمويل المبادلات التجارية الدولية للبلدان النامية .

ب ـ اتخاذ التدابير التي من شأنها تثبيت أسعار السلع الأساسية وجعلها عادلة وذات عائدية ، وفي الوقت ذاته تشجيع الطلب على صادرات البلدان النامية ، والتأكد بصورة خاصة :

١ ـ على تثبيت أسعار المواد الأولية والأساسية وفق معدلات عادلة وذات عائدية .

٢ ــ زيادة استهلاك المواد المستوردة من البلدان ذات المنتجات الاساسية والسلع نصف المصنوعة والمصنوعة المستوردة من البلدان النامية .

٣ ــ وضع اتفاقات دولية خاصة بالمنتجات الأساسية .

٤ ــ اتخاذ التدابير مالية دولية بشأن التعويض المالي .

ج ــ اتخاذ الاجراءات الضرورية للازالة التدريجية من قبل الدول الصناعية، بصورة فردية أو جماعية ، للقيود والتعرفات الجمركية وما شابهها التي تشكل عادة عقبة في وجه صادرات البلدان النامية وفي وجه نمو المبادلات التجارية الدولية بشكل عام .

د ــ وضع الطرق والأساليب الملائمة لتوضع موضع التطبيق التدابير الخاصة بتنمية حركة المبادلات الدولية ، والانتباه بصورة خاصة الى ما يلي :

١ ــ تقييم جديد لنشاطات الاجهزة والمنظمات الدولية الموجودة والتي تهتم بأمور التجارة الدولية ، وذلك من ناحية امكاناتها على ان توجد حلولاً فعالة للقضايا التجارية للبلدان النامية، وخاصة دراسة موضوع تنمية العلاقات التجارية بين البلدان ذوات المستويات الاقتصادية غير المتساوية ، وبين البلدان ذوات التنظيمات الاقتصادية والتجارية المختلفة .

٢ ــ امكانية استبعاد العمل المزدوج لهذه الأجهزة ، وذلك عن طريق تنسيق العمل فيما بينها أو عن طريق دمج نشاطاتها ، أو عن طريق تطويرها واعادة تنظيمها بحيث يمكن التوصل الى تحقيق أفضل النتائج التي يمكن أن يجدها التبادل بغاية التنمية الاقتصادية .

هذا ، وأكد السيد بريبيش في تقريره الى المؤتمر ، أن معدل نمو بنسبة ٥٪ يمكن أن يكون مقبولا خلال فترة انتقالية فقط ، فترة من شأنها أن تخلق

الشروط المواتية لكل بلد ودوليا لتحقيق تنمية متسارعة. والسبب في ذلك أنه اذا لم ينقص التزايد السكاني الحالي، فانه مع نسبة ٥٪ هذه يتوجب قضاء ٨٠ سنة لكي يبلغ متوسط الدخل الفردي في البلدان المتخلفة متوسط الدخل الفردي الحالي في بلدان أوربا الغربية. واذا ما تابعنا التحليل قلنا انه يجب انقضاء حوالي ٢٠٠ سنة على البلدان الاقل تطوراً ونمواً من أصل مجموعة البلدان المتخلفة ، وحيث يعيش فيها حوالي نصف سكان المجموعة المذكورة ، لكي يبلغ متوسط الدخل الفردي السنوي فيها ماهو قائم في بلدان أوربا الغربية حالياً .

- ٣ -

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأول (١٩٦٤) :

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف خلال الفترة ٢٣ آذار (مارس) - ١٦ حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٤ . تركزت مناقشات ومداولات المؤتمر حول خمس قضايا هامة رئيسية هي :

١ - القضايا الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية .

٢ - تجارة السلع المصنوعة وشبه المصنوعة .

٣ - التمويل الذي يؤدي الى توسع المبادلات الدولية في مجال السلع والخدمات ، وتحسين التجارة غير المرئية للبلدان المتخلفة .

٤ - وضع الاجراءات التنظيمية التي من شأنها تسهيل توسع وزيادة التجارة الدولية .

٥ - المبادىء الناظمة للعلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتأثيرات التكتلات الاقليمية .

وأحدثت لجان رئيسية لمعالجة هذه القضايا .

واذا نحن أحصينا التوصيات التي توصلت اليها هذه اللجان الخمس في نهاية المؤتمر لوجدنا أنها بلغت ٥٩ توصية . وقد جرى التصويت على هذه التوصيات من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وفاز معظم هذه التوصيات بالأغلبية نظراً لكون أكثر الاصوات هي للبلدان المتخلفة . وكان موقف البلدان الصناعية اما موافق أو متحفظ تجاه بعض هذه التوصيات . حيث يمكن معرفة تعليل رفض التصويت أو قبول مشاريع التوصيات بالعودة الى تفصيلات محاضر الجلسات التي اتخذت لدى اختتامها التوصيات المشار اليها .

أجملت التوصيات المشار اليها في حينه أهم الصعوبات التي تواجهها البلدان المتخلفة لزيادة مواردها الخارجية وتسريع معدل التنمية فيها : فهناك مثلاً عدم استقرار أسعار المواد الأولية ، وأن هذه الاسعار تتدهور مع مرور الزمن ، وبالتالي فان التجارة الخارجية لهذه البلدان تتعرض بشكل مستمر لتدهور معدلات التبادل، كذلك فان تركيب الانتاج في هذه البلدان يتميز بشيء كثير من عدم المرونة : ضعف القاعدة الصناعية وقلة الصناعات ذات القدرة التصديرية ، محدودية السلع التصديرية، ومن جهة البلدان الصناعية فهي لاتستهلك بدرجات مرضية منتجات البلدان المتخلفة ، يضاف لذلك أن المنتجات التركيبية والمنتجات البديلة الناشئة عن التقدم التقني في البلدان الصناعية أخذت تنافس بشدة منتجات البلدان المتخلفة ، يضاف الى هذا وذاك عقبات أخرى في وجه المبادلات الدولية ، وضآلة حجم المساعدات المالية من المنظمات الدولية والبلدان الصناعية، والاعباء الثقيلة المتمثلة بالفوائد على هذه المساعدات في حال تحققها الى آخر هذه الأمور التي يمكن مراجعة تفاصيلها في تقرير السكرتير العام للمؤتمر والمشار اليه أعلاه ، وكذلك التقرير النهائي للمؤتمر في دورته الأولى التي هي موضوع هذه الاسطر . وقد تناول هذا التقرير النهائي ، بالاضافة الى ما ذكر من بعض التوصيات ، بعض الأمور المتعلقة بشروط التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان الصناعية والمتخلفة، وكذلك ما يتعلق بأمور نقل التقنية، والحاجات العلمية والتربوية وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام .

على أن الضوابط الأساسية في التقرير تناولت موضوع العلاقات التجارية الدولية ووسائل تطوير السياسات التجارية لصالح الانماء الاقتصادي .

كان الاتجاه العام للمؤتمر ، في بداية انعقاده ، التركيز على القضايا التجارية الدولية والعقبات التي تواجهها البلدان المتخلفة في هذا المجال لتطوير تجارتها بغايات تحقيق التنمية ، على أن المؤتمر انتقل خلال فترة انعقاده من التركيز على مبدأ « التجارة لا المساعدة » ، الى مبدأ « التجارة والمساعدة ». ذلك أنه قد لوحظ أن هناك مجموعة من البلدان المتخلفة لا تحل مشاكلها وقضاياها التنموية بمجرد عمليات المبادلات التجارية وتحسينها ، فهي ستظل الى أمد طويل بحاجة الى المساعدات المالية الخارجية لتدفع عملية الانتاج في الداخل ، ولتمويل الخطط الاقتصادية أو مجموعات المشاريع الانمائية لديها . وهذه المساعدات هي أكثر فعالية في ظروفها الراهنة من مجرد تحسين شروط المبادلات التجارية من أجل اعادة تركيب بنيانها الانتاجي الداخلي الذي سيكون عماد تجارة التصدير في الوقت الملائم .

وهكذا نرى ان تقرير السيد بريبيش أشار الى ان مقدار المساعدات المالية التي قدمتها البلدان الصناعية غير الاشتراكية الى البلدان المتخلفة تطور من ١٫٨ مليار دولار عام ١٩٥٠ الى ٦٫٦ مليار دولار عام ١٩٦٢ . وهذا التطور حسن ولكنه غير كاف . فرغم ان متوسط معدل الزيادة السنوية هو حوالي ١١٪ ، ولكن يعتبر بعيداً عن تلبية الحاجات الانمائية في البلدان المتخلفة ، فضلاً عن أنه لم يكن يمثل عام ١٩٦٢ اكثر من ٠٫٧٪ من الدخل الاجمالي للبلدان الصناعية .

وحلل التقرير بعد ذلك أهميـــة الوجه التمويلي ، لا التجارة فقط ، للموضوع بقوله : ان تدهور معدلات التبادل في البلدان المتخلفة قد أثرت بدرجات كبيرة وسلبية على قدرة هذه البلدان على استيراد التجهيزات اللازمة لخلق واستمرار العمليات الانمائية فيها . يضاف الى ذلك أن البلدان المتخلفة في حال حصولها على مساعدات مالية فان أعباء هذه القروض تكون ثقيلة عليها سواء من حيث الفوائد التي تدفع عنها وتراكم هذه الفوائد لدى تأجيل عمليات التسديد .

توصل المؤتمر ، بعد مناقشات وتحليلات هامة وعميقة ، الى اعتبار أن الطريق الى التنمية الاقتصادية يكمن في تطوير شروط المبادلات الدولية بين البلدان الصناعيـــة

والبلدان المتخلفة ، وإعادة النظر في شروط وكيفية تقديم المساعدات والقروض المالية الدولية لهذه البلدان الاخيرة ، وعلى هذا الاساس فقد صدرت توصية تلزم كل بلد متقدم أن يقدم للبلدان المتخلفة مساعدة مالية تبلغ ١٪ من دخله القومي .

وفي نهاية عام ١٩٦٤ اتخذت الجمعية العمومية للامم المتحدة قراراً بالموافقة على توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الاولى ، واعتبر هذا المؤتمر جهازاً من الأجهزة التابعة للجمعيةالعمومية . وفي الوقت ذاته تقرراحداث مجلس للتجارة والتنمية يتألف من ٥٥ دولة من اصل مجموع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مهمته العمل على تنفيذ ومتابعة توصيات المؤتمر وتطويرها ومتابعة القضايا الهامة والمستجدة في مجال اختصاصاته وتهيئة وثائق وجدول اعمال المؤتمر الثاني للامم المتحدة للتجارة والتنمية .

واصطدمت اعمال مجلس التجارة والتنمية في مجال سعيه لوضع توصيات مؤتمر التجارة والتنمية موضع التنفيذ بالعديد من العقبات ، اهمها تلك المتعلقة بالامم المتحدة وشكليات العمل فيها . فكما أشير الى ذلك أعلاه ، لم تصدر جميع التوصيات باجماع الأصوات ، واذا كان أكثرها قد فاز فلئن البلدان المتخلفة تملك أكثرية الأصوات في الامم المتحدة . ومن المعروف في قواعد الأمم المتحدة أن اكثر الدول تعطي تفسيراً لتسويتها على مشاريع القرارات ، سواء أكان هذا التصويت ايجابياً أم سلبياً أم اقناعاً . وانه من شأن هذا التفسير أن يقف عقبة في وجه وضع التوصيات موضع التنفيذ . واذا كانت البلدان المتخلفة ذهبت الى أن التوصيات التي أقرت أصبحت قيد وضعها موضع التنفيذ ، فان البلدان الصناعية لم تكن ترى في هذه التوصيات أو أغلبها أكثر من أنهاتطرح المشكلة ، وأنه آن الأوان للبدء في دراستها ومعالجتها والبحث في أبعادها العملية

على الصعيد الدولي بالنسبة لكل بلد ومصالحه . اذ ان الخلفية الاساسية وراء كل تصويت هو مصلحة الدولة المصوتة . فتنازع المصالح المتشابكة هو الأساس في توجيه نتائج التصويت على القرارات . ومن البديهي في هذا المجال ان تتضارب مصالح مجموعة البلدان المتخلفة مع مجموعة البلدان الصناعية . ثم تنازع المصالح داخل كل مجموعة . والمهم الاشارة اليه في هذا المجال ان ما يصدر عن الأمم المتحدة لا يمثل اكثر من توصيات أو قرارات ، غير ملزمة التنفيذ من الناحية الحقوقية .

هذا ، وقد خولت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مجلس التجارة والتنمية بأن ينشىء اجهزة تابعـــة له حسب الحاجة والضرورة ، وخاصة خلق اللجان الثلاثة التالية :

١ — لجنة السلع الاساسية .

٢ — لجنة السلع المصنوعة وشبه المصنوعة .

٣ — لجنة الموارد غير المرئية والتمويل المرتبط بالتجارة .

٤ — وقد احدثت فيما بعد لجنة الترانزيت والنقل البحري .

وما كاد مجلس التجارة والتنمية يبدأ اعماله ، وخاصة فيما يتعلق بدراسة الوسائل المؤدية الى وضع توصيات ومقررات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية موضع التنفيذ ، حتى اضطر الى توجيه اهتمامه الى دراسة المواضيع التي سيعالجها المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية الذي انعقد في شتاء عام ١٩٦٨ وكان من المقرر أن يعقد في عام ١٩٦٧ . وقد استمرت مصالح كل من المجموعتين ، أن البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة ، في التنازع ، و كذلك المصالح داخل كل مجموعة ، بحيث أن المواضيع التي هيئت للمناقشة في المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية كانت تشمل معظم المواضيع التي درست

في المؤتمر الاول ، أضيفت اليها بعض المواضيع المستجدة ، وذلك كالتركيز على ضرورة تنويع الانتاج في البلدان المتخلفة ، وتحرير تجارة السلع الاساسية من القيود المفروضة عليها ، ومنح الدول المتخلفة الأفضليات الجمركية لصادراتها من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة دون مقابلة بالمثل من قبل الدول الصناعية ، ووضع برنامج لتشجيع صادرات البلدان المتخلفة من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة ، ووضع برنامج واضح المعالم حول قضايا التمويل المرتبط بالتجارة ، وشروط وكيفية منح القروض بغاية التنمية وأساليب تسديدها . كذلك أثار انتباه الدول الاعضاء موضوع التجمع الاقليمي الاقتصادي بين البلدان المتخلفة ، والمبادلات التجارية بين البلدان ذوات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وغير ذلك من المواضيع .

على ان مجموعة البلدان المتخلفة لم تتمكن ضمن اطار مناقشات مجلس التجارة والتنمية من تحديد جدول اعمال المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية . لذلك نراها عقدت مؤتمراً في الجزائر في تشرين أول (اوكتوبر) من عام ١٩٦٧ ووضعت وثيقة اعتبرت الأساس الذي سيكون عليه موقفها لدى انعقاد المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية في شتاء عام ١٩٦٨ في نيودلهي .

أما السكرتير العام لمؤتمر التجارة والتنمية ، السيد بريبيش ، فقد هيأ من طرفه وثيقة عن « نحو استراتيجية شاملة للتنمية » . ضمن وثيقته هذه دعوة للبلدان المتخلفة والبلدان الصناعية أن تنسق جهودها ، وتتعاون ، من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مرضية . فالقضية ، كما يقول ليست في اتخاذ قرارات وتوصيات تبعاً لتغير الظروف والاوضاع ، بل ضرورة التنسيق والترابط في العمل لدرجة يتأكد معها أن عدم تنفيذ بعض القرارات يؤدي الى عرقلة تحقق الاهداف التي تبغي

تحقيقها الاستراتيجية الشاملة للتنمية . ولابد لهـــذه الاستراتيجية من ان توجه الاهتمام بصورة خاصة الى :

١ — استمرار عدم التوازن الاقتصادي الخارجي للبلدان المتخلفة .

٢ — ضعف عامل الادخار في هذه البلدان .

٣ — [illegible] ـيفاً ضمن اطار المبادلات التجارية الدولية .

— ٤ —

خلاصة عن مؤتمر الجزائر :

انعقد مؤتمر البلدان النامية في الجزائر خلال الفترة ١٠ — ٢٥ تشرين اول (أكتوبر) عام ١٩٦٧ ، وذلك للمطالبة بتنفيذ التوصيات التي كانت قد اتخذت عام ١٩٦٤ في نهاية المؤتمر الاول للتجارة والتنمية ، والتي لم توضع أية توصية هامة منها موضع التنفيذ ، والتنسيق واتخاذ موقف مشترك في المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية الذي سينعقد في شتاء عام ١٩٦٨ في نيودلهي . ولعله من الجدير الإشارة الى أن تعبير « مجموعة أو كتلة الـ ٧٧ » قد رافق مؤتمر الجزائر وإصدار وثيقة الجزائر ، أي مجموعة البلدان النامية التي اصبح عددها مختلفاً حالياً كما سنرى .

ألف المؤتمر لدى انعقاده أربع لجان ، وذلك تبعاً للتقسيم المعروف لدى انعقاد المؤتمر في دورته الأولى :

١ — اللجنة الاولى لمعالجة القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية .

٢ — اللجنة الثانية لمعالجة القضايا المتعلقة بالسلع المصنوعة وشبه المصنوعة .

٣ — اللجنة الثالثة لمعالجة القضايا المالية .

٤ — اللجنة الرابعة لمعالجة القضايا المتعلقة بشؤون اتجاهات التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية بين الدول ذوات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والأمور المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية بين البلدان النامية، والقضايا المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً.

وأصدر مؤتمر الجزائر لدى اختتامه مجموعة من التوصيات هي في الواقع تكرار للتوصيات التي كان قد اتخذها المؤتمر الأول للتجارة والتنمية.

آ — أهم التوصيات المتعلقة بحقل التجارة والسياسات الخاصة بالسلع:

١ — يجب ان تعالج قضايا السلع عندما يكون ذلك مناسباً، عن طريق اتفاقيات دولية توضع لكل سلعة على حدة. ويجب على البلدان النامية المنتجة للسلعة أن تتشاور وتتعاون من اجل الدفاع وتحسين شروط التبادل التجاري لصالحها عن طريق التنسيق الفعال لسياسة البيع المتبعة لدى كل منها. هذا ويجب أن يتم عقد اتفاقية بشأن الكاكاو قبل نهاية عام ١٩٦٧ واتفاقية بشأن السكر في أوائل عام ١٩٦٨. ويجب ايضاً ان يتم عقد اتفاقيات بشأن البذور الزيتية والزيوت النباتية والرز والمطاط والشاي والسيزال والألياف القاسية في أقرب وقت ممكن. كما انه من اللازم اتخاذ التدابير المناسبة (في حقل اتفاقيات السلع) بصورة مستعجلة بالنسبة الى فلذات الحديد، والنيكل، والتبغ والقطن، والنبيذ، والحمضيات وفلذات المنغنيز، والبهار والميكا، والشلك، والتانكستين.

٢ — يجب أن تكون الأغراض الأساسية لسياسة أسعار السلع الأساسية (أ) القضاء على التقلبات الكثيرة في الأسعار (ب) تحقيق أكبر حصيلة ممكنة من تصدير المنتجات الأساسية (جـ) صيانة وزيادة القوة الشرائية للمنتجات التي تصدرها البلدان النامية بالنسبة لاستيراداتها (د) أن تتعهد الدول المتقدمة بالمعاونة على التوصل الى أسعار أعلى وأكثر استقراراً للسلع غير المصنعة المنتجة في الدول النامية وذلك عن طريق تطبيق سياسات ضريبية داخلية مناسبة.

٣ — يجب أن تلغي البلدان المتقدمة اقتصادياً جميع الرسوم والتقييدات المفروضة

على السلع الأساسية نصف المصنوعة التي تصدرها بصورة حصرية للبلدان النامية . ويجب أيضاً على الدول المتقدمة اقتصادياً أن تتبنى برنامجاً يتضمن التزامات محددة من أجل الغاء جميع الحواجز الجمركية وخاصة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الداخلية على جميع السلع . وبانتظار الغاء الرسوم والضرائب الداخلية يجب وضع نظام يؤمن اعادة الرسوم سنوياً الى البلاد النامية بصورة جزئية أول الأمر ثم تزداد نسبة الرسوم المعادة بالتدريج حتى تبلغ كامل تلك الرسوم. كما أنه يجب أن تستفيد جميع البلاد النامية دون المرور بمراحل وبدون مقابلة بالمثل من التخفيضات الجمركية التي تقررت أثناء جولة مفاوضات (كندي) على السلع الأساسية التي يحقق تصديرها منفعة للبلاد النامية .

٤ ـ عندما تزاحم منتجات الدول النامية منتجات الدول المتقدمة اقتصادياً يجب على هذه الدول الأخيرة أن تخصص نسبة من استهلاكها الوطني لمنتجات الدول الأولى . وفي جميع الأحوال يجب أن تخصص نسبة معتبرة من أية زيادة في الاستهلاك الداخلي من المواد الأساسية في البلاد المتقدمة لانتاج البلاد النامية . ويجب أن تحدد النسب بالنسبة لكل بلد ولكل سلعة في مفاوضات متعددة الأطراف. كما أنه يجب على الدول المتقدمة اقتصادياً أن تقبل تعيين نسب قصوى للانتاج الوطني بحيث تؤمن شروط ملائمة لدخول صادرات البلدان النامية الى أسواقها. هذا ويجب على الدول المتقدمة أن تتخذ تدابير من شأنها صرف مواطنيها عن الانتاج غير الاقتصادي للسلع المتنافسة مع انتاج البلدان النامية وعليها أن تلغي المساعدات المصروفة لانتاج مثل هذه السلع .

ب ـ أهم التوصيات في حقل زيادة الصادرات من السلع المصنعة وشبه المصنعة :

١ ـ مبادىء وضع نظام عام للتفضيلات :

يتعين اقرار المبادىء الآتية لتطبيق نظام عام للتفضيلات ، ويتعين قبول هذه المبادىء في آن واحد على اعتبار أنها مكملة لبعضها البعض وغير قابلة للتجزئة .

آ ـ يجب ان تجري في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية مفاوضات تسفر عن عقد اتفاقية بشأن نظام عام للتفضيلات الجمركية على أساس

ينعدم فيه التمييز والمعاملة بالمثل . ويجب أن تنص الاتفاقية على ان يتاح لجميع السلع المصنعة وشبه المصنعة الواردة من كافة الدول النامية دخول أسواق كافة الدول المتقدمة دون قيد أو رسوم .

ب - يجوز - دون المساس بالأحكام العامة الواردة في الفقرة (أ) اعلاه - اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الشرط الوقائي كما سيرد ادناه . ويجوز بصفة خاصة ان تمنح الدول المتقدمة معاملة خاصة للدول الأقل تقدماً من بين الدول النامية .

جـ - يجب ان تدخل ضمن السلع المصنعة وشبه المصنعة المندرجة تحت النظام التفضيلي كافة المنتجات الأولية المصنعة وشبه المصنعة الواردة من جميع الدول النامية .

د - يجب على جميع الدول المتقدمة أن تمنح هـذه المعاملة التفضيلية لجميع الدول النامية .

هـ - يجب ان يتفق دولياً على شكل التدابير الجائزة بموجب الشرط الوقائي والمعايير الموضوعية التي ينبغي ان تحكم تطبيق هذه التدابير ، من جانب الدول المتقدمة ، وكذا الاجراءات التي يتعين اتباعها في مثل هذه الحالات . ويتحتم ان تكون هذه التدابير مؤقتة وخاضعة للتشاور ، والموافقة واعادة النظر فيها دولياً .

و - يجب ان يوضع النظام التفضيلي بطريقة تمكن أقل الدول النـامية تقدماً في المشاركة في مزاياه . لذلك ينبغي ان تكون أي تحديدات زمنية يتضمنها النظام مرنة بحيث تتمكن الدول التي تمر في الوقت الحاضر بالمراحل الاولى من

التنمية من جني ثماره ، ويجب ألا تطبق تدابير الشرط الوقائي التي تقيد او تستبعد صادرات معينة ، على المنتجات الأقل تقـــدماً . ويجب الاخذ بالتزامات محددة لمساعدة الدول الأقل تقدماً مالياً وفنياً على اقامة صناعات موجهة للتصدير الى اسواق كل من العالم المتقدم والدول النامية الأخرى .

ز ــ يجب أن يضمن نظام التفضيلات العامة الجديد للدول النامية التي تتمتع بتفضيلات في دول متقدمة معينة مزايا تعادل على الأقل التفضيلات القائمة حتى يمكن وقف العمل بهذه التفضيلات بالنسبة للسلع المصنعة والسلع شبه المصنعة . ويجب ان يتضمن نظام التفضيلات العامة ــ منذ البداية ــ نصوصاً تقضي بأن تقوم الدول المتقدمة بتعويض أي ضرر ينشأ بالنسبة لهذه الدول النامية نتيجة للأخذ بالنظام العام للتفضيلات .

ح ــ يتعين لضمان تحقيق الغاية من النظام التفضيلي العام أن يستمر هذا النظام فترة كافية بحيث تتمكن جميع الدول النامية من الاستفادة منه . ويجب ان يستمر هذا النظام بصفة مبدئية لمدة عشرين عاماً ، كما ينبغي اعادة النظر فيه قرب نهاية هذه الفترة المبدئية . ويتعين على أي حال ألا تنهى المعاملة التفضيلية فيما بعد بصورة مفاجئة .

ط ــ يتعين على الدول المتقدمة الا تخفض معونتها للدول النامية او تلغي او تنال من مزايا التفضيلات التي تحصل عليها تلك الدول وعن طريق تدابير أخرى وذلك حتى يسهم النظام العام للتفضيلات مساهمة كافية في تحسين ميزان مدفوعات الدول النامية .

ي ــ يجب ان ينشأ داخل نطاق مؤتمر الامم المتحدة للتجـــارة والتنمية

الأجهزة المناسبة للاشراف على تطبيق النظام العام للتفضيلات وضمان تنفيذه بطريقة فعالة (وفقاً لما جاء في الفقرات السابقة) .

٢ – تحرير تجارة السلع المصنعة وشبه المصنعة :

أ – يجب على الدول المتقدمة أن تنفذ فوراً ، ودون تدريج ، ولمصلحة جميع الدول النامية الامتيازات التي اتفق عليها أثناء دورة كنيدي للمفاوضات التجارية ، فيما يتعلق بالمنتجات التي لها اهمية في التصدير بالنسبة للدول النامية .

ب – يجب أن تعلن الدول المتقدمة أثناء مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية أن الأمتيازات المتفق عليها أثناء دورة كنيدي للمفاوضات التجارية فيما يتعلق بالمنتجات التي لها اهمية في التصدير بالنسبة للدول النامية سوف تمنع عند تطبيقها لجميع الدول النامية سواء أكانت اعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة او لم تكن ، وبدون النص على المعاملة بالمثل .

ج – يجب على كل الدول المتقدمة والدول النامية أن تحدد في مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية جميع المسائل البارزة التي تتطلب مزيداً من المفاوضات ، وذلك على اساس تقييم دورة كنيدي الذي تقوم بإعداده الآن كل من سكرتارية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة . وكذا الحكومات نفسها . ويجب الا يؤخذ في هذه المفاوضات مطلقاً بمبادىء شرط الدولة الاولى بالرعاية او المعاملة بالمثل . كما يتعين السماح لجميع الدول النامية بالاشتراك في هذه المفاوضات مادامت ترغب في ذلك .

د – يجب على الدول المتقدمة أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية بشأن تحرير تجارة السلع المصنعة ونصف المصنعة التي لها اهميـة في التصدير بالنسبة للدول الناميـة وخصوصاً فيما يتعلق بمبدأ تجميد قيود التجارة .

ه – يجب على الدول المتقدمة أن تضع في مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية برنامجاً محدداً لالغاء القيود الكمية في موعد مبكر ، وخاصة القيود التي تطبقها تلك الدول بطريقة لاتتفق مع التزاماتها الدولية ، كما يجب عليها ان تتعهد بعدم تجديد القيود الحالية ، او فرض قيود كمية جديدة أو تطبيق أي تدابير تكون لها آثار مماثلة على المنتجات التي لها اهمية في التصدير بالنسبة للدول النامية .

٣ - التجارة مع الدول الاشتراكية :

يجب على الدول الاشتراكية ان تمنح الدول النامية امتيازات تعادل فوائدها على الاقل نتائج التفضيلات التي قد تمنحها لها الدول المتقدمة التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق .

ويتعين على الدول الاشتراكية :

أ - أن تطبق وتنفذ التدابير التي تستهدف زيادة معدل نمو وارداتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة من الدول النامية ، وأن تنوع تلك الواردات حسب الاحتياجات التجارية والانمائية في تلك الدول .

ب - أن تتعهد بالمساهمة في المحافظة على اسعار مجزية ومستقرة لصادرات الدول النامية ، عن طريق ادراج النصوص الملائمة في اتفاقاتها التجارية مع تلك الدول .

جـ - أن تأخذ في حسبانها عند وضع خطط التنمية القومية والاقليمية الخاصة بها طاقة الانتاج والتصدير في الدول النامية .

د - أن تلغي الفارق بين سعر استيراد السلع المستوردة من الدول النامية وبين سعر بيعها في السوق المحلية .

هـ - أن تمتنع عن اعادة تصدير السلع المشتراة من الدول النامية الا بناء على موافقة من الدول النامية المعنية .

و - أن تشجع عقد اتفاقات فرعية صناعية لامداد الدول النامية بالمصانع والمعدات ، على أن تقبل سداد تلك القروض - بصفة خاصة - من السلع المصنوعة في المصانع المشار اليها في الدول النامية .

ز - أن تعمم بين دول شرق اوربا الاشتراكية الى الحد الممكن ابرام ترتيبات دفع متعددة الاطراف مع الدول النامية لتسهيل زيادة وارداتها من الدول الاخيرة .

ح - أن تمنح شروطاً تفضيلية لدخول السلع المنتجة في الدول النامية .وينبغي ان تتضمن هذه الشروط وضع حدود مرنة لسياستها الشرائية الدولية بحيث تكون في صالح الدول النامية وذلك فيما يتعلق بالاسعار وبشروط التسليم .

ط - ان تنشىء داخل نطاق الامم المتحدة للتجارة والتنمية جهازاً استشارياً

دائماً يمكن عن طريقه تشجيع الدول الاشتراكية والدول النامية على التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المشترك فيا بينهما وحل المشاكل والتغلب على العقبات التي قد تعترض سبيلها .

٤ – تشجيع التجارة :

أ – يجب ان يتم تنويع انتاج الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة في نطاق تقسيم عمل دولي جديد واكثر عدالة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

ب – يجب على الدول المتقدمة ان تمتنع عن الاضرار بمصالح الدول النامية عن طريق تشجيع انتاج السلع التي تنتجها الدول النامية بصفة رئيسية كما يجب عليها في هذا الصدد ان تشجع انشاء صناعات تصدير في الدول النامية لتصنيع السلع الاولية التي تنتجها تلك الدول .

ج – أهم التوصيات في حقل تمويل التنمية :

١ – تدفق رؤوس الأموال الدولية العامة والخاصة .

آ – يجب على كل دولة متقدمة أن تحقق قبل نهاية عقد التنمية الحالي تقديم موارد مالية صافية مساوية على الأقل لـ ١ ٪ من ناتجه القومي الاجمالي . وفي اطار هذا الهدف يجب أن تحدد نسبة دنيا تتزايد تدريجياً للموارد المالية التي يقدمها القطاع العام محسوبة صافية من أقساط التسديد والفائدة .

ب – يجب تعويض أي نقص في التحويل السنوي بنسبة ١ في المائة بتحويلات حكومية اضافية .

ج – يجب تجديد وزيادة موارد مؤسسة التنمية الدولية فوراً .

د – يجب على الدول المتقدمة والمؤسسات المالية أن تقدم وتضاعف مساندتها لبنوك التنمية الاقليمية .

ه – يجب تحويل البنك الدولي للانشاء والتعمير الى بنك تنمية قاصر على الدول النامية وحدها . ويجب العمل على أن تسدد الدول المتقدمة قروضها الجارية

بالكامل قبل موعد الاستحقاق ، على أن تستخدم المبالغ المتوفرة عن ذلك في زيادة موارد البنك الدولي للانشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية . لتمويل التنمية في الدول النامية .

و ـ يجب ألا يكون هناك أي تمييز من جانب مؤسسات الاقراض الدولية ضد القطاع العام ، ولا سيما في الصناعة .

ز ـ يجب توجيه عناية خاصة للدول النامية التي لم تحصل حتى الآن على معونة دولية كافية .

ح ـ يجب أن تكون الاستثمارات الخاصة ذات فائدة دائمة للدول النامية المضيفة ويجوز تشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق الحوافز والضمانات في حدود الأسبقيات المحددة قومياً وفي نطاق خطط التنمية القومية .

ط ـ يجب ألا تخفض أي دولة متقدمة المستوى الحالي لمساعدتها للدول النامية وخاصة أنواع المعونة التي تمنح عن طريق المفاوضات .

٢ ـ شروط وأوضاع تمويل التنمية :

آ ـ يتعين بلوغ مستويات الاقراض التي حددتها الجمعية العامة في قرارها رقم ٢١٧٠ (٢١) ولجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في موعد غايته عام ١٩٦٨ .

ب ـ يتعين أن تكون جميع قروض التنمية الممنوحة بعد تاريخ معين ويتفق عليه دولياً بنفس الشروط التي تطبقها مؤسسة التنمية الدولية في الوقت الحاضر . اما بالنسبة للقروض السابقة على هذا الموعد او القروض الممنوحة بشروط تختلف عن شروط مؤسسة التنمية الدولية ، فيجب أن تقوم حكومات الدول المتقدمة بالمساهمة في أعباء الفائدة عليها .

جـ ـ يتعين ـ الى أن يتم التطبيق العام لشروط مؤسسة التنمية الدولية ـ

أن يجرى تخفيض كبير في اسعـــار الفائدة وأن تحدث اطالة ملموسة في مدد الاستحقاقات وفترات تأجيل الدفع .

د ـ يتعين انشاء صندوق متعدد الأطراف لموازنة أسعار الفائدة يعمل على تغطية فروق الفائدة بين القروض المقترضة من أسواق رأس المال الدولية ، وقروض التنمية الميسرة .

هـ ـ يتعين العمل بسرعة وتقدم على عدم تقييد تمويل التنمية أملاً في الوصول الى عدم تقييدها كلية في تاريخ معين ، كما يجب أن تتحمل الدول الدائنة جانباً من التكلفة الاضافية الناجمة عن تقييد التمويل ويتعين ان يكون للدول النامية حق شراء احتياجاتها بمطلق الحرية من الدول النامية الأخرى ، وخاصة من دول نفس المنطقـة .

و ـ يتعين اتاحة التمويل الخارجي لكل من البرامج والمشروعات ، كما يجب أن يشمل ذلك التمويل التكاليف المحلية في حالة الضرورة .

ز ـ يتعين أن تتم الارتباطات الخاصة بتمويل التنمية بصفة مستمرة لكي تغطي احتياجات برامج خطط التنمية في فترة من السنين .

ح ـ يتعين اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين ادارة تمويل التنمية .

ط ـ يتعين تكوين مجموعة حكومية مشتركة فيما بشكل عادل حكومات الدول المتقدمة والدول النامية وتختص بالنظر في كل مايتعلق بالائتمان التجاري بما في ذلك قروض الموردين .

٣ ـ مشاكل المديونية الخارجية :

يتعين اتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيف اعباء خدمـــة الدين في الدول النامية وذلك بتوحيد ديونها الخارجية في شكل التزامات طويلة الأجل بأسعار

فائدة منخفضة . وفي حالة قيام صعوبات عاجلة يتعين اتخاذ اجراءات سريعة لاعادة تمويل وتنظيم القروض على اساس شروط ميسرة .

٤ – تعبئة مصادر التمويل :

تقرر الدول النامية بأنه يتعين عليها ان تستمر في تعبئة مواردها المحلية بغرض تمويل عملية التنمية بها ، وذلك بأقصى حد ممكن وبما لا يتعارض مع النمو الاقتصادي المنتظم والاستقرار الاجتماعي . على ان هذه الدول تعتقد ان استخدام تلك الموارد المحلية لن يحقق الفعالية الكاملة بدون المساعدات الخارجية الضرورية .

٥ – التمويل الاضافي :

يتعين ان يعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية اتفاقية للتنفيذ العاجل لنظام التمويل الاضافي يقوم على اساس مايتوصل اليه اجماع المؤتمر بعد بحث تقرير المجموعة الحكومية للتمويل الاضافي عن دراسة البنك الدولي للموضوع .

وفي جميع الاحوال يتعين الا يتضمن النظام ارتباطات سياسية داخلية تمس سيادة اى من الدول الاعضاء كما تحددها هي ، ويجب ان تطرحه الوسائل الخاصة بتحقيق هذا الهدف لمزيد من المناقشة في الاجتماع القادم للمجموعة الحكومية المشتركة للتمويل الاضافي وان يجرى التفاوض بشأنه في مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية ويتعين ان يؤخذ في الاعتبار اثناء تلك المناقشات والمفاوضات – والى جانب غير ذلك من الاعتبارات – المواقف الواردة في التصريحات الاقليمية للدول النامية .

٦ – تسهيلات التمويل التعويضي :

تطالب الدول النامية بما يأتي :

آ – ان يكون السحب من صندوق النقد الدولي بموجب « تسهيلات

التمويل التعويضي » فورياً في حدود ٥٠٪ من حصص تلك الدول في الصندوق دون ان تخضع هذه المسحوبات لأية شروط .

ب – يتعين توجيه الاهتمام اللازم لاعادة تمويل الديون المستحقة على الدول النامية في فترات النقص المستمر في حصيلة صادراتها على أن يتضمن ذلك اعادة النظر في حدود آجال اعادة الشراء الحالية .

جـ – ان تعدل طريقة حساب المبالغ التي يجب تعويضها بحيث يكون الأساس صادرات البلد المعني خلال ثلاث سنوات عادية على الأقل تسبق السنة التي يجرى فيها دفع التعويض .

٧ – المسائل النقدية الدولية :

آ – يتعين ان تشترك الدول النامية منذ البداية في كافة المناقشات الخاصة بالاصلاح النقدي الدولي وفي عملية وضع الترتيبات الجديدة « بحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي » .

ب – يتعين ايجاد علاقة بين تمويل التنمية وموضوع السيولة الاضافية طبقاً لما تستحثه الدول النامية .

د – أهم التوصيات في حقل المسائل العامة للسياسة التجارية :

العلاقات التجارية بين الدول التي تأخذ بنظم اقتصادية واجتماعية مختلفة :

آ – يتعين ألا يؤثر اتساع التجارة بين الدول الاشتراكية المتقدمة في اوربا الشرقية والدول الرأسمالية المتقدمة تأثيراً غير مرض على الفرص التجارية المتاحة للدول النامية ، بل أنه على العكس يجب أن يؤدي ذلك الى زيادة التجارة بين هذه الدول وسابقتها (أي الدول الرأسمالية والاشتراكية) وتحقيقاً لهذا الغرض يتعين على الدول الاشتراكية أن تتوخى في خطط التنمية الاقتصادية لديها في سياستها التجارية الاجراءات اللازمة للزيادة السريعة في وارداتها من الموارد الاولية والسلع الصناعية ونصف المصنعة التي يكون منشؤها الدول النامية .

ب – يتعين على الدول الاشتراكية أن تعيد ايضاً تأكيد التوصيات التي اعلنها مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية بأنها سوف تتوقف عن اعادة تصدير السلع المستوردة من الدول النامية الا في حالة موافقة الدول النامية المعنية .

ج – يتعين أن تتخذ الدول الاشتراكية الاجراءات الضرورية لتضييق الثغرة بين اسعار الاستيراد والبيع المحلي للمنتجات التي يكون منشؤها الدول النامية لكي تشجع زيادة الاستهلاك من تلك السلع . كذلك فان قيام الدول الاشتراكية تضمين سياساتها في الاستيراد وبرامجها التجارية هوامشاً للتساهل فيما يتعلق بالأسعار وآجال التسليم وغيرها من الشروط الخاصة بالاستيراد من الدول النامية من شأنه أن يساهم الى درجة كبيرة في زيادة التجارة بين هذه الدول والدول الاشتراكية .

د – يتعين أن تكون القروض المقدمة من الدول الاشتراكية لتمويل المشروعات العامة والخاصة في الدول النامية ملائمة للظروف الخاصة للدول المعنيـة ، كما يجب النص – كلما امكن ذلك – على أن يتم سداد هـذه القروض من حصيلة صادرات المشروعات المستفيدة من القروض او غيرها .

هـ – يتعين في حالة العقود التي يتم ابرامها بين كل من المشروعات القائمة في الدول النامية والوكالات المختصة في الدول الاشتراكية أن توجه العناية اللازمة لتحديد الآجال التي تغطيها تلك العقود وذلك لكي تتمكن المشروعات من وضـع الخطط وتنفيذ برامج الاستثمار والانتاج والتسليم الخاصة بها بكفاءة عالية .

تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية :

آ – يتعين أن تتجنب التكتلات الاقتصادية الاقليمية للدول المتقدمة التمييز ضد صادرات الدول النامية من السلع المصطنعة ونصف المصنعة ومن السلع الاولية وخاصة السلع الزراعية من المناطق المعتدلة والاستوائية .

ب – يتعين ألا يؤدي التوسع في هذه التكتلات الى زيادة عبء التمييز .

ج – يتعين أن تتخذ التكتلات الاقتصادية الاقليمية للدول المتقدمة الاجراءات اللازمة لتأكيد زيادة حرية دخول صادرات الدول النامية .

هـ – اهم التوصيات في حقل توسيع التجارة والتكافل الاقتصادي بين الدول النامية :

آ – تكرر الدول النامية تأكيدها بأن التوسع التجاري والتعاون

الاقتصادي فيما بينها هو عامل هام في ارساء استراتيجية عالمية للتنمية ومن ثم فان هذه الدول مصممة على أن تقوم بمساهمتها الخاصة في تنفيذ أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية عن طريق الاسراع بجهودها في هذا المجال . ان هذا العمل لا يمكن اعتباره بديلا عن حجم أكبر وأربح من الصادرات الى الدول المتقدمة ، أو عن مساهمة أكبر من الدول الأخيرة . على ان التوسع التجاري والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية يثير عدداً من الصعوبات والمشاكل الخاصة وذلك بالمقارنة مع الاجراءات المماثلة فيما بين الدول المتقدمة . ولذلك فان الاجراءات الخاصة بالحواجز الجمركية وحدها لن تكون كافية وانما يجب ان تقترن بعدد من الاجراءات المناسبة في المجالات الأخرى وخاصة فيما يتعلق بمسائل الاستثمار والمدفوعات . وفي هذا الخصوص يعتبر المتاح من التمويل الخارجي والمعونة الفنية مساهمة هامة في تمكين الدول النامية من تحقيق تقدم أسرع في مجال التوسع التجاري والتكامل الاقتصادي . على ان هذه المساعدة العالمية يجب أن تقدم بالطريقة التي تكفل التقدير الكامل لتصميم الدول النامية على انتهاج اساليبها الخاصة في العمل عند قيامها بتوسيع تجارتها والتقدم نحو التكامل فيما بينها .

ب ــ سوف تقوم الدول النامية باحاطة مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية علماً بالجهود التي تبذلها او تزمع القيام بها لكي تزيد من تجارتها وتقوي التعاون الاقتصادي فيما بينها وخاصة في مجال التعاون بين الاقاليم وفي الاقليم الواحد وبين مناطق كل اقليم .

جـ ــ ولما كانت الجهود المشتركة للدول النامية لن تؤتي ثمارها بالكامل بدون المعونة المالية والفنية من الدول المتقدمة ، فانه يتعين على الدول الأخيرة ان تصدر في ذات الوقت تصريحاً رسمياً يؤيد جهود الدول النامية في مجال التعاون والتكامل وتحدد فيه طبيعة وحجم المعونة الفنية التي تنوي تقديمها لتلك الجهود .

- ٥ -

المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية ونتائجه (١٩٦٨) :

انعقد مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتجارة والتنمية في نيودلهي عاصمة الهند في اول عام ١٩٦٨ . واجتمع فيه حوالي ١٦٠٠ عضو يمثلون ما يزيد عن ١٣٠ دولة . ومن المعروف انه في مؤتمرات من هـذا القبيل تقدم للمؤتمرين وثائق قد تتجاوز آلاف الصفحات كما هو الامر في مثل هذا المؤتمر ، تهيئها السكرتارية العامة للمؤتمر وبعض الاجهزة الاخرى التابعة للأمم المتحدة او بعض المؤسسات الاخرى . وتبدأ الاجتماعات باجتماع عام (الجمعية العامة للمؤتمر) تعبر فيه كل دولة عن رأيها ان شاءت ، ويجد الحضور من ممثلي الدول انفسهم امام فيض من الخطب التي غالباً ما تكون تكراراً للافكار نفسها والمطالبة باتخاذ توصيات معينة ، أو العكس تبعاً لمواقف الدول . ومن ثم يجرى تقسيم العمل تبعاً للجان الرئيسية المذكورة اعلاه ، وتتشكل ما يسمى « مجموعات عمل » ، ثم تعقد اجتماعات فيما بينها المجموعات الجغرافية وذلك وفقاً لما يلي :

١ ـ مجموعة البلدان النامية التي تتألف من :

آ ـ مجموعة امريكا اللاتينية .

ب ـ المجموعة الافريقية .

ج ـ المجموعة الآسيوية (وتدخل سورية في هذه المجموعة) .

٢ ـ مجموعة البلدان الصناعية الغربية .

٣ ـ مجموعة البلدان الاشتراكية .

وكانت الأمور الثلاثة التالية مطروحة امام المؤتمر الثاني هذا لدراستها :

١ ـ اعادة تقييم للوضع الاقتصادي الدولي وآثار ذلك على وضع مقترحات وتوصيات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية موضع التنفيذ .

٢ ـ العمل على اقامة الصلات والمشاورات والمفاوضات اللازمة والملائمة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية للتوصل الى نتائج عمليـــة تؤمن التقدم نحو التعاون الاقتصادي الدولي بغاية تحقيق التنمية الاقتصادية .

٣ ـ وقبل التوصل الى اتخاذ التوصيات والقرارات النهائية ، يجب دراسة الأمور المطروحة بالتعمق الكافي واللازم .

وكان الدكتور بربيس قد لخص نتائج المؤتمر الثاني للتجـــارة والتنمية بالنقاط الأربع التالية :

١ ـ نتائج محدودة وغير كاملة بخصوص القضايا الأساسية المتعلقة بالتفضيلات الجمركية والتمويل .

٢ ـ نتائج شبه معدومة بخصوص توسيع رقعة الأسواق لاستهلاك منتجات البلدان النامية .

٣ ـ بعض النتائج الايجابية في مجال المبادلات التجارية فيما بين البلدان النامية ، والمبادلات التجارية مع البلدان الاشتراكية ، وفيما يتعلق بالنقل البحري ، وأخيراً مايتعلق بقضية السياسة الغذائية .

٤ ـ لم تكن هناك أية مساهمة في وضع استراتيجية شاملة للتنمية .

وبشيء أكثر من التفصيل ، يمكن تعداد نتائج المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية على الشكل التالي :

١ ـ وافق المؤتمر ان يطبق في وقت قريب لاحق نظام التفضيلات

الجمركية الشامل بالنسبة للصادرات الصناعية للبلدان النامية الى البلدان الصناعية دون المقابلة بالمثل أو أي تميز .

٢ – أوصى المؤتمر أنه يجب على كل بلد صناعي ان يؤمن سنويا للبلدان النامية مساعدة مالية حدها الأدنى الصافي ١٪ من الانتاج القومي غير الصافي للبلد المتقدم بسعر السوق أو بالسعر الجاري . وفيما يتعلق بالمساعدات المالية بشكل عام ، قدمت توصيات بخصوص تسهيل شروط منحها وتسديدها . ونظراً للحاجة الكبيرة لرؤوس الأموال من طرف البلدان النامية لتعمل على تجهيز مواردها الداخلية ، فقد رؤى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العامة والخاصة الى هذه البلدان .

٣ – فيما يتعلق بالمنتجات الأساسية حدد المؤتمر جدولاً بتواريخ محددة من أجل المفاوضات ودراسة المواضيع المتعلقة بعدد من هذه المنتجات ، مثل السكر والكاكاو . وطبعاً فان الغاية من المفاوضات هي الحد من تذبذبات الأسعار والتوصل الى تحقيق سعر عادل .

٤ – اتخذت توصية بشأن الغذاء العالمي . اذ رؤي أنه رغم أن واجب البلدان النامية هو ان تزيد انتاجها من اجل تلبية الحاجات الغذائية فيها ، فقد طلب الى البلدان المتطورة والمؤسسات الدولية ان تدعم جهود هذه البلدان في هذا المجال .

٥ – نظراً لكون الترابط الاقتصادي الاقليمي للبلدان النامية يؤدي في كثير من الأحوال الى احداث صناعات جديدة ، واستخدام اقتصادي أفضل للطاقات الانتاجية المتوفرة ، فان البلدان المتطورة ستساعد على اقامة الجهود المبذولة لاقامة مثل هذه التجمعات الاقليمية ، ويمكن ان تأخذ هذه المساعدة الشكل التجاري او المالي أو التقني .

٦ ـ طلب بتوصية من البلدان المتطورة والمؤسسات الدولية ان تأخذ بعين الاعتبار ، لدى تنفيذها لبرامجها في المساعدات للبلدان النامية ، الوضع الخاص بالبلدان الأقل نمواً من البلدان النامية .

وقبل انهاء تعداد هذه النتائج ، يمكن ان يلاحظ بشكل عام أن أهم توصية اتخذت هي تلك الخاصة بتطوير وزيادة حجم المساعدات المالية ، فقد رأينا أنه في المؤتمر الأول للتجارة والتنمية حددت نسبة ١٪ من الدخل القومي للبلد الصناعي لتحويله للبلدان النامية على اشكال مساعدات مالية . والتوصية الثانية المذكورة أعلاه التي اتخذها المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية والقاضية بتخصيص ١٪ من الانتاج القومي غير الصافي للبلدان المتقدمة بالسعر الجاري لتقديمه كمساعدات مالية للبلدان النامية يشكل زيادة عن الهدف السابق بنسبة تقرب من ٣٠٪ ، أي ان حجم تدفق المساعدات المالية للبلدان النامية سيزيد بما يقارب ٣ مليارات من الدولارات سنويا . على أن هذا التقدم الحاصل في المؤتمر الثاني عن الأول لم يتحقق بالشكل المطلوب .

وبصورة اجمالية ، يمكن استعراض وترتيب نتائج المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية على الوجه التالي :

١ ـ مايتعلق بالمنتجات الأساسية :

أشرنا الى أن المنتجات الأساسية تشكل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية الضرورية لتمويل المستوردات للبلدان المتخلفة . والسبب في ذلك أن اقتصاديات هذه البلدان تكاد ترتكز على انتاج هذه المنتجات وتصديرها . وتستورد هذه البلدان معظم سلعها المصنوعة وشبه المصنوعة ، وخاصة التجهيزات والآلات ، من البلدان الصناعية . وعلى هذا الأساس يمكننا ان نستخلص النتيجة التالية : ان اقتصاديات البلدان المتخلفة ، وخاصة برامجها الانمائية الموضوعة لتطوير الاقتصاد القومي ، تخضع بشكل أو بآخر ، وبنسب كبيرة في أغلب الأحيان ، لتطوير الصادرات من المنتجات الأساسية . فبالقدر الذي تكون فيه حصيلة الصادرات

هامة ، بالقدر الذي يتمكن معه البلد من تمويل مشاريعه الانتاجية وذلك في حال وجود خطة اقتصادية أوسياسية اقتصادية سليمة .

ولكن أسعار السلع او المنتجات الأساسية هذه ليست ثابتة ، بل هي تتعرض لتقلبات كبيرة في الأمد القصير ، والطلب العالمي عليها يتسم بالمرونة.

لذلك فان سياسة مؤتمر التجارة والتنمية بخصوص المنتجات الأساسية للبلدان المتخلفة كانت وما زالت ترمي الى تحقيق ثلاث أهداف :

١ - ازالة التقلبات الحادة في الأمد القصير للأسعار ، وبالتالي ، لحصيلة الصادرات من المنتجات الأساسية للبلدان المتخلفة .

٢ - زيادة حصيلة صادرات البلدان المتخلفة .

٣ - العمل على تنويع منتجات البلدان المتخلفة ، لكي لايعتمداقتصادها بصورة رئيسية على سلعة أو سلعتين فقط .

ورغم أنه من الصعب قياس مقدار تأثير حصيلة الصادرات وتقلباتها على النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة،فان تثبيت أسعار المنتجات الأساسية المصدرة يسهل بدون أدنى شك حسابات تخطيط التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع .

فماذا كانت نتائج هذه الأهداف من الناحية العملية بعد المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية الذي انعقد في عاصمة الهند والذي نحن بصدد الحديث عنه ؟ بعد أكداس من الأوراق والتقارير والتوصيات ، كانت نتائج ضئيلة وغير مرضية ، ولم تحقق البلدان المتخلفة الا تقدماً بسيطاً جداً في هذا المجال . اذ العمل الأساسي للمؤتمر كان في طرح وبسط وشرح وترديدالأفكار المعروفة حول موضوع تثبيت أسعار المواد الأولية والمنتجات الأساسية، كذلك كان في تنظيم برنامج العمل ووضع الدراسات . والنتيجة الرئيسية لذلك هي صياغة الأهداف والتمنيات من أجل نجاح المؤتمرات التي ستعقد للنظر في تثبيت أسعار السكر والكاكاو والكاوتشوك الطبيعي والجوت والقطن والشاي والتبغ والمانغنيز والفوسفات وغير ذلك من المنتجات الأساسية التي يشكل كل منها المنتوج التصديري الرئيسي لهذا البلد المتخلف أو ذاك . كذلك وجهت النداءات والتوصيات للمنظمات المالية الدولية ،

كالصندوق النقدي الدولي والمصرف الدولي لاعادة الأعمار والانشاء،للمساهمة في تمويل خزن بعض المنتجات الأساسية وتنويع الانتاج في البلدان المتخلفة .

تلك هي أهم التوصيات التي توصلت الى صياغتها لجنة المنتجات الأساسية .

٢ – المساعدات المالية :

وكانت اللجنة الثالثة التي هي اللجنة المالية التابعة للمؤتمر الثاني للتجارةوالتنمية التي بحثت موضوع المساعدات المالية للبلدان المتخلفة . وهكذا فانه بعد الكثير من المناقشات والصعوبات توصل المؤتمر الى تبني هدف جديد لمساعدة البلدان المتخلفة . ويقضي الهدف الجديد أن تخصص الدول الغنية أو المتقدمة نسبة ١٪ من منتوجها القومي القائم أو غير الصافي لمساعدة البلدان المتخلفة . وتمثل النسبة المذكورة زيادة تتراوح بين ٢٠٪ – ٣٠٪ بالمقارنة مع الهدف الذي كان قد نص عليه المؤتمر الاول للتجارة والتنمية الذي انعقد في جنيف عام ١٩٦٤ والذي كان يقضي بتخصيص ١٪ من الدخول القومية للبلدان الغنية . ورغم ان البلدان المتخلفة جاهدت كثيراً الحصول على تأييد الدول الصناعية على هذا الهدف الجديد ، الا أنها لم تحصل بالمقابل على اية ضمانة لوضعه موضع التنفيذ . اذ اصبح معروفاً اليوم ان الهدف الذي كان قد وضعه المؤتمر الاول للتجارة والتنمية لم يدخل مرحلة التحقيق ، بل الملاحظ ان الاتجاه العام هو في انخفاض المساعدات لا زيادتها منذ تاريخ انعقاد المؤتمر الأول ، فضلا عن أن مناقشة هذا الموضوع ، أي ان تزيد البلدان الصناعية من مساعدتها للبلدان المتخلفة ، جاءت في اعقاب الأزمة النقدية الدولية لتخفيض الاسترليني واشتداد الطلب على الذهب.

ان المصطلحات العامية اطلقت على النسبة المذكورة،أي ١٪ من الدخول القومية للبلدان الصناعية التي ستخصص لمساعدة البلدان النامية ، اسم عقد التنمية أو عشرية التنمية ، اي ان يجب تحقيق هذا الهدف خلال عشر سنوات . ولكن الذي لوحظ ان المساعدات اتجهت بشكل عام نحو النقصان لا الزيادة كما ذكرنا . فلا بد اذن من التساؤل هنا عن الفائدة من زيادة النسبة للعقد الثاني او العشرية الثانية التنمية وجعلها ١٪ من الانتاج القومي غير الصافي ، ما دامت النسبة الاولى لم تنفذ .

ويكاد يكون الأمر نفسه من حيث النتائج فيما يتعلق بتسهيل شروط منح القروض من الدول الغنية الى الدول المتخلفة ، وذلك من حيث زيادة فترة التسديد وانقاص الفائدة على المبالغ المترتبة على البلدان المتخلفة والتي تتراكم مع الزمن .

فالبدان الصناعية أو الغنية ، لن تستجيب لمطالب البلدان المتخلفة ، وان كانت وافقت عليها كتوصيات للمؤتمر الثاني للتجارة والتنمية .

التفضيلات الجمركية للمنتجات المصنوعة :

والواقع أن البلدان الصناعية قد التزمت نظرياً وعملياً لدى موافقتها على منح المنتجات المصنوعة في البلدان المتخلفة افضليات جمركية لدى استيرادها من قبل البلدان الصناعية . وهكذا تمت الموافقة الاجماعية في نيودلهي على النص التالي : « اقامة نظام في وقت قريب حول منح الأفضليات دون مقابلة بالمثل ودون تمييز ويقبله الجميع ويكون ذا صفة عامة ، ويكون لصالح البلدان المتخلفة » . ولا شك انه يمكن تحقيق اهداف ثلاثة من وراء هذا النص ، فبموجبه يمكن للبلدان المتخلفة أن تزيد من حصية صادراتها ، وان تمارس بسهولة اكبر سياسة التصنيع ، وان تزيد من معدل النمو الاقتصادي لديها .

على ان هذا النص يصطدم بعقبة تكاد تعطل كل مفعوله. ذلك ان البلدان الصناعية رفضت ان تلتزم بمنح الافضليات للمنتجات ذات الاصل الزراعي كصناعة المعلبات (الكونسروة) وصناعة السكريات وغير ذلك ، ولكن هذا القطاع ، اي قطاع تحويل المنتجات الزراعية وتصنيعها ، يشكل الاساس في التطور الصناعي للبلدان المتخلفة .

ولا شك ان البلدان الصناعية او الغنية لم تشأ ان تنافس هذه الصناعات ذات الاصل الزراعي لصناعاتها المماثلة المحلية. وهكذا فان تضارب المصالح بين البلدان الغنية والفقيرة والمتخلفة عاود ظهوره ولصالح البلدان المتقدمة على حساب البلدان المتخلفة في مجال التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .

واخيراً ، هل نستطيع أن نقول ان المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية كان كسابقه، أي غلبت فيه التمنيات على الأفعال ، ومصالح الدول الصناعية على مصالح الدول المتخلفة ؟. فقد صرح بعض كبار المسؤولين في مؤتمر نيودلهي أن المؤتمر كان اجتماعاً فاشلا بالنسبة للبلدان المتخلفة . وبالمقابل فان البلاد الغنية أو الصناعية ابدت ارتياحها لان البلدان المتخلفة لم تحصل على شيء يذكر منها اللهم الا الوعود وعدم الارتباط والالتزام الا بنصوص تحتمل في صياغتها الكثير من التفسير .

فالمشكلة الاساسية اذن مازالت قائمة ، الا وهي صراع وتضارب المصالح بين البلدان الغنية او الصناعية والبلدان المتخلفة . فهذه الاخيرة كانت وما تزال بلدانا تابعة

وخاضعة للبلدان الاولى التي اذا كانت لاتمارس سياسة الاستعمار بمعناها المعروف ، فانها اصبحت تمارس سياسة الاستعمار الجديد . ان ميزة المؤتمر الأول والثاني للتجارة والتنمية هي في طرح مشاكل البلدان المتخلفة ، والحصول على وعود براقة بشأنها ، ولكن دون التوصل دوماً الى ايجاد حلول لها ، فضلا عن ان طرحها كان دوماً يأخذ بعين الاعتبار عدم اقتراح نموذج التنمية للبلدان المتخلفة يختلف عن المراحل التقليدية لنموذج الحضارة الصناعية في العالم الغربي ، ويختلف ايضاً من بعض النواحي ، لتميزه ببعض الصفات الخاصة ، عن نماذج التجارب الاشتراكية المعروفة حتى الآن .

على انه لايمكن لأي مؤتمر يعقد في ظل جهاز الامم المتحدة ان يخرج عن مدار مراعاة المصالح السياسية والمذهبية لكافة الدول المجتمعة . لذلك فان الفكرة الموجهة تكون دوماً في تعديل الامر القائم وتمني تطويره ، ولكن تعديله جذرياً هو من الامور الصعبة جداً ان لم أقل المستحيلة . ومعالجة شؤون البلدان المتخلفة ، لكي تتمكن من الخروج من ظل الاستعمار الجديد ، ولكي تزيد من معدل التنمية فيها ، تتطلب مواجهة للامور تقتضي ادخال بعض التعديلات والتغييرات الجذرية على هيكل التجارة الدولية وخاصة على الكيان الاقتصادي للبلدان المتخلفة ذاتها .

— ٦ —

نظام التفضيلات الخاصة بصادرات الدول النامية :

حققت صادرات الدول النامية توسعاً ملحوظاً من السلع الصناعية ، اذا ارتفع معدل نموها من ٥ ر ٧ ٪ خلال الفترة ١٩٥٣ — ١٩٥٥ الى ٥ ر ١١ ٪ ابان الفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٥ .

لذلك فان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في مختلف اجتماعاته واجتماعات الاجهزة المنبثقة عنه طالب بوضع نظام تفضيلي موحد تتمتع بمقتضاه بعض صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة بمعاملة تفضيلية .(١)

وهذا النوع من المعاملة التفضيلية يمكن ان يوفر على الدول النامية اتخاذ

(١) نشرة البنك الاهلي المصري . العدد الثاني ١٩٧١ .

الاجراءات اللازمة لحماية صناعاتها الناشئة حتى تصل بانتاجها الى المستوى الاقتصادي ويقلل من حدة المنافسة العالمية الواسعة التي تواجه صادرات الدول النامية من السلع المصنعة مما يعجل بالتالي بعملية التصنيع في تلك الدول .

وقد تقدمت الدول النامية بهذا المطلب على اعتبار أن تكلفة تطبيقه بالدول الصناعية تعتبر طفيفة نسبياً . هذا فضلا عن السهولة النسبية التي قد يتم بها منح هذه التفضيلات الجمركية بالمقارنة بالمشاكل المتعلقة بمنح المساعدات الاجنبية التي تستند على الدوام الى عوامل سياسية ، خاصة وان السنوات الاخيرة قد شهدت أزمات جديدة فيما يتعلق بالمستوى العام لتلك المعونة وتوزيعها .

ولقد عارضت بعض الدوائر نظام المعاملات التفضيلية للدول النامية مستندة في ذلك الى أنه يصعب تقديم مثل هذه المعاملة ، كما انها قد تعني اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية ، فضلا عن اعتبارها نوعاً أدنى من المعونة للدول النامية . كما وان المستوى العام للتعريفات الجمركية في معظم الدول الصناعية قد انكمش الآن عما سبق وخاصة بعد دورة كينيدي الأخيرة . ومن ثم فان المحصلة النهائية لذلك سوف تكون محدودة .

وعلى الرغم من تلك الآراء فان الدول النامية قد طالبت بهذه المعاملة التفضيلية في كل من مؤتمري الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاول والثاني . واستجابة لهذه الضغوط المستمرة ، وبالنظر الى ما أبدته الدول النامية من زيادة قدرتها على الاستفادة من التوسع المنتظر في صادراتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة فقد وافقت كافة الدول المتقدمة مبدئياً ، خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٠ ، على « المشروع العام للتفضيلات » . واخذت كل دولة من الدول المتقدمة في وضع تفاصيل خطتها في هذا الصدد وفي اتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة لذلك بما يتفق واوضاعها الدستورية .

وكان من العوامل المشجعة للدول النامية أن ترى منظمة السوق الاوربية المشتركة وقد اخذت بزمام المبادرة في هذا الصدد حينما اعلنت عن وضع نظام محدد لتلك التفضيلات في عام ١٩٧١ . كما اعلنت كل من المملكة المتحدة واليابان عن عزمها على تقرير معاملة مماثلة لوارداتها من الدول النامية . وعلى حين اعلنت حكومة اليابان التفاصيل الخاصة بنظام التفضيلات فان حكومة المملكة المتحدة لا تزال تنتظر الموافقة النهائية على قبولها عضواً بالسوق الاوربية المشتركة .

وهناك عدد آخر من الدول مثل كندا والدول الاسكندنافية تجري حالياً دراسات لبحث وضع نظام مماثل للتفضيلات الخاصة بصادرات الدول النامية .(١)

وينص قرار السوق الأوربية المشتركة على ان تمنح دول السوق الست تفضيلات جمركية لأكثر من ٩٠ دولة نامية ابتداء من صيف عام ١٩٧١ على ان تغطى هذه التفضيلات واردات الدول الست من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة التي يكون منشأها الدول النامية . وقد تحددت المنتجات التي سوف تتمتع بالاعفاء الكامل من رسوم الوارد بحيث يتجه ٣٧٫٥٪ منها الى المانيا الغربية و ٢٧٫١٪ الى فرنسا و ٢٠٫٣٪ لايطاليا و ١٥٫١٪ الى كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبورج . واذا لم تتمكن بعض هذه الدول من استيراد حصتها المقررة لزم أن تتحول هذه الواردات الى مجمع مشترك بحيث يمكن لدول السوق الأخرى استخدامها .

على أن هذه الخطة ليست مفتوحة كلية فهناك عديد من القيود والشروط الاحتياطية التي يتلخص أهمها فيما يأتي :

أولاً : يتحتم ألا تزيد الواردات التي تتمتع بالاعفاء الجمركي الكامل من اي سلعة من سلع الدول النامية المصنعة ونصف المصنعة عن مستوى واردات السوق منها في عام ١٩٦٨ . ومع ذلك فقد تسمح بحصة اضافية من واردات السوق من هذه السلع خلال السنوات القادمة وذلك في حدود ٥ ٪ من المستوى المشار اليه . وبهذا يتوفر احد عوامل نمو التجارة في المستقبل .

ثانياً : لايسمح لأية دولة نامية ان تصدر بمفردها الى السوق ما يزيد عن ٥٠ ٪ من اجمالي واردات الدول الست من سلعة واحدة من المنتجات المشار اليها.

ثالثاً : هناك عدد من المنتجات التي اعتبرت « حساسة » . ولذا فقد

---

(١) — أشارت الاخبار مؤخراً الى ان السويد ستمنح مثل هذه المعاملة التفضيلية لاسرائيل . يجدر بوفدنا الى المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية ملاحظة ذلك والعمل على عدم تمكن اسرائيل من الاستفادة من هذا النظام على اعتبار انها عضو في مجموعة الـ٧٧.

لا تتمتع بنفس المعاملة ، في حين اجاز القرار ان تتمتع المنتجات الزراعية المجهزة باعفاء جزئي من الرسوم الجمركية .

ولا جدال في ان هذه الخطة ــ مهما كانت متواضعة ــ تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ، ذلك انها تشمل منتجات تصل قيمتها الى حوالي ١٠٠٠ مليون دولار ، تحصل منها دول السوق الأوربية المشتركة على رسوم جمركية قدرها ١٠٠ مليون دولار تقريباً . ولسوف تزداد هذه القيمة عندما تحصل المملكة المتحدة على العضوية الكاملة في السوق .

والواقع أن الدول النامية قد طالبت بالحاح منذ سنوات بتقرير « معاملة تفضيلية » لمنتجاتها من السلع المصنعة ونصف المصنعة وذلك دون أن تلقي دعوتها تجاوباً كبيراً من الدول المتقدمة . ومن ثم فان التطورات الاخيرة في هذا المجال تعتبر خطوة هامة على طريق دعم وتقوية التعاون الاقتصادي الدولي .

والآن فان هذا النوع من المعاملة يضع الدول النامية في مركز افضل فيما يتعلق بتصدير سلعها المصنعة الى الدول التي تمنحها معاملة تفضيلية بعد الغاء الرسوم الجمركية . وطبقاً لتقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فان القيمة الفعلية للتعريفات الجمركية على صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة كانت تصل الى ضعف قيمتها الاسمية .

وعلى ذلك فان على الدول النامية ان تواجه الآن التحديات الحقيقية وان تدخل في منافسة فعالة مع من ينتجون السلع المماثلة بأقل تكلفة وذلك فيما بين الدول النامية نفسها وبينها وبين المنتجين داخل الدول التي منحتها هذه التفضيلات .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فان سياستها التجارية في هذا المجال تعتبر فريدة في نوعها الى حد ما . فعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة عامة بالدور

القيادي كطرف تجاري متحرر في الساحة الدولية فان السوق الاوربية المشتركة قد تخطتها في هذا المعترك عندما اعلنت نظامها الخاص بالتفضيلات الجمركية للدول النامية . على أن الولايات المتحدة سبق لها في مناسبات عديدة أن درست فكرة وضع خطة اقليمية للتفضيلات الجمركية فيما يتعلق بتجارتها مع دول امريكا اللاتينية ، وذلك بالاضافة الى خطة ثانية تغطي تجارتها الخارجية مع الدول النامية الاخرى في كافة أنحاء العالم . وبالتالي فانه على الرغم من موافقة الولايات المتحدة مبدئياً على المشروع العام للتفضيلات الا انه لم يصدر عنها حتى الآن اي اعلان رسمي باقرار مثل هذا المشروع . وثمة عامل هام يقيد سياسة الولايات المتحدة في هذا المجال يتمثل في وجود موجة ضغوط داخلية تدعو الى انتهاج سياسات حمائية مما أدى بالتالي الى تقديم عدد من التشريعات الى الكونجرس للحد من واردات البلاد من عدد كبير من المنتجات التي يصنع بعضها في الدول النامية .

بل ان الولايات المتحدة فرضت تعرفة بنسبة ١٠٪ على مستورداتها في القرار الشهير الذي أصدره الرئيس نيكسون في منتصف صيف ١٩٧١ (١)

— ٧ —

أثر الوضع النقدي الحالي على التجارة الدولية والتنمية ، وخاصة على البلدان النامية :

ان هذا الموضوع لعلى درجة كبيرة من الأهميـــة . وكان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قد عالجه في اجتماعه الاول والثـاني ، وكذلك في مجلس التجارة والتنمية في كافة اجتماعاتـه ، وفي لجنـة الموارد غير المنظورة ، وفي مؤتمر الجزائر . وكانت سكرتارية المؤتمر قد اصدرت عدة كراسات تحليلية حول هذا الموضوع.

ان دراسة الازمة النقدية الدولية وأثرها على البلدان المتخلفة او النامية تحتاج بحثاً مفصلاً لوحدها ، لذلك اكتفي هنا بالاشارة الى ماله علاقة مباشرة باجتماع المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية ، علماً بأنه كان لمندوبي الحكومة السورية

---

(١) انظر كتابي : النظام النقدي الدولي . دمشق ١٩٧١ .

في مختلف الاجتماعات المشار اليها ، واجتماعات رسمية اخرى ، مساهمات فعالة على الصعيد الدولي في هذا المجال (١) .

تقرر في اجتماع « ليما » الذي سنأتي على ذكره ان تتشكل مجموعة حكومية من البلدان النامية لدراسة القضايا النقدية الدولية واثرها بشكل خاص على هذه البلدان، وذلك تمهيداً لمعالجة الموضوع بشكل مفصل في المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية .

واكتفي هنا بايراد القضايا الأساسية بخصوص المواضيع النقدية التي اقرت في الاجتماع التمهيدي للمجموعة الحكومية الخاصة بالقضايا النقدية الدولية في الاجتماع الذي عقد في جنيف لهذا الغرض (انظر تقرير الدكتور اتاسي المشار اليه ادناه) .

تتناول هذه القضايا المواضيع النقدية الدولية التي لها مساس بمصالح الدول الآخذة بالنمو ، وطرق معالجتها . ويمكن تلخيص اهم هذه القضايا بحسب اولويتها كما يلي :

آ ــ الفترة اللاحقة لاعادة تقويم العملات :

١ ــ الآثار الناجمة عن اعادة تقويم العمـــلات وانعكاساتها على البلدان الآخذة بالنمو من حيث :

ــ اثرها على هيكل التجارة الخارجية وعلى معدلات التبادل .

ــ اثرها على الدين الخارجي.

ــ اثرها على الاحتياطيات .

٢ ــ عودة صندوق النقد الدولي لمزاولة نشاطاته بصورة طبيعية .

٣ ــ الفترة التي ستتخذ اساساً لاعتماد مبدأ توزيع حقول سحب خاصة جديدة .

٤ ــ المسائل المتعلقة بالموازين المحررة بالدولار الاميركي .

---

(١) درست هذا الموضوع بالتفصيل الكافي في بحثي : النظــام النقدي الدولي وحقوق السحب الخاصة . مصر المعاصرة . يناير ١٩٧٠ . كذلك في كتابي : النظــام النقدي الدولي . دمشق ١٩٧٢ .

٥ – احتمال رجوع الأزمة النقدية الدولية الى الاحتدام من جديد .

ب – المسائل المتعلقة باصلاح النظام النقدي الدولي :

١ – طريقة اتخاذ القرارات .

٢ – دور المجموعة الدولية في ادارة ومراقبة النظام النقدي الدولي الجديد .

٣ – مرونة اسعار الصرف ضمن اطار نظام نقدي دولي مستقر :

– الهوامش .

– تعديل اسعار الصرف .

٤ – طريقة تسوية السياسات النقدية والماليـة ، وضرورة التناظر في المعاملة والانضباط بالنسبة للبلدان الآخذة بالنمو والبلدان المتقدمة على حد سواء .

٥ – مسألة العملة النقدية الدولية .

٦ – خلق سيولات نقدية جديدة ودور حقوق السحب الخاصة .

جـ – المسائل المتعلقة بصفة خاصة بالبلدان الآخذة بالنمو :

١ – ضرورة ايجاد علاقة ما بين اصدار حقوق السحب الخاصة من جهة وتوفير وسائل مالية اضافية للبلدان الآخذة بالنمو لاستعمالها في مشاريع التنمية من جهة ثانية .

٢ – توزيع السيولات النقدية غير المشروطة .

٣ – طرق وشروط الاستفادة من موارد صندوق النقد الدولي .

– ٨ –

برنامج عمـل « ليمـا »

اشير اعلاه الى ان مجموعة البلدان النامية في الامم المتحـدة ، او كتلة الـ ٧٧ ، كانت قد عقدت اجتماعاً في الجزائر واصدرت « وثيقة الجزائر » ، وذلك كورقة عمل لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الثاني .

كذلك قررت البلدان المذكورة عقد مؤتمر تمهيدي في ليما في بيرو ، وهو الاجتماع الوزاري الثاني لمجموعة الـ ٧٧ ، لوضع برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة

الثالث للتجارة والتنمية . وتم هذا الاجتماع خلال الفترة ٢٥ تشرين أول (أكتوبر) والسابع من تشرين ثاني (نوفمبر) عام ١٩٧١ . وفيما يلي خلاصة عن هذا الاجتماع .

وغرض هذا الاجتماع الذي مثلت فيه غالبية سكان الأرض تنسيق جهود البلدان النامية في الاجتماع الثالث لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ويرتكز برنامج عمله على تقديم اقتراحات عملية ودقيقة تهدف عن طريق التعاون الدولي ووضع حلول للمسائل العاجلة في ميدان التجارة والتنمية بحيث تتمكن البلدان النامية من التوصل الى مرحلة الانماء المستقل ، وتحقيق استقلال اقتصادي فعلي ؛ الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى نمو الاقتصاد الدولي نمواً متوازناً . وقد لاحظ المجتمعون أن العالم حقق وبسرعة تقدماً كبيراً في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعلمية منذ اجتماعه الأول في الجزائر عام ١٩٦٧ . على ان الهوة بين التخلف والتقدم ، اي بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، ما زالت قائمة ، وأن فارق مستوى المعيشة بين هذه المجموعة من البلدان وتلك هو في اتساع . وانه في الوقت الذي تهدف فيه البلدان النامية أن يزداد التعاون على الصعيد الدولي لتستفيد بدورها من آثاره ، يلاحظ أن هذا التعاون يتعرض لعقبات جسيمة تمثلت مؤخراً في أزمة النظام النقدي الدولي وعودة سياسات الحماية الجمركية الى الظهور . فالآمال التي عقدت في مؤتمر الجزائر قد اصطدمت بالخيبة اذن . لذلك لا بد لنا من أن ننشر مجدداً على الرأي العام العالمي حقائق ووقائع وأرقاماً وبرنامج عمل ضمن اطار التعاون الدولي المشترك في سبيل التنمية كما نصت عليه وثيقة الأمم المتحدة وجهازها الرئيسي في هذا المجال مؤتمر التجارة والتنمية .

وهكذا يرى المجتمعون أن المبادىء والأهداف التي تضمنتها وثيقة الجزائر مازالت محتفظة بمعاصرتها للأوضاع الراهنة للبلدان النامية ، لذا يمكن اعتمادها كدليل في مجال التعاون الدولي الايجابي وفي المؤتمر القادم للتجارة والتنمية . وعلى هذا الأساس وضعت الدراسات والتقارير اللازمة عن التجارة والاقتصاد في العالم ، وخاصة في البلدان النامية ، مبينة الى أي حد تحققت أو لم تتحقق الأهداف المعلن عنها في وثيقة الجزائر ، ومحددة حاجات الدول النامية ضمن نطاق الاستراتيجية الدولية للتنمية خلال العقد الثاني أو العشرية الثانية للامم المتحدة في مجال التنمية .

وفي كل الأحوال فان المجتمعين يقدرون أن من واجبهم تنبيه المجتمع الدولي ، وخاصة في البلدان المتقدمة الى ما يلي :

آ — ان مستوى معيشة مئات الملايين من البشر في البلدان النامية هو ضعيف جداً . وأن السعي الى رفعه هو تجربة فعلية للتعاون الدولي ، كما أنه يخلق الشروط اللازمة للاستقرار وتقدم الانسانية .

ب ــ رغم التحسن العام للتجارة الدولية والاقتصاد الدولي على الصعيد العالمي ، فان الوضع الخاص بالبلدان النامية هو في تدهور مستمر وذلك :

١ ــ في حين أن دخل الفرد في الستينيات ازداد بمقدار ٦٥٠ دولار في البلدان المتقدمة ، فان الزيادة المقابلة في البلدان النامية كانت بحدود ٤٠ دولار .

٢ ــ هبطت مساهمة البلدان النامية في التجارة الدولية للتصدير من ٢١٫٣٪ عام ١٩٦٠ الى ١٧٫٦٪ عام ١٩٧٠ .

٣ ــ تزداد مديونية هذه البلدان بشكل يبعث على القلق بحيث بلغت ٦٠ مليار دولار في نهاية ١٩٦٩ .

٤ ــ وبالمقابل فإن التسهيلات والمساعدات المالية المقدمة من طرف البلدان المتقدمة في تناقص مستمر ، سواء من حيث نسبتها من أصل الانتاج القومي غير الصافي ، او من حيث نسبة المساعدات الحكومية المقدمة بغاية التنمية .

٥ ــ ان الفارق التقني بين البلدان المتقدمة والنامية ما زال مستمراً ومتزايداً .

٦ ــ إن الأزمة النقدية الدولية ، وكذلك زيادة الاجراءات بغاية الحماية الجمركية التي تتخذها البلدان الصناعية ، تشكلان خطراً على المصالح الحيوية للبلدان النامية في مجال التجارة والتنمية وتهددان اساس التعاون الاقتصادي الدولي مع بداية العشرية الثانية للتنمية التابعة للأمم المتحدة .

٧ ــ انه بفعل مجموعة من العوامل غير المواتية ازداد فارق مستوى المعيشة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وانه منذ اجتماع الجزائر في عام ١٩٦٧ يلاحظ أن البلدان الفقيرة اصبحت أكثر فقراً ، والبلدان الغنية اكثر غنى .

هذا ، وان الوزراء المجتمعين والذين يمثلون الجزء الأكبر من سكان الارض مقتنعون ان ضعف معدل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إنما يعود بسببه الى التناقض في البنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على تقسيم عالمي للعمل غير عقلاني ولا يتلاءم مع الحاجات الاقتصادية القائمة في العالم ولا يساهم في تسريع سير التنمية في البلدان النامية .

ان البلدان المتقدمة لا تتبع سياسات تجارية ونقدية تلائم حاجات التنمية

في البلدان النامية ، وفقدان الارادة السياسية لدى هذه البلدان في تنفيذ التزاماتها التي وافقت عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وكذلك لدى بقية أجهزة الأمم المتحدة ، وتبني بعض الاتجاهات السياسية الضارة كالتسابق في ميدان التسلح ، والاستعمار ، والتمييز العنصري ، واحتلال أراضي دولة مستقلة ، كل ذلك من شأنه ان يزيد من حدة التخلف الاقتصادي والاجتماعي .

ان البلدان النامية تشعر بوعي أن واجب التنمية الاقتصادية والسير بها إنما يقع على عاتقها . ولكنها الى جانب ذلك تدعو البلدان المتقدمة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطوير التعاون الاقتصادي الدولي بحيث تتمكن البلدان النامية من زيادة التعاون فيما بينها ، وتنويع انتاجها ، وزيادة صادراتها للبلدان المتقدمة . وانه من أجل ان تساهم البلدان الصناعية في ذلك كله ، وفي أمور أخرى تتعلق بالتجارة والتنمية ، يتوجب عليها ان تحافظ على الوضع القائم الخاص بالعقبات الجمركية وغير الجمركية ، منح البلدان النامية امتيازات تجارية دون المقابلة بالمثل ، كذلك منحها نظاماً تمييزياً في كل ما يتعلق بشؤون التجارة والتنمية .

ولا بد البلدان النامية من اجل أن تتحمل مسؤوليتها على الصعيد الدولي من أن تساهم على اساس المساواة مع بقية البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في كافة المشاورات والقرارات التي تهيأ لبحث موضوع تطوير النظام التجاري العالمي والنظام النقدي الدولي ، أي يجب ألا تنفرد البلدان المتقدمة في اتخاذ قرارات من شأنها ان تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية (١) .

ذلك أهم ما ورد في القسمين ، الأول والثاني من التقرير الذي وضعته كتلة الـ ٧٧ في ليما . ويتناول القسم الثالث من هذا التقرير تحليلا مفصلا لجدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية الذي سيأتي ذكره بعد قليل . وتلخيص هذا القسم الثالث الذي هو برنامج عمل مجموعة الـ ٧٧ في المؤتمر المذكور لا يغني عن قراءته وليس من الممكن ايراده هنا لطوله . ولكن لا بد من التركيز على النقطة التالية ، وهي أن المجموعة المذكورة اتخذت قراراً حول الآثار الاقتصادية لغلق قناة السويس ، وأنها

---

(١) أشارت آخر الأخبار الى ان هناك اقتراحاً من طرف الولايات المتحدة بتوسيع « نادي العشرة » الذي يبحث شؤون اصلاح وتطوير النظام النقدي الدولي الى « نادي العشرين » ، بحيث يضم ممثلين عن البلدان النامية ، وذلك ضمن اطار الصندوق النقدي الدولي سواء من حيث المدراء التنفيذيين فيه الذين يمثلون مجموعات البلدان النامية ، أو من حيث قيامه بأعمال امانة السر بدلاً من « منظمة التعاون والتطور الاقتصادي » . كذلك انظر تقرير الدكتور أتامي المشار اليه .

تطالب ان يدرج هذا الموضوع في جدول اعمال المؤتمر الثالث القادم للتجارة والتنمية. ولا شك أن هذه فرصة نادرة أمام وفود البلدان العربية بصورة خاصة لتتناول هذه الناحية بالعمق الكافي من حيث ارتباطها بالعدوان والاحتلال الاسرائيلي .

— ٩ —

خلاصـة :

ان ما تقدم ذكره هو تحليل واستعراض موجز لأسباب إحداث مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واجتماعاته ، والاجتماعات التي تفرعت عنه ،وذلك منذ قبل إحداثه عام ١٩٦٤ ، وحتى اجتماعه الثالث خلال شهر نيسان عام ١٩٧٢ في الشيلي .

ولا بد من الاشارة والتكرار أن هذا المؤتمر يعتبر أهم مؤتمر اقتصادي يعقد في ظل الامم المتحدة ، وأهم تظاهرة اقتصادية للبلدان النامية لطرح مشاكلها الاقتصادية الدولية التي توزع عادة على لجان أربع تجري اجتماعاتها طيلة فترة المؤتمر ، ثم تقدم كل لجنة توصياتها ومقرراتها للجمعية العمومية للمؤتمر .

يضاف الى ذلك أن هناك صراعاً سيتم بين مجموعة البلدان النامية والمتطورة الرأسمالية والاشتراكية من أجل انتخاب البلدان في مجلس التجارة والتنمية واللجان الأربع المتفرعة عنه .

وجملة القول،تولي البلدان الصناعية الرأسمالية والاشتراكية والبلدان النامية أهمية كبرى لأعمال هذا المؤتمر والمناقشات التي تتم فيه والمواقف السياسية التي تتخذ والمقررات التي تصدر عنه .

صاحبة الجلالة الصحافة

تأليف : عدنان ملوحي
عرض : عادل ابو شنب

من الكتب القليلة، بل النادرة، في بلادنا.. الكتب التي تعنى بصاحبة الجلالة ، الصحافة(١) ، وندرة هذه الكتب .. تعود الى أن الصحافة نفسها في بلادنا ليست بذات تقاليد عريقـــة ، والى أنها ليست من المهن الواسعة التي تتطلب دراسة ، فالصحفيون الذين انغمسوا في غمار هذه المهنة .. لم يتعلموها في معهد أو عن طريق كتاب ، وإنما بالممارسة والتجربة والهواية، ولأنها ، ببريقها وألقها، تغري وتشد من يملكون ناصية الكتابة دونما خطأ — من حيث المبدأ —

---

(١) نشرت وزارة الثقافة بدمشق قبل عشر سنوات كتاباً عن الصحافة بعنوان: « فن الصحافة » تأليف رفيق المقدسي .

الاستاذ عدنان ملوحي صحفي عربي سوري ، مارس المهنة مخبراً ومحرراً ثم رئيساً للتحرير ومالكاً لاحدى الصحف ، وهو أدرى الناس بخفايا هذه المهنة ، ومن أكثرهم فهماً لدور الصحافة بكل ما فيها، و كتابه «صاحبة الجلالة: الصحافة »(١) غوص الى أعمق أعماق المهنة وتحليل لاقسامها، وكل ذلك مبني على تجربته الشخصية.

يريد المؤلف ، بكتابه ، أن يعلّم الصحافة .. لمن يرغب في ركوب هذا المركب الصعب ، أو لمن ركبه وكاد ان يغرق ، فهو يخاطبه : كيف تصبح مراسلا صحفياً ، مخبراً محلياً ، رئيساً لأحد الأقسام ، سكرتيراً أو رئيساً للتحرير؟ وهو يدله : كيف تصدر جريدة ، مجلة ، وكيف تكتب حديثاً سياسياً ، أو كيف تحصل على تصريح صحفي ؟ وما هي لغة الصحافة ، وما هو دورها ؟.. على أن أهم ما في فصول كتابه ، في رأيي ، الفصل الذي يتحدث عن الصحافة العربية ، لأنه الفصل الذي يهبط فيه المؤلف من التجريد ومنطق التنظير الى الممارسات العملية ، والواقع الصحفي الذي نعيشه في البلاد العربية .. ولعل وعده بكتابة كتاب عن « تاريخ الصحافة السورية » هو أثمن ما في الكتاب ، لأن تاريخ سورية الحديث مرتبط بتاريخ الصحافة السورية ، منذ ظهرت الصحف الكاريكاتورية الساخرة « جراب الكردي » و « حط بالخرج » في اوائل العشرينات الى مرحلة تأميم الصحافة ، ومن يتصدى لمهمة كهذه .. فهو يتصدى لكتابة تاريخ سورية الحديث من منطلق جديد : الحبر المنشور ..

بالطبع .. لابد من هفوات ، فالمؤلف على سعة اطلاعه .. قد فاتته معلومات ، لاسبيل الى حصرها في هذه العجالة ، ولكن لنأت بنموذج منها يكون مثالاً وشاهداً .

يقول :

« أما رسام الكاريكاتير فلم يظهر في الصحافة السورية مع الاسف حتى الآن ونحن في السبعينات .. وفي لبنان ظهر حتى الآن رسام كاريكاتوري على مستوى جيد في جريدة « النهار » وآخر يأتي بعده في جريدة « الحياة » ولكنه لم يجدد

---

(١) منشورات مؤسسة دار الحياة – دمشق ١٩٧٢ – ١٧٦ صفحة قطع كبير –

ولم يتطور جيداً بينما الأول يتقدم باستمرار » (١).

.. والحق ان رسام الكاريكاتير قد ظهر اول ما ظهر في الصحافة السورية، وفي « المضحك المبكي » (٢) مدرسة كاملة لفن الكاريكاتير شعت على الوطن العربي منذ العشرينات ، ومنها وعلى ضوئها ، صدرت مجلات الكاريكاتير في لبنان. أما في مصر .. فالكاريكاتير أنضج من أي فن آخر ، بل انه يوازي ، ان لم يفق، فنون الكاريكاتير في معظم بلدان العالم ، ومن الغريب ألا ينتبه المؤلف الى ذلك .

* * *

بعد هذا العرض الموجز لا أجد ما اختتمه به إلا فقرة من هذا الكتاب (٣) :

« إن الصحافة دائماً هي وجه البلاد وهي عنوان تقدم الاوطان ومقياس ازدهارها ودليل حضارتها وديمقراطيتها وحريتها ، بل هي سفيرتها الى العالم . انها مدرسة تثقف وتعلم وتفتح للملايين من الناس آفاق المعرفة ، وهي بالتالي صانعة الحياة السياسية والفكرية والحضارية .. »

إن الحكومة التي تحترم الحرية وتقدسها وتؤمن بالشعب وتعبر عن ارادته هي التي تقف إلى جانب الصحافة . »

★ ★ ★

الشيخ طاهر الجزائري

تأليف : الدكتور عدنان الخطيب

عرض : عادل ابو شنب

أضاء الظلمة في دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شيخ عالم « من اولئك الذين عرفوا الاسلام على حقيقته وأحبوا العروبة ، فأفنوا حياتهم

---

(١) الصفحة ١٠٠ .

(٢) المضحك « المبكي » مجلة كاريكاتورية ساخرة كانت تصدر في دمشق منذ العشرينات. صاحبها المرحوم حبيب كحالة ، وقد احتجبت وتوقفت اكثر من مرة .

(٣) صفحة ١٥٨ وصفحة ١٥٩ .

بالدعوة الى الاصلاح ، وبالعمل من اجل النهضة العربية ، إنه الشيخ طاهر الجزائري» .

كانت بلاد الشام تعيش في ظلمات الجهل والجمود ، وكانت اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم والناس .. مهملة لا يعتني بها إلا قلة ، عندما لمع نجم الشيخ طاهر الجزائري – وهو واحـــد من معلمي المدارس في دمشق – فاشترك في تأسيس اول مدرسة ثانوية في دمشق ، وانشأ دار الكتب الظاهرية ، وساعد في انشاء دار الكتب الخالدية في القدس ، وبذل جهوداً مضنية في التوعيـة وزرع حب الوطن في نفوس الناس ، والإيمان بالدين منطلقاً للاستقلال والتحرر .

ولقد تتلمذ على الشيخ عدد ممن حملوا لواء المعرفة : الاساتذة محمـد كرد علي ، محب الدين الخطيب ، محمد سعيد الباني ، سليم الجزائري فكانوا حلقة متممة في الرسالة التي رفـــع لواءها الشيخ الجزائري .

عن الشيخ طاهر الجزائري ألقى الدكتور عدنان الخطيب محاضرات جمعت في كتاب «الشيخ طاهر الجزائري » رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته الذي صدر عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعـة الدول العربية في القاهرة » . مضيفاً الى المكتبة العربية أثراً هاماً ، يعرّف ببعض قادة الفكر في الشام ، ممن تصدوا للظلمة والضعف والتخلف ، واعطوا امتهم ثماراً يانعة من المعرفة والنور والحرية .

واذا كانت هـــذه العجالة لاتفي الكتاب حقه من التعريف والتقيم فإن الكتاب من السعة والشمول بحيث يصعب على المعرّف أن يكثف أو يجزىء أو يلخص منه . الكتاب – كما يقول الدكتور عدنان الخطيب – « ليس ترجمة لرائد من رواد النهضة العربية الحديثة فحسب ، ولا لطائفة من تلامذته ، يمثل كل واحد منهم ، في حياته وآثاره العلمية ، نهجاً خاصاً في دروب هذه النهضة اهتدى الى معالمه من استاذه ، وإنما هو تصوير لواقع « مرت به أكثر الأقطار من بلادنا العزيزة ، وكانت تتصف بها خلاله عوامل خفية أورثتنا بعض مانحن فيه اليوم من فرقة واختلاف رأي » .

هاهنا منطلق الكتاب وهدفه . إنه نقلة إلى ماض زاهٍ ، ضحى وكافح

فيه نخبة من مثقفينا حتى يرفعوا الظلمة عن ابناء هذه الأمة ، وإنه ربط للحاضر بذاك الماضي ، ودعوة للاقتداء باولئك الذين كانوا نبراساً مضيئاً .

يقول المرحوم محمد كرد علي : « استاذنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري في هذه الديار كالاستاذ الامام محمد عبده في مصر » .. وهذا القول يضعنا أمام المهمة العظيمة التي حملها الشيخ الجزائري على كتفيه ، ويرينا أية شخصية فذة يترجم الدكتور الخطيب لها ، ملماً بكل التفاصيل : الولادة والنشأة والتزود بالعلم والكفاح السري والعلني والمؤلفات الجمة التي تركها .

كتاب جدير بأن يقرأ .

★ ★ ★

الكحول والأولاد (*)

تأليف : إ . م لوبوتسكايا – روسيلس

عرض وتقديم : هشام الدجاني

يقول ليف تولستوي : « الخمرة تتلف صحة الانسان وتقوض رخاء الأسرة ، والأفظع من ذلك أنها تهلك نفس الانسان وتدمر ذريته » .

بهذه الكلمات الحكيمة استهلت المؤلفة السوفيتية إ . م . لوبوتسكايا كتابها « الكحول والأولاد » الذي يمكن أن ندرجه ضمن كتب صحة الطفل ، أو ربما صحة المجتمع بكامله .

الكحول واحد من الأخطار الجسيمة التي تهدد الانسان في كيانه . وهو سم يتسرب الى داخل الجسم فيعمل فيه تخريباً وتمزيقاً . وأهمية الكتاب ليست في تبيانه مضار الخمر وآثارها الصحية السيئة ، وهي أمور باتت تقريباً معروفة للجميع ، ولكن أهميته في تبيانه لمضار الخمر الاجتماعية وآثارها السيئة بالنسبة للأطفال والراشدين وبالتالي على المجتمع كله .

والكتاب يعرض باسلوب رشيق عدداً من الحالات المشخصة والحوادث الفردية ذات الدلالة الاجتماعية ، فيحللها تحليلاً دقيقاً ، يجمع بين العلمية البحتة

(*) منشورات وزارة الثقافة لعام ١٩٧٢ – ترجمة يوسف الحلاق .

والسرد القصصي الممتع .

السكر ليس مشكلة صحية أو حتى مشكلة اجتماعية مقتصرة على سلوك صاحب المشكلة الفردي فحسب ، إنه مشكلة اجتماعية تنعكس على الأولاد بالدرجة الأولى . خصوصاً إذا أوصلت الخمر صاحبها الى حد الادمان. هذه الزاوية بالذات ، زاوية تأثير ادمان أحد الوالدين على الأولاد من النواحي الصحية (العوامل الوراثية) والتربوية . والسلوكية هي ما سلطت عليها المؤلفة بذكاء ومهارة بؤرة الضوء .

المعالجة للمشكلة علمية وذكية . والكتاب جدير أن يقتنيه كل أبوين يحرصان على سلامتها وسلامة أولادهما ومجتمعهما .

في المجلات العربية

عرض : عادل أبو شنب

لماذا نحن شعب لا يقرأ؟ (١)

سؤال .. مسؤول، لكنه مطروح باستمرار . وفي « الأديب » وتحت العنوان ـ السؤال ، كتب عيسى ناعوري مقالاً هاماً ، حلل فيه بموضوعية لماذا نحن لا نقرأ .

لقد وضع نفسه ، كأديب وككاتب عربي معروف ، موضع الاستشهاد في مقاله ، ومن هنا تبرز أهمية بحثه .

يقول :

« .. فأنا إذاً كاتب ومؤلف معروف ـ لحسن حظي أو لسوئه ـ في كل بلد عربي ، ولدى كل مستعرب في كل بلد غربي ، ولدى كل صحيفة وكل كاتب في ديار الهجرة والاغتراب ، ومع ذلك :

---

(١) مجلة الأديب ـ عدد نيسان ١٩٧٢ ـ بيروت .

١ً — لم ترد طبعة أي كتاب من كتبي على ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ (لجميع البلدان العربية ذات الملايين المئة والعشرين) .

٢ً — لم ينفد أي كتاب من كتبي في أقـــل من ١٠ — ١٥ سنة ، رغم توزيعه في كل الأقطار العربية ، وقلة عدد النسخ المطبوعة .

٣ً — كان من اسوأ تجارب عمري الأدبي ان كثيرين ممـن اهديت إليهم نسخاً من مؤلفاتي ومترجماتي لم يحاولوا أن يقرأوها — وهذا بعض من كره القراءة حتى عند أربابها —

٤ً — لم أجرؤ قط — ولا يجرؤ أي ناشر — على اعادة طبع كتاب مما نفد من كتبي ، لأنـــه إذا احتاجت الطبعة الأولى إلى أكثر من عشر سنوات لنفادها ، فالطبعة الثانية تحتاج إلى دهر . »

انها صور من مأساة التأليف والنشر والتوزيع في بلادنا العربية ، عرضها الاستاذ عيسى الناعوري بشجاعة وأمانة .

الباحثون عن نموذج حضاري جديد (١)

يستعرض الدكتور عبد العزيز الأهواني ، صاحب هـذا العنوان النماذج الحضارية المعروفة ، ما كان قائماً في أوروبا الغربية « وهو النموذج الحضاري الأجنبي الوحيد الذي اتصل بـه العرب عن قرب ، وعرفوا كثيراً من خصائصه وتفاصيله في العصر الحديث » ، والنموذج الحضاري الذي ظهر منذ الحرب العالمية الأولى ، أي نموذج المجتمع الاشتراكي ، ثم النموذج الحضاري الثالث .. الذي ينطلق من رفض النموذجين السابقين « لأن النموذج الغربي يضحي بالجماعة في سبيل الفرد ، والنموذج الشرقي يضحي بالفرد في سبيل الجماعة » .

---

(١) مجلة الكاتب — عدد ابريل ١٩٧٢ — القاهرة .

ويحلل الدكتور الأهواني طبيعة طرح النموذج الحضاري الثالث الذي يؤيده زعماء وسياسيون في امريكا اللاتينية على أساس أنه يقيم التوازن بين النموذجين ويحقق الحرية للفرد والجماعة في وقت واحد . فكأنه « تعبير عن الحكمة القديمة القائلة بأن خير الأمور الوسط وان الفضيلة وسط بين طرفين أو رذيلتين »، ويبين ان فكرة التوسط باعتباره التوفيق بين التناقضات ، إن جاز لها ان تصدق في مجالات وظروف ، « فلا تصدق في وضع التخلف والتجزئة والانتهازية والارهاب والتخريب الذي يعاني منه الوطن العربي في مرحلته الراهنة » وانه « لابد ان تسود المجتمع كله النزعة الثورية الصادقة التي تفجر الطاقات ، وتطلق القوى لتبني مجتمع المستقبل ، مجتمع الاشتراكية والوحدة والديمقراطية الشعبية » .

الادب التونسي الحديث (١) :

في هذا العدد ملف خاص بالأدب التونسي الحديث الذي نجهل عنه شيئاً كثيراً هنا في المشرق العربي ، حرره عدد من الكتاب والأدباء التونسين ، وفيه مقال هام عن « الشعر التونسي الحديث » كتبه الأستاذ محمد صالح الجابري ، ومقال هام آخر عن « اطوار الأدب التونسي الحديث » بقلم الأستاذ ابو القاسم محمد كرو المعروف هنا في الشرق العربي على نطاق واسع بسبب كتاباته النقدية والتحليلية ، وخاصة تصديه للتعريف بشاعر تونس الكبير : الشابي .

بعد مقدمة تاريخيــة يتحدث فيها الكاتب عن بدايات الأدب التونسي الحديث مع « أزيز المدافع والاحتلال الفرنسي للجزائر » يقسم الأدب التونسي إلى مراحل :

---

(١) مجلة الآداب – عدد نيسان ١٩٧٢ – بيروت .

١ً — مرحلة فجر اليقظة
٢ً — مرحلة صدمة الاحتلال ويقظة الضمير الوطني .
٣ً — مرحلة الوعي الوطني والثورة الادبية .
٤ً — مرحلة الحصاد الوطني ومعارك الاستقلال

ويحدد الكاتب ظروف كل مرحلة ونوعية أدبها وأسماء ادبائها ، ويلقي اضواء هامة ، وفق منهج واضح ، على الأدب التونسي من حيث كونه مرآة للحياة السياسية التي مرت بها البلاد منذ عام ١٨٣٠ وهو العام الذي بدأت فيه البلاد العربية عامة الكفاح ضد الاستعمار الغربي من جهة ، والكفاح للخلاص من الاستعمار العثماني من جهة أخرى .

وفي جميع الأحوال . . ليس المقال نقداً أو تحليلاً بقدر ما هو تعريف ، « إذ أن المقام ليس مقام فحص ودراسة وتمحيص ولا هو مقام بحث في التيارات والمذاهب التي مارسها الشعراء والكتاب في تونس وتقلبوا في أحوالها ، فإن ظروفهم التاريخية بالخصوص كانت تحول بينهم وبين ما قد نطالبهم به من المفاهيم والمقاييس او المذاهب والتيارات التي شاعت في هذا القطر أو ذلك الجيل من أقطار العالم وأجيال العرب المعاصرين » .

الوحدة ومسؤولية التاريخ (١) :

يتصدى الدكتور سعدون حمادي إلى هذا الموضوع الخطير ، فيكتب بمنتهى الصراحة عن الوحدة أمل الأمة العربية ، ومما يقوله في مقدمة بحثه :

« قرأت منذ سنوات مقالاً لكاتب يساري قال فيه ما معناه ان الوحدة

---

(١) مجلة « دراسات عربية » عدد أيار ١٩٧٢ — بيروت

العربية ضرورة لايوجد أكثر الحاحاً منها ، فحتى لو لم تكن هناك أية روابط بيننا نحن العرب لوجب علينا أن نخلقها خلقاً، والقومية العربية حتى لو لم تكن موجودة في الحقيقة لكان علينا نحن العرب ان نوجدها » .

ويلقي الكاتب اضواء على الاتحاد الثلاثي بين جمهورية مصر العربية وليبيا وسورية فيقول : « ان ظهور هذا المشروع يضيف دليلا جديداً على النزوع الدائم عند امتنا نحو الوحدة لاسباب بسيطة يهمنا أن نذكر منها بالاضافة الى العوامل الثقافية والتاريخية واللغوية عاملا رئيسياً هو أن الفرد العربي البسيط يستطيع أن يرى بوضوح الحاجة الملحة للوحدة كطريق وحيد للدفاع عن النفس ولتحقيق التنمية الصحيحة والقوة الدولية خاصة بعد نكبة حزيران الأمر الذي لايستطيع ان ينكره احد حتى الفئة الحاكمة في الأقطار العربية لولا نوازعها الذاتية للبقاء في الحكم وخوفها عليه » .

الكتاب (١) :

بمناسبة العام الدولي للكتاب يكتب رئيس تحرير المجلة الاستاذ عبد الله زكريا الانصاري مقالاً افتتاحياً يحمل عنوان « الكتاب » يحلل فيه أهمية الكتاب في كل العصور لا بالنسبة للأفراد ، وانما بالنسبة للأمم أيضاً ومما يقول :

ان الكتاب في هذا العصر المتقدم يحتل أكبر منزلة وأهمها لتربية النشء وتقويمه ، فالكتاب الجيد الممتاز يربي جيلا جيداً ممتازاً ، والكتاب الرديء يؤثر على النشء فيطلع جيلاً ضعيفاً رديئاً ..»

---

(١) مجلة البيان – عدد نيسان ١٩٧٢ – الكويت